معالمُ التفكير الإسلاميّ في زمن الربيع

مصر أنموذجًا

د.عمر ليثي

عَلي قارِعة الطريق

–عملٌ شاقٌّ، لا طاقةَ لك به، فلماذا تكلف نفسَك ما لستَ مضطرًا إليه؟

-أكذلك هو؟ أو ساء ظنك بي إلي هذا الحد؟ أتراني أورِّط نفسي فيما تتلوه من مهالك غير مكره أو مضطر؟

–أراك كذلك يا صاح، وإلا فخبرني ما أمارات اضطرارك؟ لماذا تعيد فتح ملفاتنا القديمة وماذا ينفعنا رأيك في أمورٍ ولَّت وانقضي أجلها؟

-ذلك أول أمارات الاضطرار يا رجل.

–وما هو؟ ما "ذلك"؟

-اعتقادك أنها ولت وانقضت. إن شرًّا من المصيبة أن لا تبصرها، وأن تعتقد رحيلها وهي نائمة في فراشك، عذراء لم تُفض، تحسبك كففت عنها يديك عفافًا أو تخوفًا، ولا تعلم أنك لا تبصرها، ولو أبصرتها لكان لك ولها شأن!

–شأن؟

-أي نعم، كنتَ تجد نفسك مضطرًا إلي تأمل أسباب وجودها ثم إزعاجها ومجادلتها، ثم طردها من بيتك قبل أن تورطك في عواقب السوء وسوء العواقب!

–لقد شبَّت النار وأخمِدت؟

-لا لقد شبت وشابت ثم عن قريب تصبغ مفرِقها وتعود شابة تستنفر الخطاب وتستفز العزاب.

–دعك من اعتقادنا في النار واعتقادك.

-كيف وعن قريب يصيبني منها ما أصابك؟

–أنت من يستعجل المصيبة ويتمرد علي العافية.

- وهل تري عافيةً غير عافية؟ إن في دينك أن نأكل الميتة اضطرارًا، ونشرب أبوال الإبل تداويًا!

–تجادل في الضرورة من جديد؟

-صاحِ إننا لا نكتب للمنكوبين، ولا ينفعنا يقرءون أو لا يقرءون، فقد نزفوا حتي لم يبق لهم من وهج الأنفس غير حُشاشةٍ تقف علي باب الحياة لا لتتمسك بها لكن لتتأمل حكمة الله في الداخلين إليها والخارجين منها؛ إنما نكتب لجيلٍ لم ينكَب بعد، نرجو له ألا ينكَب، أتراه غير مستحِقٍّ لما نُهديه، أم ترانا في حلٍّ من أن نبتَلي لأجله؟

–وتعلم أنك مبتليً وتكتب؟

-نعم، من أصحاب الحشاشة وممن أنزفوهم؛ وهل ترانا نخافهم؟ إنما نخاف الله فيهم.

–صاح! كُفَّ عن إنشائك واغترارك! أما كنتَ تعلم أن الأمة الكبري كانت أحق بجهدك ومدادك وأوراقك من مصر وساكنيها؟

-صدقت، ومصر هي الأمة الصغري، ألا تراها كذلك؟

–صاح! عُد إلي الإنشاء من جديدٍ لعلني أفهم مرادك.

-ما الإسلام من دون العرب؟ ألم يكافحهم صاحب الرسالة يومًا بقوله: "والله يا معشر العرب لئن لم تقوموا بما جاء به نبيكم لغيركم من الناس أحري ألا يقوموا به"[1]، وما العروبة من دون مصر؟ أليست ثلثَها أو يزيد؟ لا، أليست ثلثَ الإسلام أو يزيد؟

–ثلث الإسلام؟

-بيني وبينك ما تبيحك نتائج البحث المجرد، ضع ما شئت من قانونٍ لمن تريد إحصاءهم داخل مصر وخارجها من عُدة الإسلام وعتاده من الدعاة والسياسيين والأدباء والكاتبين

[1] مسند أحمد: (205/13) برقم: 16876، عن معاوية، ويحتَمل أن يكون من كلامه- رضي الله عنه- ، وقد حسّن محققه إسناده هنالك.

والفقهاء والدارسين ونخبة المحققين والمدققين وأهل الشهرة والسطوة الأدبية والعارفين ونبلاء المؤرخين والاقتصاديين، وما شئت، وقل لنا كم حظ مصر وكم حظ سواها.

إن ريف مصر يا صاح شارع تعاد طباعته ما امتدت الرقعة والساكنون: تجد فيه جارًا ملاطفًا، وداعيةً ولوعًا، وشهمًا شجاعًا، وجوادًا منفقًا، وطالبًا طموحًا، ومعلمًا متصدقًا، وأقربين ذوي عصبية، وأبعدين ذوي مروءة، وذات زوجٍ ولودًا، وعذراء متعففة، وعائلًا يسترزق الله، وكتابيًا يتلقي عنك العزاء، وأطفالًا يُدخَرون للدهر، و..

–يالحرفة الأدب! يكفيك يكفيك، قد فهمتُ مرادك، قُل إن الزمان قد حكم لها أن ترث الخلافة!

-أجل! ألم يَعقِد الأزهر مؤتمراته الشهيرة بعد سقوط العثمانيين ليعالج الأمر، أو كنت تري أنهم إن اجتمعوا علي خليفةٍ ساعتها ودار خلافةٍ جديدة كانت تكون دارًا غير ديار مصر؟

–فهمتُ إنشاءك الأخير: لقد أنزلها القدر منزلة دار الخلافة بغير خليفة، وصارت كل صحوةٍ بها أو كبوةٍ ينال من آثارها الأمةَ الكبري ما ينال مصر أو يزيد.

-قد أجبتَ نفسك يا رجل، فلا تنزعجن بعدُ إن سمعتني أَعد كل نكبةٍ مصريةٍ نكبةً إسلاميةً عامةً.

–ستخوض في أعراض رجال وتحمِّل ظهرك أوزارًا لن أحملها عنك ولن يحملوها!

-أعلم؛ وأمام عيني نص يقول: "من أكل برجلٍ مسلمٍ أكلةً؛ فإن الله يطعمه مثلها من جهنم، ومن اكتسى برجلٍ مسلمٍ ثوبًا؛ فإن الله يكسوه مثله في جهنم، ومن قام برجلٍ مسلمٍ مقام سمعة؛ فإن الله يقوم به مقام سمعةٍ يوم القيامة"[2]

-ألا تذكر عهدًا كنتَ فيه شغوفًا بعهود الصراع الملكي/البريطاني الناصري/الإخواني الشيوعي/الساداتي اليهودي/العربي؛ ألا تذكر يوم تضجَّرت وأخرجك النزق عن طورك وصِحتَ

[2] السلسلة الصحيحة، الألباني، (606/2) برقم: 934

بي: "ما هذه الأيام التي لا معالم لها؟!"؛ فما الذي غير الحال؟ وما "معالمك" تلك التي تتيه بها علينا اليوم؟ ألم تقل إنها أيام لا معالم لها؟

-كانت كذلك يا صاح، فلا تعجب إذا جاء عام واحد تطوي تفاصيله كلَّ ما اشتهينا في ثلاثين عامًا، ويستحق من الدرس أضعاف هذا البحث، فقد جمع الله اختباراته في امتحانٍ واحدٍ، وفصَّل الأسئلة تفصيلًا، ونحن اليوم مخدوعون في نتائجه، وفي وجوب الاعتبار به، لأنه امتحان واحد في عامٍ خفيّ.

–لا زلتُ فيك حائرًا!

-ولم أزل بك حفيًّا.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمد لله مقطَعِ الظنون ومنتهي الأفكار؛ وبعد:

فموضوع البحث فرع علي نتائج الربيع المصري، فإنه وإن جعل الربيع ومقدماته وتوابعه حدودًا للبحث إلا أنه ما كان له أن يُبحث لولا ما أفضت إليه أحداث ذلك الربيع من مخرَجات كشفت محنة التفكير، وأوعزت تفاصيلها بما يجب أن يُستفهَم عنه ويُبحث ويُستقصَي، ويُنخَل ويُدقَّق ويُستوفَي؛ وكانت "**محنة التفكير الإسلامي**" لتكونَ عنوانَه لولا ما تفرضه قواعد البحث وآدابه من تأخير الحكم إلي آخر جلسات التحاكم، وتقديم المحاولة والمداولة والدفوع علي التقريرات، وعلي كلٍّ ففصل خطابه موكول إلي القارئ، فإن رآها محنةً فلتكن كذلك، وإن رأي غير ذلك فليس يُحجَر عليه أو يُضار.

حدود البحث:

زيَّنت عواقب الربيع و"الاسترباع" و"التربع" لمتبعٍ هواه أن يغض الطرف عن كل زهرةٍ حسناء أزهت في الربيع، وأن لا يحفل اليوم لغير جمع الشوك مع كل نبتٍ خبيثٍ أغرته شمس الربيع ومياهه بالوجود؛ فذلك إذن يوم عجيب تتأخر فيه الحسنات وتتقدم السيئات، وهو كذلك، لكنَّ للتقدم والتأخر قانونًا يجب الاحتكام إليه يذكَر ويُذيَّل بالتعليل:

"ينتهي البحث إلي حدودِ كل فكرةٍ اختبأت وراء سياساتٍ ومناهج واختيارات لا يختلف ذوو الحنكة من أهل الرأي أنها كانت مقدماتٍ مسؤولةً عما نعانيه اليوم من نتائج."

وتعليله بمفصَّلٍ موجزٍ كما يلي:

1-أن وراء كل انحرافٍ عن القصد فكرةً في الضمير ما دام الانحراف إسلاميًّا!

2-أن كل مجموعة متشابهة من القرارات يُتوقع صدورها عن نفس الخواطر والأفكار ولو اختلف الفاعلون ما دامت محدِّدات التفكير واحدةً.

3-لابد من الإحالة في الحكم علي أثر شيءٍ من السياسات المستهجنة في بلوغ شيءٍ من النتائج المستنكرة إلي طرفٍ ثالثٍ، وليكن كلَّ قارئٍ أو محكَّم.

مشكلاته:

أولها أن علي الباحث أن يتحصل علي ميزانٍ يزن به حوادث الفترة محل الدراسة وزنًا تفي دقته بمعرفة ألصقها رحمًا بالنتائج المشاهدة في الواقع المصري، لينتقل بعدُ إلي مشكلةٍ أعقد تُفكك بمحاولة ضم الحوادث المتشابهة وإسنادها إلي الفاعلين فيها، واستكناه الدوافع والأفكار التي أنشأتها، ليتمكن من الحكم عليها متمايزةً مجردة، بمعايير وبراهين.

وقد تولَّد عن ذلك مشكلات يجري تقييدها، هي الجزء المرئي من مشكلات البحث، منها مثلًا:

1-معرفة السبيل إلي كشف الحالات النفسية التي استحوذت علي الفاعلين في الربيع لتفضي إلي التصرفات محل النقد والتفنيد؛ وهي مشكلة يتيح حلها الاقتراب من الأفكار، والتمكن من مواردها ومصادرها، ثم الإغارة عليها ونقضها؛ تتجلي مظاهر حلها في البحث في حل إشكالات يمكن الاستفهام عنها بما يلي:

أ-كيف تفكر النخب في المؤامرة وكيف ينبغي أن تفكر؟

ب-كيف استقبلوا الثورة، ولماذا بحثوا لها عن تأويلٍ، وكيف استساغوه علي فساده؟

ج-لماذا تحركت الأحداث باتجاه تنمية الخلاف العقائدي بين التيارات مع أن الواقع كان يحتم غير ذلك؟

د-كيف استقبلت الجماهير تصحيح التاريخ في أحد منعطفاته الكبري لصالح الحكام الجدد ولماذا أخروا التصحيح؟

هـ-هل انبعثت اختيارات عظمي في توقيتاتٍ نادرةٍ عن فلسفاتٍ نفسيةٍ فرديةٍ من نوع إنكار

الذات أو ما شابه؟ وما نظائرها في التاريخ الإسلامي، وإلامَ أفضت، وهل طرِحت للنقاش من قبل؟

و-هل دفعت الفدائية أقوامًا إلي دخول معارك خاسرة أو الإصرار علي البقاء طرفًا فيها؟ وما الحكم الشرعي في ذلك؟

ز-كيف أفضي الرضا بالبلاء والصبر عليه واتساع الصدر له إلي الاحتجاج به لجواز سلوك الطرق المؤدية إليه؟

ح-هل يُقبل في سياسات الأمم أن يعزَّي قائد بمثل قول القائل: ساءك حسن ظنك؟

2-إشكال آخر من ورائه إشكالات، ملخصه: هل لعب القصور الفقهي وغياب المجتهدين دورًا في الأحداث؟ وحله يتطلب حل إشكالاتٍ أخري من نوع:

أ-هل تحملت الأمة اليوم بتخلف الفقه السياسي عن أكثر علوم الشريعة ما لم تتحمله في الماضي؟ وما مظاهر ذلك؟ وما السبيل؟

ب-هل وقعت مغالطة في الموقف من الجماهير؟ وكيف وقف الضعف العلمي من وراء المغالطة؟

ج- كيف خولفت الشريعة في الأخذ بمسالك الديمقراطية؟ ولماذا تحتم بعض المخالفات فساد التصرف عقلًا وشرعًا معًا؟ وما حقيقة تلك المخالفة وما علاقتها بالنتائج؟

د- هل المراهنة علي بلوغ الغايات قبل نفاد الزمن عمل مشروع؟ وما البدائل المتاحة؟ وما محلها من الشرع؟

ه-هل توقُّع عواقب الحوادث وبناء الموقف منها علي ذلك ضرب من التنجيم، أم بصيرة نافذة؟

أهمية البحث:

إن إحالة ذلك لتفاصيل البحث أولي من الزعم المجرد، وأصدق من حيث الإثبات

والتحقيق؛ لكنَّ الحديث عن الأهمية هنا يمكن تأسيسه علي ما تقدم من موضوعٍ وحدودٍ ومشكلاتٍ ليذكر فيه:

1-إن العمل الإسلامي يولَج إليه بقوانين من العقل لا تنفك عن قيود الشرائع، وعليه فكل بحثٍ أو مراجعةٍ ترده إليهما وتقيِّمه علي هذين الحدين محاولة جليلة القدر عظيمة النفع في دنيا الله والناس، وهي قبل حِسبةٌ واجبة، ودَين للأمة في رقاب أبنائها.

2-إن دورات التاريخ لا تنقطع وعجلته لا تتوقف إلي قيام الساعة، ويأتي في طيات البحث أمارات علي ذلك وحجج غير قليلة، الأمر الذي يخرج بالبحث عن أن يكون تعقيبًا علي أعمالٍ منقضيةٍ ومرحلةٍ مقطوعةٍ، إلي أن يكون مرشدًا في غياهب قادمة لأجيال لم يخلقها الله بعد.

3-إن تعليل النتائج بأسبابها تعليلًا يقطع النزاع في أسباب النكبات والنوازل الكبري أول مراحل العلاج، وهو أمر ستجري تثنيته في أكثر المباحث بل مضاعفته مراتٍ أحيانًا، بحيث تُسَبَّب الأسباب ذاتها، ويبحث لها عن عللٍ، وتستقصَي الدوافع إليها، حتي يصيب اليراعُ فكرةً من وراء ذلك كله أو سآمة.

4-إن البحث في موضوعه يمثل دعوةً شديدة الوضوح إلي كل صاحب حجةٍ، وفكرٍ، وبصيرةٍ ليدلي في مياه الأمة المكدَّرة بدلْو يرخي لها ما يشاء، علي رجاء أن يستخرج بها شيئًا من أسباب التكدير، أو يُفَزِّع من لا يزالون يكدِّرونها صباحَ مساءَ دون خوفٍ من رقيب.

منهج البحث:

استقرائي نقدي، يراعَي فيه ما يلي:

1-تجلية الفكرة محل البحث، ووصل فروعها بها- أكانت الفروع مظاهر أو أسبابًا أو غير ذلك- ما يمهد لتقييمها علي أرجي مسلكٍ يمكن سلوكه.

2-ترك الفكرة المشاعة بين أكثر الطيف الإسلامي بلا تلوينٍ أو نسبةٍ- وإن جري التلوين

في أكثره بالإشارة والتلميح- ولو كان المتورط في انحرافاتٍ مدفوعةٍ بها بعض ذلك الطيف، لأن اعتناق الباقين لها يفرض رضاهم عما أفضت إليه.

3-الإعراض عن العزو قدر المستطاع فيما لا يضر البحث ألا يُعزَي من أقوالٍ أو تقريراتٍ يجري تقييمها، تنسَب إلي طوائف من العاملين للإسلام من دعاةٍ وسياسيين، وقد ترفع شهرتها وذيوعها التثريبَ عن البحث أحيانًا كثيرة إذا ما كان القارئ مصريًا أو مُلِمًّا بأخبار مصر وأحوال أهلها إلمامًا حسنًا؛ وليس الإغراء والتشهير من أغراض البحث في شيءٍ.

4-إحالة أحاديث الصحيحين إليهما وتخريج ما سواها باختصارٍ غير مخلٍّ، مع نقل الحكم عليها من كتب المحدثين ما أمكن.

5-عزو المنقولات إلي مصادرها عزوًا مفصَّلًا حسب ما تقتضيه قواعد البحث العلمي مع الاحتفاظ بالاستثناء المتقدم.

خطة البحث:

يجري العمل في البحث وفق الخطة التالية:

1-التمهيد له بما يناسبه، ويراعي فيه تهيئة القارئ لاستيعاب الفصول والحكم عليها حكما عادلًا.

2-ينقسم البحث بعدُ إلي ثلاثة فصولٍ هي ثلاث مراحل في الربيع المصري، فينتهي الفصل الأول إلي حيث تبدأ انتخابات الرئاسة في يونيو 2012، فيطوي مرحلة الربيع الأولي في خمسة مباحث تكشف أهم الأفكار الحاكمة للعمل الإسلامي من مبدأ حركة الجماهير إلي مشارف صناديق الاقتراع؛ ثم يبدأ الفصل الثاني من حيث انتهي الأول ممتدًا إلي نهاية حكم الدعاة وبيان يوليو 2013 ليناقش في خمسة مباحث أخري أهم معالم شهر الربيع الثاني، وكيف قضت الأفكار فيه علي المفكّرين، وجعلت تصرفاتهم غرضًا لأقلام الباحثين، لايتعففون عنه إلا لما يكلفهم رميه من بَريٍ ومدادٍ وقناديل؛ ثم يبدأ الفصل الثالث من تلك

النهاية ليناقش أفكارًا لم يزل أكثرها حاكمًا إلي اليوم في خمسة مباحث مستقلة. وقد تقدم في مشكلات البحث ما يغني عن تفصيل الكلام في موضوعات تلك المباحث جميعًا.

3-ينهَي البحث بتوصياته وخاتمته.

4-توضع فهارس للمراجع والموضوعات.

وعلي الله قصد السبيل؛ مصلِّين علي المعصومين من بني البشر، عن أباطيل الأوهام ومزلَّات الفِكَر، مسلِّمين علي سنام العبقرية ومطمأن الوحي، محمَّدٍ وآله وصحبه أجمعين.

تمهيد

محطات الرحيل إلي "مَعالم التفكير"

المحطة الأولي: "ما وراء الأَكَمَة":

هما بحثان، أقّتَت ميقاتهما الجِدَة؛ وهل للجِدَة أن تغريَ جهولًا بهذين؟ بل أقَّتَ ميقاتهما ذلك المعجَم بثلاثٍ علي اثنين، الذي يضطرك- أعيذُك- إن سعي إليك أن تسعي بعده بلا نعلين، الذي يحمل اللبيب علي ترك الركوب، ويسكن عينيك- أرقيك- فلا تفتأ تنظر بهما إلي أعلي وإلي أي شيءٍ تنظر أسفلَ، ولا أسفل! لكنه يظل يصعد بك .. إلي أسفل!

أرأيت كيف عمَّيتُ عليك؟ لم تُرَع.. هكذا تهيَّأ للإلغاز، فما لنا من سبيلٍ آخر نسلكه.

كان الفراغ من الأول قبل رمضان 1437، وهذا فراغنا من الثاني علي باب رمضان المعقِّب، وكان الأول في معظمه مما يلائم عموم الخط الإسلامي أن يقرءوه، وليس الثاني من هذا الباب، إنما هو حديث نخبٍ معمَّي، وهاتان علتان، وليس علينا في الأولي سبيل لأن موضوع البحث فرضها، ولا علينا في الأخري لأن البديل أن يلغَي البحث من مبدئه!

أما بحثنا الأول فأغرت به مسابقة تنصر موضوعه فأرسِل إليها ثم لم **تألُكنا** بِردّ! وكأني به مُستراث له رحم مقطوعة ودَّ لو عجل إليها لترضي، قضي الله له إليها سبيلًا لكن علي ميقاتٍ، والميقات مسابقة أخري والرحم بحثنا الثاني؛ **وأما ذلك الثاني** فقد أرسِل ملخصه إلي الجهة التي أعِدَّ لها- وما كان له أن يعَد لها- فألَفَته بحث رأيٍ فأنكرَته وردَّته خاسئًا يستمطرُ الأنواء فلا تمطره- وما للأنواء والمطر؟ ألا يستمطر الله؟- وحسبنا أن ابتُلينا بنخبٍ إسلاميةٍ تنكر أن تشرع في البحث إلا علي قوانين الليبرالية المتنزهة عن كل دينٍ حتي لا تُصنَّف أو توصَم بما لا تهوي؛ لكنها "إسلامية"، فما العمل؟ نترك بحوث الرأي إذن لقومٍ آخرين ونشغل أنفسنا والخلائق بما لا رأي فيه، إنما نقيد في بحوثنا أعداد الطوائف وتوزيعها الجغرافي وأعضاء التنظيمات وأسماء المدن المنكوبة وتواريخ الصعود والسقوط ونتائج الإقدام والإحجام وما شابه، مما لا علاقة له بما يسوء.

وكان في الأولين من يقول: "طلبنا العلم لغير الله فأبي أن يكون إلا لله"، وهذا في الآخِرين يقول: همنا لننفقه لغير الله فأبي أن يؤدِّي إلا إليه؛ فلله ما أعطي ولله ما أخذ، وإنا لم نزل إلي الله نعتقد: **"لو أن رجلًا يُجَر على وجهه من يوم وُلد إلى يوم يموت هَرِما في مرضاة الله عز وجل لحقَّره يوم القيامة".**[3] فهذه الأكمة وما وراءها.[4]

المحطة الثانية: ليس في القضاء السابق حجة لأحد:

أما سبق القضاء فصفةُ ذاتٍ لا تنفك عنه، وأما علم العبد به أو جهله فلا يؤثران قليلًا ولا كثيرًا في انفعاله له واحتجاجه به أو هكذا ينبغي أن يكون:

أما حال جهله به فيقال لمن جاوز حدَّه فاحتج به لفعلٍ أو ترك: **﴿هل عندكم من علمٍ فتخرجوه لنا﴾**[5]، فَعلَي قاتلٍ يحتج لما تقحَّم من مهلكةٍ بقضاء الله السابق ليفلت من القصاص الواجب أن يطلع علينا بمستندٍ من اللوح المحفوظ يثبت به علمه بما قضاه الله عليه قبل أن يقع، نعلم به أنما تحرك للقتل إذعانًا للقضاء الإلهي، وليس إرضاءً لشهوةٍ أو جُموحٍ.

وأما حال علمه فذلك امرؤٌ مبتليً بعلو كعبه وجلالة قدره عند ربه وليس له أن يحتج لتمرده بما أطلعه الله عليه من القضاء السابق ما دام الإعلام مقرونًا بتشريعٍ مقيّدٍ ملزمٍ، فإن زعم أنه إن امتثل للشريعة خالفت النتائج قضاء الله السابق قيل له: **﴿هل عندكم من علمٍ فتخرجوه لنا﴾؟** إنك مبتليً ومن لوازم إذعانك الواجب للقضاء وصبرك الواجب علي البلاء أن تشك في عقلك وحساباتك بدلًا من أن تخالف التشريع الإلهي الملزِم، اللهم إلا إذا جاءه الإعلام بالقضاء مقرونًا بأمرٍ واستثناءٍ ينسخ المشروع في حقه كما وقع **لعثمان**- رضي الله

---

[3] السلسلة الصحيحة (807/1)، برقم: 446

[4] أحيل البحث بعدُ إلي مركز دراساتٍ يتبع إحدي مجلاتنا المشهورة لينشره، فأرسلوا إليَّ رسالتين: في إحداهما موافقة المحكَّمين علي النشر، وفي الثانية حجب **البيانِ** والاعتذار عن النشر من قبل الإدارة!

وخير الناس مَن لو ضاق عنّا ... تقول النفسُ قد رحُبت رحابُ

[5] الأنعام: (148)

عنه- وسيأتي مفصَّلًا.

لقد أنبأ النبي ﷺ بأشياء تقع علي خلاف الشرع بقضاءٍ سابق، وكان إنباؤه بها قاطعًا بوقوعها كما أنبأ، وكان فيمن أنبئ بها بعض من تقع منه علي خلاف المشروع، فأي بلاءٍ هذا؟ وإليك مثالين:

الأول قوله: **"لتقاتلنَّه وأنت ظالم له"**[6]: قالها للزبير في حق عليٍّ- رضي الله عنهما- فنسيها فقاتله فلمَّا ذكَّره بها عليٌّ أنكر عقله! وهو مثال جليل علي خفَّته في اللسان لأنه طوي لنا الحجة علي الخصوم حين أغلق كل بابٍ للجدل أو الاحتجاج بالقدر المعلوم لمخالفة الشرع فقال: **"وأنت ظالم"،** فأثبت القضاء وأثبت الشرع وأثبت تناقضهما يوم الوقوع، ثم قذف بذلك جميعًا في أذن صاحبه بلا تردد.

والثاني قوله ﷺ: **"قام من عندي جبريل قبلُ فحدثني أن الحسين يقتل بشط الفرات"**[7]، فما للحسين وأشياع الحسين والمقاتلين للحسين إن سمعوا بذلك أجمعون: أيكون لأحدٍ منهم فيه حجة لطيشٍ أو مواجهةٍ مشؤومةٍ زاعمين أنما يذعنون لقضاء الله السابق، لا حجة لهم جميعًا ما دامت الشريعة باقيةً لم يلحقها نسخ أو تعطيل دستوري مجزَر، ولو كان فيه حجة لأحد لكان إبطالًا للشريعة، وتبرئةً للجناة. لكنَّه قط ما انتبه أحد لإنباءات النبي ﷺ فاحتج بها، واذكر عائشة- رضي الله عنها- يوم نبحتها كلاب بني عامر: هل احتجَّت بموافقة فعلها قضاءَ الله لتوغِل فيه أم روَّعها وقوعُه.[8]

---

[6] النص لم يثبت من جهة النقل- انظر ضعيف تاريخ الطبري(8/93-692)- وإنما نذكره تمثيلًا لصورة مسألتنا لا علي سبيل الاحتجاج به، وكثير مما يرد في البحث من حوادث التاريخ من هذا الباب الذي يقصد به الإيغال في تصوير الفكرة لا الاحتجاج أو المخاصمة.

[7] السلسلة الصحيحة (3/159)، برقم: 1171

[8] أصل القصة في المسند عن قيسٍ بن أبي حازم: "لما أقبلت عائشة بلغت مياه بني عامر ليلًا نبحت الكلاب، قالت : أي ماء هذا، قالوا: ماء الحوأب، قالت : ما أظنني إلا أني راجعة، فقال بعض من كان معها: بل تقدمين فيراك المسلمون فيصلح الله عز وجل ذات بينهم، قالت: إن رسول الله قال لنا ذات

فإذا كان الأمر علي ما تبين فليس لأحدٍ اليوم أن يحتج قائلًا: لقد اتسقت الحوادث مع الجيل، واشتملت الحكمة الإلهية الجميع اشتمالًا يمنع انفكاكهم عما قُدر لهم وقضي عليهم، فلماذا تناقشه علي حسابات الشريعة؟

إننا سنناقشه لينتفع به جيل آخر لم يسبق عليه القضاء بمثل ما سبق علي الأولين، وليتبين جيلنا المقضِيُّ عليه منزله من الشرع والقضاء جميعًا فيفهم حكمة الله في قضائه فيتضرع إليه أن يعفو عنه وأن يتقبله في المهديين.

المحطة الثالثة: إلي مَن تُرحَّل الرواحل؟

ترحَّل الرواحل إلي من ترحل إليهم فنرجو ألا يعجل أقوام فيصِمونا بتكلف الرحلة إليهم فليست إليهم، وليست الرحلة إلي من يصِمُنا قصدُهم والنزول بهم والتعريج عليهم واستعتابهم، إنما الرحلة إلي أقوامٍ أوجب الشرع الرحيل إليهم، ولولا ما نبصره من دلائل الوجوب لما تجشمناها مع بصرنا بوعورة الطريق وآفات السلوك وما يتربص بنا علي جانبيه من سباعٍ وأفاع.

جاء في الحديث: **"أولياء الله هم الذين يذكر الله لرؤيتهم"**[9] وإنا نُشهد الله أنا لم نزل تذكِّرنا به رؤيةُ كل داعٍ إليه بحجةٍ صحيحةٍ، وفي الآخر: **"وما ترددت عن شيءٍ أنا فاعله ترددي عن قبض نفس المؤمن، يكره الموت وأنا أكره مساءته"**[10] وإنا لم نزل في الإذن عليهم مترددين لما نكره من مساءتهم أجمعين؛ لكن علي كلٍّ ترحَّل الرواحل.

ترحَّل إلي قومٍ قضي بعضهم عمره لا يحسن في مدارج السالكين إلي الله إلا أن ينشد صباحَ مساءَ:

يوم: كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب؟"؛ وذلك في الطريق إلي العراق قبل موقعة الجمل، وصحح إسناده محقق المسند (273/17) ح: 24135.

[9] السلسلة الصحيحة (201/4)، برقم 1646

[10] السابق (183/4)، برقم 1640

يحمـــي الذمـــارَ بأرضـــنا ذو لُكنـــةٍ | أو عـــــلةٍ نُغضـــي لهـــــا فتزيــــدُ
عــضَّ الخليــل لديــه كــفَّ ندامــةٍ | واســـتبَّ فيـــه النحـــوُ والتجويـــدُ!
إن قـــال لم تســـمعْ وإن تســـمع له | ألفيتَـــــه بـــــولًا عـــــراه صـــــديدُ
ذقْ مــنهما كأسًـــا وطِـــب نفسًـــا إذا | خبُـــثَ المحـــدِّثُ فالشـرابُ حميـــدُ!

وليعذر القارئ فهذا أخفُّ ما يشغلون به أنفسهم، وأرجي ما يعملون للتمكين للإسلام وأهله!

وترحَّل إلي آخرين لا ينزه أحدهم لسانه ومنبره أن يجتمعا ليعقِّب علي يتيمة الدهر الواقعة بعد ذكري ضرب "هيروشيما" بثمانية أيامٍ لا غير وعلي غيرها من "اليتائم" بأبيات شوقي:

أوَ مــا تــرون الأرض خُــرِّب نصـفُها | وديار مصـــرٍ لا تــــزال جِنـــــانا ؟

أيْ وربِّي:

يرعـــي كرامتهـــا ويمنـــع حوضـــها | جـــيشٌ يعـــاف البغـــي والعـــدوانا
كجنــود (عَمْــرٍو) أيــنما ركــزوا القنــا | عفُّـــوا يـــدًا ومهنَّـــدًا وســـِنانا! [11]

والنص بين هؤلاء المجذوبين من الفريقين يقتحم النفوس بعنفوان الحكمة قائلًا: **" ألا إني أوشِك أن أُدعَى فأجيبَ، فيليكم عمال من بعدي؛ يقولون ما يعلمون ويعملون بما يعرفون، وطاعة أولئك طاعة، فتلبثون كذلك دهرًا، ثم يليكم عمال من بعدهم؛ يقولون ما لا يعلمون، ويعملون ما لا يعرفون، فمن ناصحهم ووازرهم وشدَّ على أعضادهم فأولئك قد هلكوا وأهلكوا، خالطوهم بأجسادكم، وزايلوهم بأعمالكم، واشهدوا على المحسن بأنه محسن، وعلى المسيء بأنه مسيء "[12].**

وعلي ذكر "هيروشيما" و"ناجازاكي": ماذا لو كنت يابانيًّا؟ من كنت تحمل مسؤولية تدمير

[11] الشوقيَّات، ص: (219)

[12] السلسلة الصحيحة (819/1)، برقم (457)

مدينتين وإبادة عشرات الألوف من البشر؟ الأمريكان وحدهم؟ أم تري- والأمر إليك- أن جهل اليابانيين بحقيقة ما يملكه الأمريكان من سلاحٍ نووي أو دخولهم الحرب مع العلم بذلك أو استمرارهم فيها ساعةً واحدةً بعد تجريبه فيهم يفرض علي الناقد الياباني المنصف أن يبدأ بمحاسبة قادة أمته قبل أن يلعن الأمريكان؟

ولمنازعٍ لنا في القصد راكبًا شؤمَه أن يقول: إن الدول لا تقوم أو تنتصر أو تهزَم أو تضمحل إلا بمجموع كل إيجابٍ وسلبٍ وكل فعلٍ وتركٍ وكل إحسانٍ وإساءةٍ وكل إصلاحٍ وإفسادٍ، وهذا هو الذي يتناسب مع العقل، ويتناسب مع عدل الله المطلق ﴿ولا يظلم ربك أحدًا﴾[13] ؛ فلماذا نناقش أعمال النخب وننقدها إذن؟

نناقشها؛ لأنها ليست أعمالًا خاصةً بهم بل أعمال تحاسَب عليها أمةٌ أفرزت تلك النخب، وربَّت، وعلّمت، وأعانت، وهيأت، ثم سكتت، وصفّقت، ورضيت، واستكانت، وتطاوعت، وتطوعَّت... فلماذا لم يعقِّبوا علي التجربة إلي الآن؟ ولماذا يريدون لها أن تمر كما مرت التجربة الأولي في 1954 ثم لا يعقبوا بشيءٍ يكون له في تفكير الجيل أثرٌ يذكر أكثر من مذكرات المعتقلين التي لا تورث أكثر من تحفيز الكراهية والثأر والحقد، ألأنَّنا ضحايا أبرياء من كل إثم؟ لعل!

لعلك بدأت تدرك إلي من نرحِّل الرواحل. إننا نعتذر لكل مستعتِبٍ لنا علي سوء مطلع القصيد، ولكل منادٍ في آخر صفوف الحاضرين أن أنصِف يا رجل! قائلين له:

زمانٌ أكبر من ناسه؛ أيقَنوا ذلك بغير بحث، فقد كان مما لا ينكَر بداهةً عند إعلان السقوط الأول عام 1924، ووكَّلوا حكومات تسيير الأعمال في كل طائفةٍ وفي كل بلدٍ بالعمل إلي أن يخلق الله ناسًا علي قدر الزمان، فكان أن أعجِبت بالنتائج والقدرات، وكان أمام كل إعجابٍ واغترارٍ سقوط جديد، يتطلب بعث حكومة تسيير أعمال جديدة، ستُعجَب من جديد؟ علّها لا تُعجَب فلا تستأهل سقوطًا آخر.

[13] الكهف: (49)

إن الرحيل إلي أصحاب ثلاثية العلم والقدرة والورع أو الثالث المتغير: تتأرجح القدرة ويتنازع العلم والورع عقول أصحابهما فتجد نفسك في **الرباط**، ويخف العلم قليلًا ويتحرج الورع أمام ارتفاع القدرة فتجد نفسك في **الموصل** أو **الرقة**، ويزداد العلم قليلًا وتتحرج القدرة أمام تزايد الورع فتجد نفسك في **القاهرة**.

المحطة الرابعة: وقود الرحلة وغاية الوصول:

أمَّا وَقودُها ف "الحق نسائب"، فإن لم تره وقودًا كافيًا فلا ترحل معنا فقد تجد نفسك مضطرًا للنزول في منتصف المسافة أو قبل ذلك؛ وأما تفسيرها فتجده في النص النبوي القائل: **"إذا سمعتم الحديثَ عنِّي تعرفه قلوبكم، وتلينُ له أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم قريب؛ فأنا أولاكم به. وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم، وترون أنه منكم بعيد؛ فأنا أبعدكم منه".**[14]، وتفسيرها من الشعر قول القائل:

وإن أصــدق بيــتٍ أنــت قــائلُه   بيــتٌ يقــال إذا أنشــدتَه صَــدَقا

فلا تعجب إذا رأيتنا في الطريق نصطلي بالتاريخ أو نحتج للبدهيات أو نستوقد ما لا يروق؛ وأما التاريخ فاغفر لنا فيه بقول العماد الأصفهاني: "ولولا التاريخ لضاعت مساعي أهل السياسات الفاضلة، ولم تكن المدائح بينهم وبين المذام هي الفاصلة، وتعذر الاعتبار بمسالمة الأيام وعقوبتها، وجهل ما وراء صعوبة الأيام من سهولتها، وما وراء سهولتها من صعوبتها"[15]؛ وأما الاحتجاج للبدهيات أو ما يشبهها فهذا ذنب أقوام كلفونا ذلك وليس عجيبًا في عظيم أحوال الأمم والممالك أن يقع الجدال في البدهيات لأن أسباب السقوط والنكبات لا تخرج عن حد المغالطة في البدهيات، ولو كانت تخرج فما بلغتِ الرسل شيئًا

---

[14] السلسلة الصحيحة (360/2)، برقم: 732

[15] الفتح القسي في الفتح القدسي، ص: (35)

إذن، ولا نفعتنا بشيءٍ، وما قيمة بلاغها إن لم يعصم من السقوط والخسران، أو كان السقوط والخسران يرتبطان بشيءٍ سوي ما بلغونا به من قطعيات المنقول دون مهامه الخلاف والظنون والاجتهادات؟

وأما غاية الوصول فثلاثة أمور:

1-أن يسلِّم الكافة باحتمال فساد كل فكرةٍ لا دليل عليها، وكل استدلالٍ لا يعرفه السابقون من الأئمة المجتهدين ولا يعيرونه بالًا.

2-أن يقطع النظَّار من المسلمين من أهل السياسة ومن عداهم أن لكل دقيقةٍ سياسيةٍ أو جليلةٍ حكمًا في الشرع ومحلًا عند أهل الاجتهاد.

3-أن ينتهي الناس إلي فساد كل تفكيرٍ جديدٍ غير متمايزٍ عن القديم المراد إبطاله واستبدال الجديد به وأن يعلموا أن "جرثومة الحضارة الجديدة لا يمكن أن تنمو بين الفضلات العفنة التي تبعثرها حضارة سابقة في مرحلة الانهيار"[16].

---

[16] فلسفة التاريخ، د.عبد الحليم عويس، ص: (177)

الفصل الأول

معالمُ نصفِ ربيعٍ أول

تمزيق البروتوكولات

تأويل الثورة

فقه الاضطرار في زمان الربيع

موقف من الجماهير

استعجال الحرب المقدسة

المبحث الأول

تمزيق "البروتوكولات"

غصن تحت الشمس:

إن استقراء مائة عام أعقبت الحرب العالمية الأولي، وتَفَتُّتَ دولة العثمانيين، يتمايز به لذي بصرٍ زمانان متقاربان منفكّان في آنٍ، بينهما برزخ من سجون عبد الناصر؛ لا يبغيان!

أما الزمان الأول؛ فحقبة استبدت بتفسير السقوط استبدادًا زمانيًّا، وحمَّلتها جلالةُ الرزء أن تتمخَّض عن جيلٍ من الكتاب، والأفذاذ، وساسة الرأي، ليشعلوا للأمة سراجًا تبصر به تلكم التفاصيلَ المظلمة التي قذفت بهم إلي قاعٍ سحيق.

وأما الزمان الثاني؛ فحقبة رعاها جيل آخر، في مرعيً تغيرت أرضه وسماؤه: فلا الماء هو الماء ولا التراب هو التراب، فلم يقدر علي ما قدر عليه الأولون، ولا حمَّله التاريخ أحمالهم، ولا كُتِب عليه إلا أن ينظر فيما كُتِب، فيبنيَ علي ذلك عملًا ويقرر قرارًا في الزمان الثاني.

لقد كان الزمان الأول زمان تأليفٍ وبحثٍ وسبرٍ وتحقيقٍ، أريد فيه درس الواقع ما ظهر منه وما خفي، والوصول إلي تفاصيل تفاصيله، ونقله إلي التابعين نقلًا يكشف اللبس، ويبرّئ أرباب الأقلام، وحسبنا ذلك بيانًا. وكان الزمان الثاني زمان دعوةٍ وجهادٍ وعناءٍ ومنازعةٍ، بناه الآخِر علي رأي الأول- أو هكذا زعم- واستهدي فيه بهداه- أو هكذا رأي نفسه- لكنَّه قرأ حيثيات البراءة علي غير ما كتب الأول!

إن الوقوف علي *"النكير علي منكري النعمة"* لمصطفي صبري، و*"مذكرات السلطان عبد الحميد"*، ونظائرهما مما بدد العماية عن المسألة الشرقية والفاعلين فيها، وقوفًا عمي به الواقفون عن مرادات أصحابها من تبرئة ذممهم، وسلِّ أنفسهم من الطين كشعرةٍ من عجين، **هو نفسه**

ذلكم الوقوف الذي وقفه جيل آخر علي *"ذكرياتي عن الثورة"* لسليمان حافظ، و*"مذكرات محمد نجيب"*، و*"كلمتي للمغفلين"* لمحمد جلال كشك، و*"هذه المعاهدة"* لعصمت سيف الدولة؛ وما انصراف الجيلين معًا إلا بوهمٍ تُوهِّمَ في الضمير أنما يقرءون حيثيات براءة الأمة جميعًا! عملان: لا ينفكان متلازمةً علةٍ عقليةٍ، لولاهما ما كان البرزخ الأول، ولا كان لنا اليوم برزخ ثانٍ نستشرف منه زمانًا ثالثًا.[17]

لقد أولِعوا منذ السقوط **بالمؤامرة**: شرحًا وكشفًا وتقريرًا؛ وأطنبوا فجعلوا منها نظريةً تؤيَّد وتبرهَن، وتعارَض وتستنكَر؛ وحتي أفرد لها من المؤلفين من أفرد تآليف خاصة.[18] ولم يكن ظهور **"البروتوكولات"** *"بروتوكولات حكماء صهيون"*[19] بعيدًا أو غريبًا عن ذلك "المناخ" الذي أوجده الكتاب والقراء جميعًا، ولا كان الطعن في نسبها والإزراء بها عجبًا من الرأي إذ كانوا قبلُ قد اختلفوا في المؤامرة عامةً نفيًا وإثباتًا.

لكنّ لنا اليوم حديثًا جديدًا ليس من حديث النفي والإثبات في شيءٍ، عِلَّتُه ما خلفته تلكم القراءة، وذلكم الوقوف والانصراف، وذلك الاختلاف من آثارٍ عظمي في واقع المسلمين، أهمها ما استقر في وجدان الكافَّة أنما نسعي لمواجهةٍ مؤجلةٍ، ومنازلةٍ لم تحِن، وأننا نصحب

---

[17] المذكور بالفقرة جميعه من المطبوع المتداول فلا حاجة لتقييد طبعاته؛ ولا ضير أن يمثَّل لقراءات جيل ما قبل "يوليو" بكتب تأخرت ترجمتها العربية قليلًا إن كنا نقصد المحيط الإسلامي الواسع؛ والكتب المشار إليها لمفكرين أو سياسيين عاينوا ما أرخوا له أو شاركوا فيه، وليسوا يتحملون نتائج فهمنا ولا فهم القراء لما كتبوه.

[18] انظر مثلًا: "المؤامرة علي الإسلام"، أنور الجندي، الاعتصام/مصر: 1977، و "المؤامرات حقائق أم نظريات؟" للدكتور فاروق العُمَر- مطابع الأهرام، مصر، ط1: 2007- و"جذور البلاء" لعبد الله التل- دار الإرشاد، بيروت، ط1: 1971- و "دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية" لهيلة السليمي- رسالة ماجيستير بكلية الشريعة جامعة أم لقري بالمملكة السعودية: 2001- وغير ذلك.

[19] كان تنويه العقاد بأول ترجمة عربية لها عام 1951- انظر "الخطر اليهودي"، ص: (11)- وهي ترجمة محمد خليفة التونسي، وتعددت طبعاتها بعد ذلك، وممن كتب معارضًا ومشككًا د.عبد الوهاب المسيري كما في "البروتوكولات واليهودية والصهيونية"، ص: (6) وما بعدها.

في ذلك السعي صك غفرانٍ، ومرسوم براءة، أودعتنا إياه نخب لم تقصِّر في إثبات مؤامرة الداخل والخارج. لقد تأجلت الأعمال الكبري بحجةٍ متوهَّمةٍ، واستقر أولَ ما استقر في الضمائر من نزاع المتنازعين- نفوا أو أثبتوا- أن الفاعل غيرنا!

جذور مُعرِقة:

أوشك ذو لبٍّ أن يخرط شوكًا عن قتاد، وأن يبدِّد ما رأي عمَّا لا يجهل، وأن يُحيل جهالات الحاضر إلي جهالات الماضي، ف﴿ **يجْعلَ الخبيثَ بعضَه علي بعضٍ فيركُمَه جميعًا فيجعلَه في جهنَّم**﴾[20]. فإنه لو جعل جاعلٌ مكان النفاة **معتزلةً**، ومكان المثبتة **جبريةً**، ومكان المؤامرة **قضاءً** في الأزل؛ لما كان النزاع اليوم إلا نزاعًا في القدر، وما كان فصلُ خطابه إلا محدثًا من القياس علي هالكٍ من القول:

مـــــا أرانا نقـــــول إلا مُعـــــارًا   أو مُعـــادًا مـــن لفظنـــا مكـــرورًا

وأوشك ثانٍ أن يجمح به ركابُه، فيدور معترضًا مساق البحث، فيعيِّرَنا بمغالطةٍ منمَّقة، شابت القول، فيسأل: كيف يؤول رأي نفاة اليوم في المؤامرة أو معتزلِة الأمس في القدر إلي تقريرٍ أو اعتقادٍ يقضي أن الفاعل غيرُنا ؟ وهل ذلك إلا فرع علي نقيض رأيهم ؟

لعلنا بقصدٍ أو غير قصدٍ قد وقفنا علي العلة التي من أجلها وقع النهي الأول عن النزاع في القدر، وكان للسائل علينا حجة لو نصرته علي صاحب الشريعة حجة، ولو استعلي به علي عبقري برهان. **أجل؛** إن النزاع كله مُفضٍ إلي ذلكم التقرير الباطل ما دام نزاعًا بين باطلين، وأما إفضاؤه إليه علي رأي النفاة فبيانه أن أحدًا من الناس لا يطاوعه عقله أن يمحو المؤامرة محوًا كليًّا، وأن يجعل نفسه الفاعل الأوحد في الوجود، وأن يحمِّل نفسه الإثم مقتولًا كما يحملها قاتلًا، وأن يجعل كل قتيلٍ جُهِل قاتله منتحرًا، وكل... وأن يتصور عرشًا امتد ظله علي العالمين ستة قرون يفني ويتلاشي بأحكام الفناء وعوامل التعرية، من دون

[20] الأنفال: (37)

أن تنُمَّ به المحابر إلي المقابر، وتتخطفه الخطط، ويغري به الكيد والشطط.

وليس النزاع حينئذٍ مفضيًا عند التحقيق إلا إلي رأيٍ واحدٍ، وإن أوهمت المناظرة غير ذلك، فإن العقل إذا ضاق عن قرارٍ أغرِي بالفرار؛ وما دام الأمر كذلك، فقد عادت علةُ اليوم علةَ الأمس، وآن للحق أن يسلك سبيلًا بين باطلين.

إن سكونًا يدهش له الجلاد فيزيد صاحبه نكالًا مظهرُ فعلٍ تسميه العرب صبرًا أو خضوعًا، وإن صمتًا يهش له ولي جاريةٍ فيجيب خاطبها لما أراد مظهرُ فعلٍ تسميه العرب رضًا وقبولًا، وإن قعودًا وقد استصرخت الحرب وألقت قناعها رهنَ متاعٍ وسماعٍ مظهرُ فعلٍ تسميه العرب هوانًا وخذلانًا؛ لكنه اعتادت الأعين ألا تنسب فعلًا فيها جميعا إلا لجلادٍ ووليٍّ وداعية جهاد. كذلك الفاعلون في القدر والمؤامرة: فاعلون ومظاهر أفعالٍ لولاها لما قدَّر ذو قدرةٍ ولا تآمر ذو إحنة.

لقد طوي كلُّ قضاءٍ قضاه الله علي الناس من مظاهر أفعالهم ما لو أزعجتهم معاينته لانشغلوا به عن كل نفيٍ وإثباتٍ وجبرٍ واعتزال، كيف وكل قضاءٍ مؤيَّدٌ بحكمة، وكل حكمةٍ موصولةٌ بسببٍ إلي تلكم المظاهر؟ وهذه نصوص مجملة لا إطناب بتفصيلها، لكنه يُطلَب فيها العدول عن القضاء وقاضيه عدولًا لا ازدهاء فيه ولا كفران- كما يطلَب في المؤامرة العدول عن الكائد عدولًا لا إزراء فيه ولا إبراء- وأن يُبحث فيها جميعًا عن فاعلٍ متلبسٍ بمظهر فعل، بدا لمفتقرٍ إلي أناةٍ مفعولًا به مجرَّدًا من كل قوةٍ، كما يتصوره من لم يقرأ "بروتوكولات الحكماء" كما ينبغي، وكما لا تتصوره **جماهير مزقتها في مصر** قبل ست سنوات:

1-﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هديً للمتقين﴾[21]، ﴿يهدي به الله مَن اتبع رضوانه﴾ [22]، ﴿ومَن يؤمن بالله يهد قلبه﴾[23]، ﴿ويهدي إليه مَن أناب﴾[24]، ﴿يهديهم ربهم بإيمانهم﴾ [25]،

[21] البقرة: (2)

﴿والذين اهتدوا زادهم هدي﴾ [26].

2- ﴿وما يُضل به إلا الفاسقين﴾ [27]، ﴿بل لعنهم الله بكفرهم﴾[28]، ﴿والله أركسهم بما كسبوا﴾[29]، ﴿ويضل الله الظالمين﴾[30]، ﴿ونقلِّب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة﴾ [31]، ﴿فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم﴾ [32]، ﴿ران علي قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾[33]، ﴿نسوا الله فنسيهم﴾[34] .

3-﴿وما أصابك من سيئةٍ فمن نفسك﴾ [35]، ﴿وما أصابكم من مصيبةٍ فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير﴾ [36]، ﴿أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنَّي هذا قل هو من عند أنفسكم﴾[37] .

[22] المائدة: (16)

[23] التغابن: (11)

[24] الرعد: (27)

[25] يونس: (9)

[26] محمد: (17)

[27] البقرة: (26)

[28] البقرة: (88)

[29] النساء: (88)

[30] إبراهيم: (27)

[31] الأنعام: (110)

[32] الصف: (5)

[33] المطففين: (14)

[34] التوبة: (67)

[35] النساء: (79)

[36] الشوري: (30)

[37] آل عمران: (165)

هكذا يتناول القرآن أعظم قضاءات الهدي والإضلال وأنكي تقديرات البلايا والشرور، وليس يُستَفز المرء من تفاصيل القدر بشيءٍ كما يُستَفز بما ذكرنا فيطَّلب له تفسيرًا وحِكَمًا، وقد شملت كل آيةٍ القضاءَ وقاضيَه والمقضيَّ عليه والحكمةَ التي ينبغي الركون إليها والتفكير فيها؛ وليست المؤامرات تخرج عن هذا الحد حكمًا وأثرًا وأهميةً واعتقادًا وسياجَ تفكير، ولسنا إن أخرجناها عن ذلك بخارجين عن النص النبوي القائل: **"أخِّر الكلام في القدر لشرار أمتي في آخر الزمان"**[38] .

عدسة التاريخ :

الدهر أشباه، والدين والهوي يستبدان بمقاصد الخلق جميعًا، والناس في الحوادث مبطل أو محق، ولا ثالث؛ وعدسة التاريخ تقرب النظائر، وتفضح كنه الحاضر؛ والأمر هنا يسير: فليس إلا استدعاء شيءٍ من تلك الحوادث لنمثل بها فنكشف عن الفاعلين، لولا برزخان أشكلا فأوهما غير ذلك.

إن البرزخ الأول- أو الإخفاق الأول في محاولات 1952 وما تلاها- ليجمح باليراع حتي يُحيله إلي لا شيءٍ، فيعتنق فيه شيئًا من عقائد الصدفة ومزاعم التطور، لكن التاريخ لا يريح، ولا يرحم، ولا يسمح بمعاقرة ترفٍ من هذا النوع إلا مكرًا واستدراكًا، كيف وهو يمثل لنا صورة الأندلس، وبالتحديد شمال شرق إسبانيا حيث سَرَقُسطة- "Zaragoza"- ونهر إبرُه، وبَرَبَشْتر- "Barbastro"- المنكوبة، وحيث يتنازع ولدا سليمان بن هود الملك نزاعًا بلغ بأحمد المقتدر ألا يكتفي بمنعه قوافل أخيه يوسف المظفر أن تمر بأرضه حتي يقطع عليها الطريق في نافار النصرانيةِ بالكيد والرِشا، ولا عليه أن تموت تُطَيلة- Tudela- المسلمة جوعًا مادامت في حيازة أخيه؛ وحسبك توطئةً بين يدي

[38] السلسلة الصحيحة (116/3)، برقم: 1124

عذابٍ شديدٍ.

لقد حاصر المدينة عشرة آلاف فارسٍ من النورمانديين الفرنسيين، فاستصرخت الأخوين المنشغلين فسلْ عن أيِّهما المجيب، ولا مجيب! واستبيحت أيامًا رهن أخلاق **المعمَّدين**، وما تظنهم فاعلين وقد تحمل الصليب آثامهم قبل أن يخلقوا أو يعمَّدوا؟ قتِل مائة ألفٍ، وبُدِّد وشُرِّد وانتُهِك وأُسِر واستُعبِد وما شئت.. ولم يتوقف التاريخ لجبرٍ أو اعتزال، ولم يمنح كُتَّابنا وقتًا للجدال: أمؤامرة، أم مصادفة، أم حادثة كونية، أم أن للأمة سببًا إليها- ربما!- أم غير ذلك؛ إنما أجاب قبل السؤال، ودعا داعي الجهاد، واجتمع المتدابرون، واستنفِرت الخلائق، وأفاق المقتدر، وحُررت المدينة بعد تسعة أشهر.[39]

وبعد ذلك بقرنٍ ونصف قرنٍ يعكس التاريخ شهادته، ولا ينقضها، ولا يرجع عنها قيد أنملة، فيفتح الله بيت المقدس عام 589، ويموت الفاتح ويرثه بنوه، ويتنازعون من الملك ما تنازع الأوّلان، فيستنصر الملك الكامل الإفرنج علي أخيه فيغيثونه علي "شرط اللئيم"، **فيسلمهم المدينة المقدسة!** يالله! إنه قدر ومظهر فعلٍ غيرُ مَطوِي، ولو كان البشر يقضون دون الله لكان ذلك أولي قضاء يقضونه دون الله؛ لقد حقرَت "المؤامرة" نفسها يومئذٍ، وأقسمَت بالكتب الأربعة أن الفاعل غيرُها![40]

وكيف تفسر المؤامرة بعدُ إحجام محمد بن يوسف بن هود مع خمسةٍ وثلاثين ألفًا من مقاتلته عن نجدة كبري قواعد الأندلس عام 633، وسقوطَ **قرطبة** بيد قلة نصرانية غرها تخاذل

[39] كان السقوط عام 456؛ وانظر للتفصيل "دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثاني: دول الطوائف"، عبد الله عنان(79:272/2)، "البيان المغرب" لابن عذاري (61:459/2)، و"نفح الطيب" للمقري (54:449/4)، و"التاريخ الأندلسي" لعبد الرحمن الحجي (66:359)

[40] انظر "الكامل" لابن الأثير (481/10)، و "البداية والنهاية"، ابن كثير (173/17)، و"السلوك" للمقريزي (345-353/1) وكان تسليم القدس عام 626، وللدكتور عمار النهار كتاب في الحادثة عنوانه: "هكذا سلم هؤلاء بيت المقدس للفرنج الصليبيين"، طبعته مؤسسة فلسطين للثقافة، ط1: 2011.

المتخاذلين فأرسلت إلي شراذم أهل الملة تستمدهم لغنيمة باردة فكان ما كان، ورفع الصليب علي قمة صومعة الجامع الأعظم؟ [41]؛ **بل** كيف تفسر صنيع أمير غرناطة محمد بن الأحمر دافعِ الجزية لملك قشتالة النصراني، حين آزره بخمسمائة فارسٍ مسلمٍ خرج علي رأسهم ليطوِّق **إشبيلية** حاضرة الإسلام العظمي خمسةَ عشرَ شهرًا، لصالح "فرديناند"، حتي تقطعت الأسباب بأربعمائة ألف مسكين، فقرروا الإخلاء والتسليم، بُعيْدَ قرطبة بثلاثَ عشرةَ سنةً لا مزيد؟[42]

مـــدائنٌ حلَّهـــا الإشراكُ مبتســـمًا   جَـــذلانَ وارتحـــل الإيمـــان مبتئســـا

وقبل هذه وتلك انهزم واحد من أكبر الجيوش الإسلامية التي غزت أوروبا، وقتل واحد من أعظم قادة الفتوح، وخسر الإسلام أهمَّ معركة له في أوروبا، واستمسكت النصرانية في الشمال إلي ما شاء الله، وغير عجيب أن تهمل المصادر الإسلامية أسباب الهزيمة فلم تكن **"بلاط الشهداء"** عام 114 في حسابات الخلافة والإسلام حينها أكثر من محاولة قائدٍ طموحٍ من قومٍ غزاةٍ تمنَّعت عليهم أوروبا من الشرق- عبر القسطنطينية- فأتوها من الغرب، فنجحوا وأخفقوا؛ ولم يكن **الغافقيُّ** في حسابات المؤرخين أكثر من عسكريٍّ تابعٍ لوالي إفريقية، ولم يكونوا ليبصروا من آثار الهزيمة ما نبصره اليوم ولا شك؛ لكن المصادر النصرانية لم تبخل بالأسباب فأحالتها إلي ما يجرُّها إلي المبحث جرًّا وأوحتْ إلينا أن ننسج علي تثريب القرآن علي العاجلين إلي الغنائم في "أُحُد" تثريبًا آخر علي قومٍ أثقلتهم الغنائم المصحوبة معهم من الغزو، حتي نفذ العدو إليها، فشغلهم بها، فانقسم الجيش بين مقبلٍ

---

[41] دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث: القسم الثاني، (25:417/4)

[42] السابق (86:474/4)

ومدبرٍ، فأرخي الليل سدوله وقد همُّوا بالفرار.[43]

إن استحضار مظاهر أفعالٍ مطموسة المعالم أو مغفَلَةٍ في الحوادث الكبري لتبرئة العابثين لا يزال يُلِح ويستنزف المداد، وهذه حكاية أخيرة يتوجب أن يقال في آخرها لكل مغرورٍ متآمرٍ أو مرفِّهٍ عن الأمة بحكايا المؤامرات أو ساعٍ من إخفاقٍ إلي إخفاقٍ باختلال معرفته بأسباب أول إخفاق: لتهنِك المؤامرة!

لقد نشب صراع الملك في **صقلية الإسلامية** في القرن الخامس الهجري فضاعت فيما ضاع، وكانت خاتمة الصراع أن استنجد ابن الثمنة حاكم سرقوسة- "Siracusa"- وقطانية بفرنج مالطة علي صهره ابن جراس في قصريانة- "Catrogiovannie"- إثر حربٍ سعَّرها خلاف عائلي يُضحك كلَّ عاشقٍ، حيث رفض الأخير تسليمه أخته- زوج الأول- وكانت فارقت إلي أخيها ساخطةً علي ابن الثمنة، إذ اعتدي عليها في حال سُكْرٍ، فلم يُنجده المالطيُّون إلي علي شرط تملك أكبر جزيرة في البحر المتوسط عمرها الإسلام أكثر من قرنين.. فملَّكهم إياها![44]

إن حوادثنا اليوم تاريخ غد، وفي أعقاب الأيام ينجلي كل شيء، وإذا اكتفينا بإحالة نكسات الأمة في الماضي إلي المؤامرات فلنُحِلها اليوم، لكنَّا نحمِّل المفتشين عن فاعلٍ سوي أنفسهم أن يحذفوا صفحاتٍ من التاريخ تشهد عليهم بسوء القصد. لقد نقضت الجماهير

---

[43] دولة الإسلام في الأندلس(111:92/1) وقد قدرت المصادر النصرانية جيش الغافقي بأربعمائة ألف مقاتل، ونقل عنان كثيرًا من تعليقات الأوروبيين علي نتائج ذلكم اللقاء منقطع النظير بين الإسلام والنصرانية هنالك، وفي كتابه:"مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام"، ص(76-75)

[44] الكامل في التاريخ ، ابن الأثير (74:471/8)، تاريخ ابن خلدون (268-69/4)؛ تذكر بعض المصادر: "حواس" بدلًا من "جراس"؛ وكانت فعلة ابن الثمنة بداية رحلة السقوط الكامل عام 484، ولمن أراد أن يعرف فداحة الخطب وجلالته أن يقلب عينيه في رسالة دكتوراه عنوانها: الحياة العلمية في صقلية الإسلامية، د.علي بن محمد الزهراني، مركز بحوث العلوم الاجتماعية/جامعة أم القري/مكة المكرمة: 1417.

"المؤامرة"، وحمَّلت نفسها ما لم تُحملها النخب، وما لم تتحمله، فلم يرض أقوام، فطلبوا للثورة تأويلًا، وذلك مبحث يتلو.[45]

❁ ❁ ❁

[45] وقفنا بعد الفراغ من إنشاء مبحث "تمزيق البروتوكولات" علي تتميمٍ هام آثرنا أن نهمّشه بدلًا من التشويش علي القارئ بتهرئة سياق الحديث؛ وهو تتميم يشهد لسلامة رأينا في الموقف الذي يجب أن نقفه من المؤامرات: ذكر د.سعد الغامدي في آخر كتابه: "سقوط الدولة العباسية"، تحت عنوان: **دور العناصر المسلمة من خارج أراضي الدولة الإسلامية في إسقاط الخلافة في بغداد**- ص: (351)- أن بعض السلاطين السلاجقة إضافةً إلي حاكم كرمان وحاكم فارس وبدر الدين لؤلؤ حاكم الموصل بل أفراد من الفلاسفة والمؤرخين المسلمين قد انتظموا في سلك الخيانة العظمي وأعانوا المغول خوفًا أو تزلفًا بالرأي والجند ضدَّ دار الخلافة حتي مُحي رسمها من الوجود، حتي ختم المؤلف بقوله: "من الخطأ أن نقول بأن سقوط بغداد، ونهاية الدولة العباسية، كان قد قام به المغول فقط، إذ أنه لولا تعاون، ومشاركة أولئك المسلمين في الإطاحة بحكومة العباسيين لوجد المغول من الصعب جدًا أن يحققوا ما حققوه في حملتهم تلك، ولربما أخذت مجريات الأحداث التاريخية سبيلا غير السبيل الذي نعرفه". الكتاب، ص: (369)

المبحث الثاني

تأويل الثورة

كيف يفكرون؟

معلَم جديد من معالم التفكير لكنه يبدو أكثر جلاءً مع أنه في أحلك ليالي الربيع! وهذا عجيب.

إن انبهام وجه الصواب في مسألةٍ، وانغلاق الرأي علي صاحبه، وتشتت السبل به يحكم عليه بأحد أمرين: إما الصمت والتوقف والانكفاء علي النفس؛ وإما مواصلة البحث والنظر والتأمل لتحصيل ما ينبغي تحصيله، سيَّما إن خشي مغبة الجهل، أو أنِف وصْمه، أو أغرت به نازلةٌ أقوامًا فأرهقوه سؤلًا، أو كان إدراك الحق في مسألةٍ ما واجبًا وجوبًا آنيًّا في حكم الشرع أو العقل كما هو الحال في حركة الجماهير ورأي أهل الرأي فيها.

لقد ذم القرآن قومًا عاملوه معاملة الرؤي والأحلام، واحتجوا للحيرة فيه والنكوص عنه بأنهم لم يعاينوا مآل تهديداته، ولا عاقبة الصد عنه والإزراء به، فقال: ﴿**هل ينظرون إلا تأويله**﴾[46]؟ كأنما يستنكر علةً عقليةً، وهي كذلك ولا شك؛ لأن الحكم في قضية الإسلام لا يحتمل إرجاءه أو تعليقه بحركة الشمس والقمر، كيف والتدافع بين المعسكرين متصل اتصال الملَوَيْن، والناس بين غزوةٍ في الصباح وغارةٍ في المساء، وهم في الرأي والحكم بين سيدٍ مطاع ومتبوعٍ مقدَّم لا ينبغي أن يرسل الرأي جزافًا كما يرسل ريحًا في الهواء، ولا أن يؤخره لأجلٍ فيبديه وقد قُضي القضاء.

لقد عشنا وقائع لا تحتمل أكثر من قول القائل: **شذِّب يراعَك واتلُ ما خطَّت يدُك**، حيثُ لا وقت ليضيَّع، كأنما هو يراعٌ يشذَّب وبيان يخطَب؛ ووجه العجب المتقدم أن من

---

46 الأعراف: (53)

ذوي الوجاهة الفكرية في زمن الربيع من خالف ذلك كله، ثم قرر قراره وألبسه أبهي حُلَّةٍ لديه وأظهره للعالمين، لا يري رغم ضعف التفكير إلا أنه قد ألاح للناس نجمًا في ليلٍ مُدلهم، وقد كان، إلا أنه أحرق به نفسه!

يا لها من **رؤيا عجيبة!** اختلف فيها أهل التأويل، حتي أنكر الناس أن يكون للإسلام رأيٌ في الربيع: **فمفسِّرٌ** من ذوي الرأي، تمتد إليه من كل بقعةٍ أذن- ليتها من طين- قد روَّض نفسه حتي حبَّب إليها الحبس وطولَ المكث، وحتي أعيته حيل "الحركيين" فسمَّاهم بأعجب ما يمتازون به عنه، قد أُولع بتراب الوطن حتي بلغ به الولع أن يصنِّف حِفَنه ويستمسك بإحداها إلي سبع أرضين؛ لا عجب إن أوهمه طول الحبس أن له علمًا بالتأويل، وهل أوَّلَ يوسف- عليه السلام- رؤيا الملك في خمسةَ عشرَ عامًا طواها الغيب إلا سجينًا؟

ذلك؛ أوَّلها **"فوضي خلَّاقة"** يراد منها تقسيم المقسَّم، ثم بني الرأي علي ذلك، ثم عاد فأنكر كما ينكر محمومٌ بعض ما يهذي، فأوَّلها ب**"تحطم جدار برلين"**[47] يراد به نقل العلمانية من الغرب إلي الشرق حتي "نأكل "البيتزا" ونترك "الشاورمة"، ونلبس "الجينز" ونستبدل بالأيدي شوكةً وسكينًا"! وكأننا في مصر نمرح في حكم الرشيد، وكأن حدود الله لم تعطل، وشرائعه لم تبدل؛ وكأن الجماهير راحت تنصب الأوثان حول البيت العتيق!

وآخر في محفِل يضيق به الأفق، يضيق أفقه عن التفكير حتي لا يجد للرؤيا تأويلًا إلا أن يعتبرها **حدثًا كونيًا** وآيةً كبري، وكأنها بذلك قد خرجت عن حد التأويل، أو أنه فر إلي حيث لا يطالبه مُطالب بمزيد بيانٍ أو بحكمٍ مدفوعٍ ببرهان؛ فيا له "سلفيًّا" لم يزل فاغرًا فاه بالتفريق بين "الإرادة الشرعية" و"الإرادة الكونية": يُسأل عن الأولي فيجيب عن الثانية!

وثالث يوغل في سردابه شهرًا- ممن تنقطع إليه الأعناق في "المحروسة"- ثم تجمَع له الخلائق

[47] وهو "كلاشيه" مبتَذل تعقد عليه المقارنة دومًا حتي في الأدبيات الغربية- انظر "ما بعد الربيع لعربي، جون آر برادلي، ص: (10)- في كل حدثٍ يمكن أن يمد جسرًا بين الشرق والغرب؛ وليس إلا زعمًا تنقصه الحجة.

ليكشف للشبيبة تأويله، فيهيأ له مسجد في قلب القاهرة، فينجلي مِغفَر عن عِثيَر، فيقول: "لم أفهم حقيقة ما يجري فسكتُّ"، وكان الملأ أجرأ منه عليها وأحقَّ بها، إذ لم يماطلوا مِطاله: **﴿قالوا أضغاث أحلامٍ وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين﴾** [48] .

أسباب التأويل وفسادِه:

لقد عوتب أحدهم يومًا علي سوء تصرفٍ وشَي بجهله بالواقع أو غفلته عنه فأنكر أن يكون ذلك حقًا وقال: "كيف وأنا أستمع نشرة الأخبار يوميًا من إذاعة القرآن الكريم؟"!
إن سكون الجماهير في بلدان الربيع عقودًا من الزمان أحوج إلي التأويل من كل تحركٍ، لكنَّ دعاةً لم يطلبوا لصمت الأمس تأويلًا جديرون أن يطلبوه اليوم للكلام، ومن أَلِف العوج أَنِف الاستقامة؛ فلهذا وقع التأويل. وإن آخرين لم يحرروا مسائل من الشريعة جديرون أن يجعلوا منها خَلقًا آخر إذا ما ألجئوا للكلام فيها، علَّها تنقلب في مسوخ الأفكار مسخًا يحسنون الكلام فيه؛ فلهذا جاء التأويل فاسدًا.
إن الجهل بالواقع علة كبري، وإثم عظيم، في جنب قوم يفنون الأعمار ابتغاء تغييره، أو يُستفتون في أحكام التغيير فيفتون؛ وليدفع دافع ذلك بأن الإحاطة بالواقع من تكليف ما لا يطاق، وأن تكليف ما لا يطاق محال، وبأن حوادث الداخل نتاج علاقاتٍ دولية أعقد من أن يحيط بها باحث سياسي فضلًا عن مفتٍ أو فقيه؛ والجواب أن ذلك دفع عن مغالطةٍ بمغالطةٍ جديدة؛ وجه ذلك أن فيه تعليقًا للفتوي بالإحاطة، وهذا مسخ جديد لشرطٍ لم يحصَّل يراد قلبُه شرطًا لا يحصَّل!
وسبب آخر لفساد التأويل موصول بفتور علاقة القوم بتاريخ الإسلام ونزاعاته، وهو فتور ابتلي به سياسيون جعلوا عام 1928م ميلادًا للتاريخ الإسلامي فلم يكن لهم كثير شغل بما سبقه، ولم يسلم منه أرباب محابر وقراطيس تتلمذ أكثرهم لأساتيذ يُنزِلون كتب التاريخ منزلةً دون كتب الضعيف والموضوع في الحديث، ولا يشغلهم في كتب السياسة الشرعية

---
[48] يوسف: (44)

أكثر من تقريرات السمع والطاعة ومعاملة البغاة؛ وقد اختل النظر وفسد التأويل بهذا الفتور من طريقين:

الأولي: مؤدَّاه إلي غفلةٍ عن أهم العوامل التي تعمل في الحوادث الكبري وتؤثر فيها نُجحًا أو إخفاقًا؛ بيان ذلك أن السادرين محلَّ النقد لو دققوا النظر في نماذج من البرديَّات المهمَلة لعلموا- مثلًا- كيف تسبَّب إغفال الواقع وإهمال تفاصيله في تمكين الخارجين علي عثمان في جيش عليٍّ من إشعال معركة كبري لم تزل وصمتها بادية علي تبدل الدهور وتعاقب الأحقاب هي **معركة الجمل** عام 36، وقد زهقت فيها عشرة آلاف نفسٍ مسلمة، بعد أن كاد الجمعان يصطلحان أو يفترقان، ولكن هيهات! وقد نسيا معًا أن بينهم من لا يريد صلحًا ولا افتراقًا؛[49] وليس عنها ببعيدٍ خروج الحسين- رضي الله عنه- وآل البيت إلي **كربلاء** علي أوهامٍ ووعودٍ زائفةٍ بالنصرة والتأييد، وعلي تحذير الناس له من الاغترار بمن لا يعلم طواياهم، وهو إهمالٌ آخر للواقع، وقرارٌ آخر علي أساسٍ غيرِ متينٍ ونهجٍ غيرِ مستبينٍ؛ وثالثة كان لهم بها اعتبار- إن صدقًا وإن كذبًا- فقد نقلت كتب التاريخ المطروحة علي الأرصفة بكل سبيل أن المأمون لم يجد عقوبةً لوزير الدولة الأعظم الفضلِ بن سهل حين بلغه ما يخفيه عنه من حقائق ما وقع ببغداد عام 202 من بيعةٍ وقتال أقلَّ من قتله![50]

الثانية: مؤداه إلي اغترار المرء بعقله، واقتصاره علي تجربته، حيثُ يُختصر الدهر في تفكيره ويُختزَل فيما عاين من حوادث وما عاصر من خلائق، فلا غرو إن صادف بديعًا من الحوادث أن يحسبه بديعًا علي الدهر، فيدهش له، فيخرس عن أن يستفهِم عنه فضلًا عن أن يُفسره ويكشف للجاهلين كنهه، ولا عجب حينئذٍ إن سُئل عنه فاصطنع له تأويلًا أو تطلبه، وكان يرفع عنه الدهش والخرس والتأويل- في مسألتنا- لو وقف علي بحثٍ من نوع *"الثورات الشعبية في مصر الإسلامية"* لحسين نصار، وهو استقراء يرفع كلفة الاستقراء عن الكسالي لتاريخ معارضة الولاة والامتناع عن طاعتهم في القرون الثلاثة

[49] البداية والنهاية (69:454/10)، ومن المحققين من أنكر ما نقله ابن كثير وغيره عن قتلي المعركة، ووقف بالعدد عند المائتين، كما في "صحيح تاريخ الطبري" (394/3)، ولعل الحقيقة وسط بين القولين فلو كانت مائةً أو مائتين لم يكن للمعركة كل ذلك الأثر في التاريخ الإسلامي ولا شك.

[50] الكامل في التاريخ(445/5)

الأولي من عمر الإسلام في الكنانة،[51] يبتدئُه صاحبه من أول مشاركة المصريين في الخروج علي عثمان مرورًا بالانتفاضات العلوية التي آزرتها طوائف من المصريين من دعوة محمد النفس الزكية عام 143 إلي محمد بن علي بن الحسين عام 248 إلي بغا الأكبر والأصغر عامي 254، 255 إلي ابن الصوفي العلوي بين عامي 255 و 260؛ ثم مرورًا بحركة دحية بن المعصب الثائر الأموي علي العباسيين عام 165، وهبَّات الأقباط من غير المسلمين، وانتهاءً إلي مجموعةٍ تستحق التوقف والدرس والتأمل من مظاهر الاحتجاج التي أذكتها المكوس وتقديرات قِيَم الخراج وأرزاق الجند خلعوا فيها بيعة مروان بن محمد عام 127، وحاصروا والي خَراجهم عمر بن غيلان عام 173، ونازعوا إسحاق بن سليمان عام 177، والليث بن فضل عام 186، والحسين بن جميل عام 190، وهلال بن بدر عام 309، ومحمد الماذَرَائيّ عام 321، بل اقتضت إحدي المرات أن يبعث الخليفة بالمعتصم علي رأس جيش من أربعة آلاف مقاتلٍ ليخمد نيرانها عام 214.[52]

ولقائلٍ أن يقول: إنما كانوا كذلك أول الدهر، ثم تغيرت الأحوال، وتبدلت الأجيال، واستحالت الطبائع، وصاروا أقزامًا قَلَّ ما يبكون لغير حبٍّ لائعٍ وشبابٍ ضائعٍ؛ فهب هذا صحيحًا وهب قرونًا لم يستقرئها "نصار" وتكاسلنا معًا أن ننظر فيها كانت خلوًا من كل عُرفٍ أو إنكار، وهب **"1919"** بريطانيةً و**"يوليو"** أمريكية، وهب القوم كما ترميهم الأقلام **"عبيد مَن غَلَب"**، أيمنع كل ذلك- إن صح- من مثنويةٍ أو نازلةٍ يتوجب علي **"مجتهدي الزمان"** أن يحسنوا استقبالها والعمل فيها، وأن يبينوا فيها حكمًا ويكشفوا جهالة؟

ليس يُبكَي في مراثي الأمم والدول والممالك علي نُهزةٍ مضَيَّعة فتبدُّلُ أحوالها أجلُّ شأنًا من أن يتوقف علي اغتنام فرصةٍ أو فواتها، وليس في عدل الله المطلق أن تفسُد قرون متطاولات بفساد التفكير في يومٍ أو يومين ولا أن تصلح قرون بعكس ذلك، لكن في عدله المطلق أن

[51] نُشِر للمرة الأولي عام 1969 ثم أعادت الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر نشره عام 2002

[52] نقل تلك الأحداث مفرقةً د. نصار في كتابه المذكور ويمكن مراجعة تفاصيلها جميعًا في تأريخ السنين المذكورة في الأجزاء الثلاثة الأولي من "النجوم الزاهرة" لابن تغري بردي، عدا ما يخص الليث بن فضل فقد ذكره في أحداث عام 183.

يتيح نهزًا ﴿**فينظرَ كيف تعملون**﴾ [53]؛ وذلك مبحث يتلو.

❁ ❁ ❁

[53] الأعراف: (129)

المبحث الثالث
فقه الاضطرار في زمان الربيع

الفقه السلطاني قبل الربيع:

لقد فتح الربيع أبوابًا طالما رفَهت بغلقها أقوام، وألزمهم بمعاودة النظر في مهمَلاتٍ من الأصول والفروع غضُّوا الطرف عنها أحقابًا، ليس ذلك إلا لأنهم ألِفوا ترويض الخلاف في أزمنة الاضطرار، ثم ابتُلوا بزمانٍ جديدٍ وعهدٍ لا اضطرار فيه.

إن القانون العام، أو الفقه الدستوري، أو السياسة الشرعية، أو الأحكام السلطانية، أعلام علي فنونٍ متشابهة الموضوع، يجري تقريرها والنظرُ فيها بمقيداتٍ غير مجهولةٍ تفرضها أحوال الأمم والممالك وعصور التدوين والتأليف، ولعله مما سُنَّ في الأزمنة الغابرة أن يُهدي الأدباء والمؤلفون شيئًا من كتبهم إلي الولاة والأمراء رعايةً أو تملقًا، وأحوال الشعراء في ذلك مع النَّظْم أكثر شهرةً؛ لكنه عزَّ- والعلم لله- أن تقف علي نظيرٍ لـ *"غياث الأمم في التياث الظلم"* يُهدَي إلي وزيرٍ أو ملك![54]

ومنشأ **فقه الاضطرار** قديم وللضرورة أحكام، وإن العازفين عن التأليف في تلك الفنون فرارًا بدينهم أحسنُ حالًا من المداهنين المتاجرين بالعلوم في أسواق السلاطين؛ وإنه لم يلج الباب فيشرح أحكام الاختيار في أثناء التغلب والاضطرار دون التعرض لسخط أميرٍ أو وزير إلا سعيدُ الحظ أو عبقري. ولعل إلحاق أحكام الإمامة العظمي وقواعد الملك في كثيرٍ من كتب الفقه بإمامة الصلاة أشبهُ بالفَكَه والملَح منه بالمجانسة و المشابهة وحسن

[54] "غياث الأمم" من أهم كتب الباب إن لم يكن أهمها بإطلاق، وقد ألفه إمام الحرمين في القرن الخامس، وأهداه لنظام الملك وزير ألب أرسلان السلجوقي، وأقرب كتاب من جنسه يُهدَي إلي حاكمٍ كتاب الماوردي "درر السلوك في سياسة الملوك"، وضعه في مقتبَل عمره وأهداه لأحمد بن عضد الدولة بن بويه أمير بغداد (403:379) ومداره علي الأخلاق والحِكَم النافعة في سياسة الملك ما يجعله أقرب إلي "مرايا الأمراء" منه إلي أحكام الدولة؛ ثم كتاب أبي بكر الشاشي "حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء" وألَّفه للمستظهر العباسي لكنه في الفقه العام؛ وقد نشرته مكتبة نزار الباز/الرياض، 1418؛ وأعرضنا عن إهداء الماوردي "الأحكام السلطانية" للقادر أو القائم لأن الخلفاء حينها كانوا مجرد صُوَر، وسيأتي تفصيله.

التقسيم، لكنه "للضرورة أحكام".
وقد حاول بعض المستشرقين أن يضع تراتبيةً يفسر بها كيف انتهي التأليف في الفقه السياسي الإسلامي إلي تفريعات لا تناسب مبادئه ولا تشبهها، وكيف استحالت تقريراته إلي ما يشبه أن يكون إضفاءً للمشروعية علي الواقع السياسي مهما تغيرت ملامحه وشاهت قسماته، محاولًا في الوقت ذاته إنصاف الفقهاء، فجعل مبدأ ذلك انحراف المجتمع الإسلامي ككل بعد العهد النبوي انحرافًا تدريجيًّا عن أخلاق الإسلام وقواعده، وطَّأ لتحريف نظام الحكم تحريفًا وجد به الفقهاء أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مر:
أولهما الطعن في صلاحية نظام الحكم والذي يعني- مع العجز عن إيجاد بديل- الطعن في الجامعة الإسلامية القائمة، ما يشبه أن يكون طعنًا في الولاء الواجب لها، بل وفي مبررات الولاء ذاتها وعلي رأسها وحدة الشريعة والعقيدة.
والثاني تغييرُهم أساسَ فكرهم السياسي ما داموا غير قادرين علي تغيير حقائق السياسة، وهو أمر لن يستحلَّه قوم يعتبرون أساس فكرهم السياسي جزءًا من شرع الله المقدس، فكان أن سلك الفقهاء مسلكًا ثالثًا.
ذلك المسلك هو ما نعاني مظاهره اليوم وما سماه "برنارد لويس" تفسيرًا أو تأويلًا للشرائع،[55] ولم يكن في النظر الإسلامي أكثر من اجتهادٍ يُراد به بلوغ الحكم الشرعي الذي ينبغي اعتقاده واتباعه في لوازم عهود الاضطرار؛ فكان أن نوقش التغلُّب، وإمارات الاستيلاء، والموقف من تسلط الفسقة والجورة بل وأهل الكفر، ووجد بعض الفقهاء بين ذلك سبيلًا لافتراض ما هو أسوأ ووضع أحكام له، فافترض الجويني خلو الزمان عن إمامٍ، وافترض تعطيل الشرائع، وافترض غياب المجتهدين وحملة الشريعة، وغير ذلك.
وعليه فقد كانت مواد القانون العام غيرِ المقيدة بسياق الضرورة في الفقه الإسلامي- علي عظيم الأهمية- أندرَ من كل نادرٍ في تراث التأليف والكتابة، وقد حاول بعضهم حصر المؤلَّف في هذا الشأن فبلغ خمسين كتابًا ضم فيها القديم إلي الحديث وأضاف إليها ما ليس

[55] انظر تفصيل رأيه في "تراث الإسلام"(1/94-193)

منها[56]، لكنه علي كلٍّ كانت محاولته دليلًا آخر لما تقرر؛ ولعل ضخامة المكتبة الإسلامية واتساعها ومحاولات التجديد والإضافة في السياسة الشرعية دليل جديد، فلولا النقص ما طُلِبت الزيادة، ولا أُلِّفت مؤلفات من نوع "تجديد الفقه السياسي في المجتمع الإسلامي"[57] ، "أزمةالفقه السلطاني"[58]، وغيرهما.

ثم إن لهذا العوار سببًا آخر غير بعيد عن الإلجاء والتقييد يفي بتخلف الفقه السلطاني جملةً عن سائر علوم الشريعة، هو عدم اختباره بالعمل به والاحتكام إليه، فقد دُوِّن بعد الخلافة الراشدة كأنما يستخلِص التجربة ويقيد أحسن ما فيها، ولم تصادف قواعده من يُذعن لها أو ينظر فيها بعد زمان الراشدين نظرًا يراد به بلوغ الحق في دقائقه وجلائله، تفتَح به أبواب البحث فيه والكلامِ عنه والإضافةِ إليه ونشرِه وتعليمِه، وليس عجيبًا والحال تلك أن تتناقض بعض مباحثه فتري ابن حزم مثلًا ينقل إجماعًا بأن الإمامة لا تتوارث،[59] ثم تري النووي وغيره ينقل إجماعًا آخر بصحة الاستخلاف[60]، وهما- أي توارث الإمامة والاستخلاف- أمران متطابقان في أرض الواقع وإن أوهمت الصحائف أنهما مختلفان، ولو قُدِّر لهما أن يناقشا في محفل سياسي لأفزع هول ما فيهما من تناقضٍ، فإن إجماع النووي يقضي أن يلحق بإجماع ابن حزم استدراك يقول: ولكن تجوز الوصية بها!

كان لذلك النقص أثره ولا شك في ثقافة المسلمين علي العموم، وفي تصور العاملين للإسلام علي الخصوص، وجري عليهم من أحكام التقييد ما جري علي السابقين أو أشد،

[56] انظر المقال علي http://www.alukah.net/culture/0/51656/ وفي "الفقه السياسي الإسلامي" للفهدوي قائمة أخري، ص: (89:77)، ولمحققي "الغياثي" قائمة ثالثة في مقدمة الكتاب ومحاولة للفرار مما انتهينا إليه في المسألة.

[57] طبعته دار ابن رجب بالقاهرة، عام 2013 تأليف: د. أحمد بن سعد الغامدي.

[58] صدر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، عام 2012 م، لمحمد المهدي ولد البشير.

[59] الفِصَل في الملل والنحل (12/5)

[60] انظر نقل النووي الإجماع علي جواز الاستخلاف في الروضة (264/7)، وابن حجر الهيتمي في "تحفة المحتاج"، علي هامش حواشيها (77/9)، والكمال بن أبي شريف في "المسامرة"، ص: (281)، وقد جعلوا إجماع الصحابة علي جواز عهد أبي بكرٍ لعمر- رضي الله عنهما- إجماعًا علي انعقاد الإمامة به؛ مع أنه لا تلازم بين الأمرين.

حتي صار أحسنهم حالًا من يحسن ترويض الخلاف الناشئ بين قومٍ لا يرون الإكراه والإلجاء مبررًا لقبول مرجوحات الفقه السلطاني أو العدول فيه عما يجب إلي ما لا بأس به وما به بأس، وبين آخرين لم يذهبوا مذهبهم.[61]

كذلك كانت الحال قبل الربيع، يمكن تجليتها بالتدقيق في تفصيلاتها، وتأمل موقف أكثر الدعاة من مسائل أرهقهم فيها وكلفهم المقاربة والمواربة شحُّ المعارف وقيودُ الزمان؛ فماذا ينتظَر إذا ما رُفعت القيود؟ **إن بعض نَهَز الزمان شَرَكٌ لبعض عقول أهله!**

المآل والسبيل:

لقد دخلوا الربيع بفقه الاضطرار وخلافاته المروَّضة- في نظام الحكم وشكل الدولة والموقف من الديمقراطية والدستور والبرلمان والتشريع الوضعي والعلاقة مع الغرب والشرق ووضع المرأة ومشاركة غير المسلمين.. إلخ- فإذا بالربيع يختزل الإسلام اختزالًا، ويطويه جملةً في الدولة وأحكامها، وإذا به يخاطب المختلفين والمروِّضين جميعًا أن أبينوا لنا الإسلام، لا يقصد شيئًا سوي الدولة؛ فإذا بفقه الاضطرار لا يفيد، وإذا بالخلافات المروَّضة تفضح أصحابها!

لقد قلَّب بعضهم حركة الجماهير في رأسه، علَّه يصادف لها تصريفًا في فقه الاضطرار، فألفاها خروجًا، فقال: "هي خروج؛ وهؤلاء خوارج"، فقيل له: "إنهم لم يستبيحوا دمًا، ولم يكفِّروا مسلمًا"، فاستفتح لهم أبواب فقهه يطلب لهم أنسابًا فإذا هم طائفة من البغاة؛ ولا عجب، فإن فقه الاضطرار يفصِّل في مسائل الخوارج وأهل البغي ما يجمله في مسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

واحتار قوم، **فاستهَموا!**[62] فاختاروا المشاركة في الانتخابات، وعلَّقها آخرون بتقييد الدستور تشريعاتِ البرلمان بالشريعة، وأنكرها أقوام فحرَّموها، وأحلها أقوام وعزفوا عنها؛ وتتابعت القضايا، وألقي الربيع لهم في كل خطوة نازلةً- حكمت بذلك دفاتر خَلَت منها- فلم يزالوا مجتمعين منْفَضِّين لا عمل لهم إلا في حل مُعوِصات النوازل، وما أكثرها!

---

[61] انظر- لشيءٍ من التفصيل- مبحث "المشاركة في الحكم حال الاستضعاف" من رسالة "الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي"، د. زياد المشوخي ص: (47:337)

[62] وقع ذلك حقيقة، وسمعته من بعض من شاركهم تلك القرعة الفقهية والسياسية علي السواء!

لقد عدوا نهزة الربيع شَرَكًا فجنَوا عليه كما جنَي عليهم، أو هكذا بدا الأمر؛ وكان لهم عملٌ آخر لو أنَّ لهم في **الخمينيَّة** أسوة!

لعل الفارق بين ما وقع في إيران عام 1979 وما وقع في مصر عام 2011 أن الأول قد دفع بطائفة من الإثني عشرية إلي الصدارة وملَّكهم زمام الأمور وسلَّطهم علي كل شيءٍ في البلاد فلم يكن عسيرًا أن يبتدعوا نظامًا سياسيًا شاملًا علي غير مثالٍ سابق يحتم بقاءهم طرفًا مهيمنًا في الدولة إلي يعز الله أقوامًا بِذُل آخرين. لم يحدث ذلك في مصر، لكن لم يحدث أيضًا ما يمنع تقديم مشروعٍ سياسيٍّ كاملٍ يرسم صورةً مفصلةً لدولةٍ يمكنها خدمة الشريعة والتمكين لها في البلاد.

إن **الإماميَّة** لم يرضوا أن يعيدوا التصويت علي القديم أو يستوردوا غيره ليصوتوا عليه أيضًا فيقبلوا ويقاربوا، ويقيدوا أنفسهم بقيود المواءمة، والملاءمة، والمسايرة، والمجاراة، وغيرها من مرادفات يورِّي بها عن الإكراه وسلب الاختيار؛ لكنهم جعلوا الإمامة هدفًا، والمذهب علةً، والنيابة عن الإمام الغائب عصمةً وحمايةً، وأسسوا عليه ذلك النظام "الفريد" في الحكم والتملك والإدارة، لن نعرِّج عليه إلا لنضرب مثالًا يتجلي به كيف يمكن أن تبتدَع الأنظمة لخدمة العقائد.

لقد حُبِك النظام الإيراني بحيث تجتمع خيوطه في يد **المرشد الأعلي** بوصفه نائبًا عن الإمام الغائب، فرئيس الجمهورية يجري انتخابه من الشعب لكنَّ التصديق علي تعيينه والحكم بعزله من صلاحيات **المرشد**، ورئيس الهيئة القضائية الموكول إليه تولية القضاة وعزلهم ومراقبة أموال القائد والرئيس والوزراء يعيِّنه **المرشد**، وأما السلطة التشريعية ممثلةً في مجلس الشوري المنتخب فلا تكتسب تشريعاتها صفة القانون إلا بموافقة مجلس صيانة الدستور الذي يعين **المرشد** نصف أعضائه فإن وقع نزاع بين الطرفين أحيل الفصل فيه إلي مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يعين **المرشد** جميع أعضائه!

وأما مجلس إعادة النظر في الدستور فقائمة طويلة ثلثاها بيد **المرشد** أو يزيد، وعدِّ علي ذكر الجيش والحرس الثوري واتحاد الإذاعة والتليفزيون وما شئت؛ ثم يأتي مجلس خبراء القيادة الذي ينتخب أعضاؤه كل ثمانية أعوام كوشي مستقطَع من ثوب الإسلام الدارس، ليمثل

أهل الحل والعقد في الجمهورية الإسلامية المنوط بهم عزل المرشد أو إبقاؤه، وأني لهم ذلك؟[63]

إن استلهام الرشد من ذلكم التراث القديم- علي قِلّته- كان حتمًا لازمًا، وإن تكليف أهل الاجتهاد بإعادة النظر فيه وصياغة دولةٍ وغايةٍ ودستورٍ صياغةً فصيحةً مفصَّلةً مكتملة المعالم يذعن لها المتنازعون في تاريخ الخلفاء وحقيقة الحكم، أمرٌ لو قضاه الله قبل الربيع لكان لنا اليوم حديث آخر؛ وإن أول ما يجب البدء به وأهونه أن يعاد تعريف الفقه السياسي ليشمل كل ما يخص حركة الدولة ككيان جماعي لبلوغ مقاصد الشريعة، ما يسلط الاجتهاد والنظر والتأليف والبحث علي كل التفاصيل الواقعة تحت ذلك.

وأخيرًا فليست أزمة الفقه السلطاني حجةً للبائسين الذين حادوا عن قواعده المدوَّنة فسقطوا، أو أحيل إليهم تجديدُه والاستهداءُ به فعموا وصمُّوا، ولا حجةً لمن جهلوا مبدأ العمل فيه ومحطاتِ التأليف وأصولَ استنباط المجتهدين ومبلغ السعي من ورائه، فزعموا الإسلام خِلوًا منه عُطلًا عنه، فاستبدلوا به سواه، فالقصور فيه مهما بلغ فليس يبلغ دعواهم.[64]

لقد أسقِطت "دولة الخلافة" علي شرط تخليف "دولة الاستعمار"، ثم أسقطت "دولة الاستعمار" علي شرط تخليف "دولة الاستقلال"[65]، وإنما سعي الساعين اليوم لإسقاطٍ ثالثٍ لم يشترطوا له شرطًا صحيحًا بعد.

❖ ❖ ❖

[63] انظر بحث: "النظام السياسي الإيراني"، د.مدحت حماد، ص: (87:71) من كتاب "إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية" مؤلَّفِه مع د.وحيد عبد المجيد وآخرين.

[64] انظر الإسلام وأصول الحكم، لعلي عبد الرازق ص: (22)، ولعله أول من ادعي تلك الدعوي من الكاتبين، وقد كشف بطلانها محمد الخضر حسين في "نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم"، ص: (42) وما تلاها، ودوَّن هنالك محاولةً أخري في حصر كتب السياسة الإسلامية.

[65] اعتاد المؤرخون أن يُعبروا قائلين: مُنِحت استقلالها عن دولة كذا، وهو كذلك، لكن علي شرط اللئيم.

المبحث الرابع
موقف من الجماهير

قضيتان عادلتان؛ إحداهما أن للجماهير حقًا علي أولي الرأي وأرباب المحابر يزيد وينقص بقدر ما فضَّل الله الآخِرين علي الأولين، والثانية أن التترُّس بهم في صراعٍ غير مأمون جناية لا تحل؛ وعليه فتحت المبحث مطالب:

كيف سألوا؟ وكيف أجيبوا؟

قلَّما تحفظ الذاكرة انتباهةً بين إغفاءتين، لكنَّ هذا ما وقع؛ لقد انتبه المغفُون علي وقعِ حدثٍ عظيم، ثم أشارت إليهم الدنيا: إنكم أنتم الفاعلون، فمسحوا النوم عن أعينهم ثم قالوا: فماذا بعد؟

إن الجماهير تحسن أن ترمي في عَماية، وأن تخبط خبط عشواء، وأن تصيب في الحالين معًا ما لا يحسن فرد من الناس؛ لكنها لا تعمي في الجملة عما تكلفها تلك الحركةُ العشوائية- وإن أنجَحت- إذا لم يضطرها الإخفاق للتوقف.

لقد نجحت الجماهير- أو أُنجِحت إلي حين- فغمرها من الرضا عن النتائج ما عزف بها عن الخبط وتكاليفه، ولم يقعد بها عن أن تطلب عملًا منظمًا له معالمه وخططه وغاياته، أقل كلفةً وأخف علي النفوس؛ لقد اتجهت بهم تلك الانتباهة إلي من يرجون عنده جواباتٍ ناجزةً عن أسئلةٍ من جنس "ماذا حدث؟ وكيف حدث؟ وهل انتهي الأمر؟ وهل يمكن أن نفعل شيئًا آخر؟ وماذا نترقب من الغرب والشرق؟ وهل زال ما خرجنا لزواله؟ وماذا نرجو من ثمرات؟ ومتي قطافها؟ وهل صادفنا ميلاد تاريخٍ جديدٍ وأمةٍ طامحةٍ وقائدٍ مظفَّر؟ وما الغاية التي يجب بلوغها؟ وهل للإسلام مشروع معَدٌّ مؤيد بالبراهين تجب الدعوة إليه والدفع عنه؟ وما موقفه من كذا وكذا؟ وما قيمته؟ وما خطره؟ وهل يحتمل الإخفاق؟و..".

لقد غصَّت المساجد بأهلها، وكانت تلك أسئلة السائلين أو ما يتحتم افتراضه من ولع الناس إبان ما وقع بالمنابر والمحافل والشاشات والأندية والندوات، واقتضي "جواب

الحكيم" أن يجابوا عنها وزيادة؛ لكنَّ ذلك لم يكن.

لقد استغل "المستفتَون" فتح الباب المغلق لينشروا ما لم يغلَق لأجله، واحتشدت الجماهير لتسمع ما لم تبحث عنه، وما لم يحجَب عنها؛ وليس عجيبًا ممن لا يحسن غير الكلام في التوحيد والاعتقاد أن يطنب فيه إذا ما استجلب ليتكلم في ظروفٍ كتلك، لكن العجيب أن يتكلم!

إن بُعد العهد مهلكة؛ لقد ضُيّق عليهم دهرًا حتي لا يخوضوا فيما يعكر صفو المالكين، فلم يتكلموا إلا فيما يروق، فتطاول عليهم العُمُر، فأنتجوا جيلًا من التلامذة لا يحسن الكلام إلا فيما يروق!

لقد أسلِم الناس للأحداث اللاحقة تباعًا دون إجابات تحدد لهم كيف يجب أن ينفعلوا لها أو يتفاعلوا معها، وأني لهم ذلك وقد انفكَّ الأساري من أصحاب الدعوات والمذاهب، فانطلقوا في البقاع يشرحون المصطلح وأنواع التوحيد ومدارج السالكين، وكان أحسنهم حالًا من راح يعيد شرح الديمقراطية وموقف العلماء منها، وانشغل آخرون بتدوين التاريخ، تاريخِ "الدعوة" أو الجماعة، وأخذوا يشرحون كيف كان أبيض كالثلج، وكيف كان للجميع نكوص وتوبة ومراجعات وكيف تنزهوا عن مثل ذلك.[66]

لقد انتهبت الجماهير بين إغفاءتين أغري بهما اليأس: من أهل الحكم في الأولي، وفي الثانية من آخرين.

فكرةٌ أوفت علي فعلةٍ:

إن عاقبة عمل العاملين من أجل الجمهور يتحملونها هم ولا يتحملها الجمهور، بدليلٍ من الوحي لا يحتمل التأويل يقول: ﴿**ولا تكسِب كلُّ نفسٍ إلا عليها ولا تزرُ وازرةٌ وزر أخري**﴾[67]، وليس العاملون وإن خالوا أنفسهم وكلاء بوكلاء علي الحقيقة حتي يوكِّلهم من له الحق توكيلًا يرفع شيئًا من إثم المغامرة وسوء التصرف؛ لكن طريقةً في التفكير لا يعرفها أهل الورع أحلت لطوائف من العاملين أن يسلكوا إلي مصلحة الجمهور ما شاءوا أو

[66] ليس المراد الإزراء بجهود الأفراد في الدعوة لكن نقد فروض الكفاية المهدرة.

[67] الأنعام: (164)

شاءت لهم المسالك غيرَ آبهين لعواقب السلوك ومغبة الخطط، كأنما جعلوا عموم البلاء وشموله لهم حجةً لما يطال الجماهير من ذلك البلاء.

الولوج إلي النيات أمرٌ عسير، وهو بالرجم والتنجيم أشبه منه بالظن الغالب واليقين، لكنَّ الواقع يجعل لذلكم التنجيم وجاهةً وأي وجاهة!

إن محاسبة قادة العمل الإسلامي علي المعارك الخاسرة أمرٌ لا يعرفونه، وسيفرَد له مبحث في الفصل الثالث تعليقًا علي **المنازلة الأخيرة** وما خلفت من ضحايا، وستُبحث كحادثةٍ منفردةٍ جليلةٍ للشرع فيها حكم؛ لكنَّ الحديث هنا عن فكرةٍ عامةٍ دفعتنا كثرة الوقائع إلي الرجم بها، والإعراض عن التفصيل والتعرض للفاعلين في كل مجزرة والداعين إلي كل تحرك غير مأمون- لغرضٍ تقدس أو تدنس- والمتخلفين عن حمايةٍ واجبةٍ ودفعٍ مستحق. ولقد استفاض العلم بال"مواقع" وضحايا كل "موقعة" حتي ليحسب الحاسب أن الجماهير قد صارت تروسًا أو دروعًا تتلقي الضربات عن الدعاة وإن كانوا بعض أبنائهم.

إن تكليف الجماهير الواهمة بسوء التصور في المكلِّف أنه لا يكلِّفها بغير مشروعٍ أمر محكوم بما قرره مؤمن آل فرعون- تقريرًا عقليًا لم ينكره الشرع- في حق دعوة موسي والرسل كافة حين قال: **﴿وإن يكُ كاذبًا فعليه كذبه﴾** [68] ، وليس المحيد عنه إلا إلي منطق الشيطان في الجحيم حين يدفع عن نفسه معرَّة ما دعا الناس إليه وما أوقعهم فيه فيقول: **﴿وما كان ليَ عليكم مِن سلطانٍ إلا أن دعوتُكم فاستجبتم لي فلا تلوموني وَلوموا أنفسَكم ما أنا بمُصْرخكم وما أنتم بمُصْرخيَّ﴾** [69] ، وإنه لو سلم له دفاعه، وقامت له به عند الله حجة فلم يضاعف له العذاب بعدد من دعا ومن أضل، لما استقام القياس عليه لمجادلٍ في المسألة من وجهين:

الأول: أن الناس مأمورون بإجابة الداعين إلي الخير علي العموم- ﴿الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾ [70]- فوجب علي الداعي أن يراعي تأهبهم للإجابة فلا يدعو إلا إلي ما يقطع بخيريته، وليست دعوته كوسواس شيطانٍ سبق تحذيرهم منه.

---

[68] غافر: (28)

[69] إبراهيم: (22)

[70] الزمر: (18)

والثاني: أن الداعين قد جروا الجماهير إلي منازلاتٍ فسبقوهم إليها، فحمَّلوهم إلي الاعتبار الشرعي اعتبارًا آخر عقليًا، فقالوا: لو كانت محض مجازفات لم يسبقونا إليها؛ لكن النتائج قد قضت أنها كانت محض مجازفات!

ضوابط الضبط المهملة:

ليت حركة الجماهير لم تضبَط، وليتها تُرِكَت لعشوائيتها إذن لتحمل كل امرئ حمالته، ولباء كل ثائرٍ بثورته: أكْدَت أو أثمرت، وعَلَت به أو هَوَت، وملَّكته أو سحقته؛ أما أن يتولي تصريفها غيرُ كفءٍ فيوجهها ويحكم عليها ويتحدث باسمها فقد أساء إليها وحق لها أن تكافئه إساءةً بإساءةٍ، وقد كلف نفسه ما لم يكلفه الله، وحق له أن يصبر علي عاقبة ذلك أو يموت منفجرًا.

إن تقدم حركة عشوائية كبري أنشأتها الملايين في يناير وما تلاه بغرض ضبطها وإيصالها إلي غايتها عبر سبل يحددها المتقدمون تهور لا يحل الإقدام عليه إلا بضامنٍ يضمن ألا تنبعث أثناء المسير المطمئن انبعاثات عشوائية تدهس رؤوس المتقدمين وبطونهم، وهو أمر انتبه له النظام القائم حينذاك- في الأيام الأولي- لما سمح لنفسه أن يقدم علي الحركة في عنفوانها من يشاء ليفاوضوه باسم "حركة الجماهير" لتدهسهم قبل أن تدهسه، ولتمر علي جثثهم قبل أن تثير الغبار عليه، ولعلةٍ أخري أبصرها وعشوا عنها، هي أن الحركة العشوائية أخطر ألف مرة من حركةٍ لها نظام وإدارة لكنها دون مستوي الحدث والغاية، فكان أن انقلبت كما شاء النظام من حركةٍ عشوائيةٍ غير مأمونة إلي حركةٍ بل حركاتٍ منظمة.

لقد حصل بعد آخر نجاحٍ **للحركة العشوائية** أول إخفاقٍ **للحركة المنظمة**، فقد كان بيان التنحي نعيًا لإحداهما وكان إخلاء الميادين احتفالًا بميلاد الأخري. إن مركز قوة الأولي هو نقطة ضعف الثانية، فإن أهم ما في الحركة العشوائية تحررها عن الضوابط وأردأ ما في الحركة المنظمة حاجتها للضوابط؛ ولقد كانت محطات الإخفاق التي تلت الإخلاء- من انقسامات النخب والجماهير إلي تصارع الجميع إلي ضحايا اعتصامات الأقليات إلي إذكاء الطائفية واستغلالها إلي استمساك الساقطين وتوحدهم إلي حل برلمان كذا إلي غير ذلك من محطاتٍ عفَّي عليها فوز الدعاة- دليلًا لنا ولكل معاقر للشأن المصري علي أن الضوابط قد أهمِلت!

إننا علي وشك تقييد ثمانيةَ عشر ضابطًا مهملًا في قيادة الحركة الكبري من المبدأ حتي نهاية مرحلتها الأولي تكفي لمعرفة صحة التفكير الإسلامي حينذاك أو فساده؛ هي كما يلي:

1-**"رؤية الذات ورؤية الحركة"**، ومعناه ألا يتماهي القادة في الجمهور بحجة اتحاد القضية والغاية، حتي يتجنبوا ثلاثة أمور: الأول توريط الجمهور وحركته في مجازفات لا يري القادة بأسًا أن يورطوا أنفسهم فيها؛ والثاني ضبط إيقاع الحركة الكبري وفق إيقاع حركة القادة وذلك أن العكس هو الصواب فالقائد يستمد قدرته علي بلوغ أهداف الحركة من الحركة ذاتها وعليه فكل فعلٍ يتلبس به لتواكب الحركة بطء القائد أو سرعته مغالطة وسوء فهم مرده إلي الخلط بين الذاتين والجهل بأيهما أعظم تأثيرًا في النتائج؛ والثالث الخلط بين العدوان علي القيادة بغرض إسقاطها أو بغرض إسقاط الحركة، سيَّما إذا كانت محاولة الإسقاط من داخل الحركة لأن عدم تمييز المقصود حينئذٍ سيؤدي إلي اتهام جزءٍ من الموالين للحركة بالخيانة أو العمالة أو الانقلاب علي المبادئ والأهداف ما يعني ضرب أجزاء الحركة ببعض وتفتيتها آخر الأمر.

2-**"مشروعية أولويات الحركة شرط لجواز التقدم لقيادتها"**، لأن تقدم حركة هائلة في أوج قوتها علي أمل تغيير أولوياتها مجازفة لن تؤدي إلا إلي نتيجةٍ واحدةٍ هي إطاحة الحركة بالقائد وتدميره.

3-**"قيادة الجماهير عمل تتعاوره الأحكام الخمسة"** فقد يكون مباحًا ومستحبًا وواجبًا وقد يكون في آنٍ آخر مكروهًا ومحرمًا، وعليه فقد يكون هلاك القائد في سبيل ذلك شهادةً في أحيان وقد يكون في أحيان أخري ميتةً جاهليةً، ما يحتم عليه كل حين أن ينظر في حكم بقائه أو تخليه عن موقعه فقد يصير الواجب حرامًا بين عشيةٍ وضحاها، ثم إن كانت تلك القيادة محل تنازع كانت معرفة حكمها مفيدةً لتحديد الموقف من هذا النزاع.

4-**"كراهية الحركة للمتقدمين لقيادتها إشارة بالتأخر لا يحسن تجاهلها"**، وذلك لأن غايته مشاقة القواعد وتمردها علي اختيارات المقدَّمين، وفي الحديث: **"ثلاثة لا يقبل منهم صلاة، ولا تصعد إلي السماء، ولا تجاوز رؤوسهم: رجل أمَّ قومًا وهم له كارهون، ورجل صلي علي**

جنازة ولم يؤمَّر.."[71]، وفي غيره: "**آمروا اليتيمة في نفسها.."**[72]

5-**"كل تصرفٍ عن الغير محكوم بمصلحته وإلا كان تجاوزًا في حقه واعتداءً عليه"** وهذا ينافي اغترار من يغتر بشعبيته فيظن أنه موكَّل توكيلًا مطلقًا ليفعل ما يشاء.

6-**"اختيار الجماهير قائدًا وكالةٌ لا يجوز توكيلها لمن لم ترغب الجماهير في توكيله ابتداءً"**، لأن عزوف الجماهير عن شخصٍ إلي سواه- مع الإمكان والاختيار والتنافس- يعد نهيًا للثاني عن توكيل الأول، أو هو في حكم النهي، وإذا نهي الموكِّل وكيله عن التوكيل فلا يجوز له ذلك بغير خلاف[73]؛ وصورته في شأن حركة الجماهير أن تتستر قيادة من وراء القيادة ضعفًا من الثانية أو خذلانًا أو حماقةً أو مخادعة.[74]

7-**"التقييم المتكرر لحركة الجماهير ضرورة لتقرير البقاء أو التخلي"** لأن الحركة بالنسبة إلي قادتها مبرر وجود، فلو ضعفت أو تلاشت لزمهم إعادة التفكير في أعمالهم، وتكرار تقييمها يكفل لهم ألا يكتشفوا يومًا أنهم يتقدمون وهمًا أو ينتصرون لسرابٍ أو يستقوون بعدم.

8-**"النظر الدائم في قدرات الحركة وأهدافها شرط لتحقيق أفضل النتائج"** وذلك أن حركة الجماهير تقذف القيادة حينًا حتي تطمعهم في النجوم، وتخفضهم حينًا حتي ييأسوا من أنفسهم فهي موج كالجبال يبدو ويزول لاعتبارات الواقع وليست عبقرية القيادة شيئًا غير حسن اغتنام الفرص متي لاحت وأمكنت.

9-"تمكين كل أطياف الحركة من بلوغ غاياته المشروعة ما أمكن"، وذلك لأن القدرة الكلية للحركة والتي تحقق بها أهدافها إنما هي مجموع قدرات أطيافها ومجموع ما يولونها من رعاية وتأييد، وليس أقل من أن تكافئهم بالمثل، وأما بالنظر إلي المخاطب بالتمكين أو المكافأة فإن ما خُوِّلَ من قدرةٍ وتقدمٍ يجعلان في عمله نوع رئاسةٍ وإمامةٍ لا يأمن بها أن يشمله حديث:

---

[71]السلسلة الصحيحة (250/2) برقم: 650

[72] السابق (258/2)، برقم: 656

[73]المغني، ابن قدامة (207/7)

[74]ولا حجة لأحد فيما سكت عنه العلماء مما وقع علي حد الإكراه كتفويض الطائع العباسي عضدَ الدولة بن بويه بالتصرف المطلق في سلطان الخلافة من وراء دار الخليفة، وهو إن لم يكن إكراهًا تاما فهو أشبه به وأقرب ولا شك. انظر "تاريخ الخلفاء" للسيوطي، ص: (322)

"ما من إمامٍ يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة؛ إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته"[75]

10-**"تقدم حركة الجماهير مشروط وفق آخر منزلةٍ يمكن الوصول إليها"** معناه أن شروط التقدم لا تحددها مهام أولي درجات القيادة، بل إن علي المتقدمين لما الحديث عليه أن يفترضوا بلوغهم أعلي مكانةٍ يمكن لأمثالهم بلوغها- في مراتب قيادة الحركة- وأن ينظروا مهامها وما يمكن أن تكلفهم فيحققوا شرطها قبل أول خطوة يتقدمون بها الصفوف، فإن اقتضت كونهم من أهل الاجتهاد فليكونوا أو ليعرفوا أهل الاجتهاد حتي لا يورطوا أنفسهم ويورطوا الجماهير إذا ما عجل بهم سلم القيادة فلم يمهلهم حتي يستوزروا ويستعينوا.

11-**"مسؤولية القائد عن جنايات الجماهير محكومة بمدي قيامه بما يجب عليه تجاههم"**، فقد ترتكب الجماهير حماقاتٍ باسم الحركة، فإن كانت عن تقصير مقدَّميها في نصيحةٍ واجبةٍ أو أمرٍ أو نهيٍ أو تعريفٍ أو معاقبةٍ أو غير ذلك لحقتهم معرة جنايتهم في الدنيا وإثمها في الآخرة.[76]

12-**"مراعاة نظر الجماهير إلي القادة واجب يزايل الرياء"**، وأصل وجوبه أن الجماهير لا تستقبل أعمال القادة مجردة بل تقيّمها وتحدد موقفها منها وفق معرفتها بالعمل وصاحبه، وعليه فالنظر بعيونهم يتيح التنبؤ بما يستقبلون به تلك الأعمال من قبول أو رفض ما يعين القادة علي الملاءمة بين ما يرضِي وما ينبغي؛ ويتفرع علي ذلك وجوب كشف كل شبهةٍ تجعل القادة محل ظن واتهام، ومن الباب الكشف عن ثروات القادة قبل التقدم حتي لا تتناول أعراضهم بعد الرحيل.

13-**"تبصير الجماهير المتحركة شرط استمرار التحرك"**، وذلك لأن أول ما تشعر الجماهير بفقده إذا انتقلت من حركةٍ عشوائيةٍ إلي حركةٍ منظمةٍ في حال كتلك هو حاسة الإبصار،

[75] السلسلة الصحيحة(205/2)، برقم: 629

[76] تحميل النخب والقيادات كثيرًا من مظاهر إخفاق الجماهير مبنيٌّ علي التسليم بانتقال الحركة في مجملها من عشوائية إلي منظمة، وبه يمكن إجابة السائلين عن سر سلبية الجماهير في حوادث مهمة كان يمكنهم مواجهتها من قبيل حل البرلمان قضائيًّا وصدور الإعلان الدستوري المكمِّل وكلاهما وقع مسابقةً لانتقال السلطة التنفيذية وكلاهما مما يمس اختيار الجماهير بصورةٍ مباشرة.

فقد كانت تتحرك ثم أضحت تُحرَّك، وعليه فإنها تستعلي جدًا وتنشط إذا ما صورحت بالحقائق أو ووجهت بالخطأ والصواب أو أفهمت أسباب القوة والضعف ووسائل النجاح والإخفاق.

14-**"انفعالات الجماهير "شيك" علي بياض لكنه مجهول المصرف والرصيد"** فلا يصح أن تقرَّر قرارات عظمي اعتمادًا علي استجابةٍ لحظية ربما أغراهم بها بعض الجهل أو التعجل أو حماسة الميادين، حتي يختبَروا ويجرَّبوا مرةً بعد مرة، مع العلم أن القائد الذي يتأثر بصخب جماهيره لا يصلح للقيادة.

15-**"توجيه الحركة الكبري نحو الرشد رشد لا ريب فيه"**، شرطَ حِل وسائل التوجيه؛ وسنفصِّله في الفصل التالي.

16-**"معرفة أعداء الحركة معرفةً تامةً واجب وشرط غير كافٍ"**، لأن سلامة الحركة أو انتصارها علي أعدائها أمران لا يكفلهما العلم المجرد بهم إذا لم يتأيد بوسائل المغالبة.

17-**" لا فرق بين التنحي لمصلحة الجماهير أو لمصلحة النفس"**، فقد تتغير أمزجة الجمهور وغاياته تغيرًا يفرض تخلي القائد إقرارًا بعجزه عن مسايرة عظماء أو تقويم عرجي.

18-**"ربما تكون قيادة حركة الجماهير مرحلةً بين مرحلتين"**، ومعناه أن ظروفًا ما قد تفرض علي قادةٍ أو تتيح لعباقرةٍ أن ينقلبوا علي الحركة بما تمنحهم من قدراتٍ، نجاةً بها وحمايةً من السقوط، فتستحيل حركة الجماهير إمامةً عاضَّةً أو حكومةً دينيةً أو ما شئت، ما داموا تحت سمع المجتهدين وبصرهم.

ليس أمامنا إلا الاكتفاء بما ذكر، وليس لنا أن نضرب لكل ضابطٍ مهمَلٍ مثالًا، إذن لخرج الأمر عن حد النقد الأدبي ولأوشك أن ينقلب تشفيًا أو ازدراءً؛ لكنا نقول في النهاية: إن غفلة أقوامٍ عما يجب فعله قد أغرتهم بما لا يجب، وذلك مبحث يتلو.

المبحث الخامس

استعجال الحرب المقدَّسة

من معالم البعث الإسلامي:

إن قصر الصراع البشري علي أسبابه الدينية مما تتنزه عنه مدارك المنصفين من أهل الرأي، لكنَّ عدوًا تخذناه في الضمير، قطعنا العمر متربصين بنُهزةٍ تجمح بنا لمنازلته، لا يزال يلهينا عن كل عدو.

ذلك الذي في الضمير، والذي أودعته هنالك أحكام الديانة وحوادث التاريخ، هو نسيبٌ ينسَب إلي الصليبية حينًا وإلي الصهيونية حينًا، وإلي العلمانية حينًا وإلي الشيوعية حينًا، وإلي الإثني عشر حينًا وإلي عبَّاد البقر حينًا!

"لقد اجتمع الأمران، وصادفت القاعدة مثالًا، فلتكن حربًا مقدسةً إذن! إن الهمم أشحذ ما تكون إذا استنهِضت لحفيظةٍ دينيةٍ أو ثأرٍ قديم."!

هكذا أُبهِم الصواب وأغلِقت أبوابه وقُطِّعت أسبابه في القديم والحديث؛ بيان ذلك أن نهايات الصراع قد تحكم علي مقدماته بل تتحكم وتتعنت، ومظهر ذلك التحكم أن يستبد بالعقول اعتقادها أن كل نزاعٍ بشري فرع علي اصطراع الكفر والإيمان فيبرر لها ذلك الاستبداد وتبرر به تعجُّلها إلي تطهير كل نزاعٍ وتقديسه وتسويته ببدرٍ أو حطين، واتخاذ ذلك حجةً للاستصراخ، والاستنجاد، والاستنصار، وشحذ الهمم العليلة التي يستحيل شحذها وتحريكها لصراع أقل قدسيةً في نظرها، وأخف وجوبًا وفرضيةً في تصورها، وأقل في عقولها غايةً وغنيمةً.

كان أول تعجُّلٍ أغرت به الغاية في الإسلام فوقع مخالفًا للغاية والإسلام جميعًا تعجل عمر-

عليه الرضوان- لمبايعة أبي بكر- رضي الله عنه- في السقيفة، وكان من نهي الفاروق بعدُ عن التشبه به ومعاقرة صنيعه حجة لنا للتثريب عليه لولا ما احتج به من أمرٍ له وجاهته عند الجدال؛ بيانه أن عمر- رضي الله عنه- خطب الناس فكان مما قال: "إنه بلغني أن قائلًا منكم يقول والله لو قد مات عمر بايعت فلانا، فلا يغترن امرؤٌ أن يقول: إنما كانت بيعة أبي بكر فلتةً وتمت، ألا وإنها قد كانت كذلك، ولكن الله وقي شرها، وليس فيكم من تقطع الأعناق إليه كأبي بكر، من بايع رجلًا من غير مشورةٍ من المسلمين فلا يبايَع هو ولا الذي بايعه تغرَّة أن يُقتَلا"[77].

وقد بقي لنا من قول عمر- ولو صححنا مجازفته بإطلاق- رده للمسلمين إلي طريق الصواب في مبايعة الخلفاء، بإعلامهم أنها لا تكون إلا عن أناةٍ واجتماعٍ ومشورةٍ واتفاقٍ، وإلا كانت سبيل مغالبةٍ وشقاق، ووقع بالعجلة إليها ما ينقض الغاية منها مهما كانت مبررات العجلة ودوافعها.

ثم لا يحزنك ما تكالحه في صفحات التاريخ بعدُ من مشاهد لم يحفل الفاعلون فيها لقواعد عمر ونصائحه، فمسهم من التعجل ما مسَّه، دون حجةٍ صالحةٍ تستقيم عند الجدال، كان أول دليل لنا علي فقدانها فسادَ عواقب التعجل في تلك المشاهد كلها وشناعةَ نتائجه؛ **فسل بربك** عن حجة الخارجين إلي **"الجمل"**- عام 36- مع احتمال نشوب معركةٍ بين أمتين عظيمتين من أهل العدل من المسلمين، وهل كانت إلا الغاية المقدسة التي تُصوِّرت ساعتها في صورة الثأر للخليفة الشهيد؟ وهل أدي استبداد تلك الغاية بالرؤوس إلا إلي استعجال نزاعٍ مقدسٍ أوهمت العجلة إليه أنه وافي طرفيه الحقيقيين؟

وسل بربك عن تعجل الحسين بغايته المقدسة حربًا مقدسةً لم يكن له بها جند يدفعون

[77] البخاري: عن ابن عباس، ك الحدود، ب رجم الحبلي من الزني إذا أحصنت، ح6830 (257-58/4)

عنه ويكفلون له بلوغ غايتها، **وسل بربِّك** عن تعجل أهل المدينة خلعَ يزيد بغايةٍ مقدسةٍ مضمونها إزاحة إمامٍ ماجنٍ أضحت مظاهر مجونه- إن صحت- بعدُ من شعائر أكثر الحاكمين في تاريخ الإسلام، وكيف كلفتهم العجلة حربًا مقدسةً لا عدة لها لديهم، كان أخف نتائجها استباحة المدينة الشريفة؛[78] **وسل** كيف انتهي نزاع ابن الزبير وعبد الملك برمي الكعبة بالمنجنيق في حربٍ مقدسةٍ أُوريت باسم الخلافة وانتهت بصَلبٍ في الحرم،[79] **وسل** كيف تعجل ابن الأشعث وفضلاء التابعين خلع الحجاج ومبارزة ابن مروان في أشرس معارك قدَّستها الغاية وأغرت بها وأوحت لنا بفضح العجلة وازدرائها؛[80] وسل..، وسل..!

إن الذين حولوا تهارش الظلم والعدل في بلدان الربيع إلي صراعٍ إسلامي صليبي، أو سلفي علماني، أو سُني شيعي، تحويلًا شرذم أهل العدل شيَعًا، وبدَّدهم أحزابًا ومللًا، استحضروا شيطان العجلة فأخرهم، وأخطأوا من وجوه:

أولًا: أنهم عكسوا قضية الربيع عكسًا كاملًا، وأحالوه صراعًا عقديًا، مع أنه لم يكن كذلك ابتداءً.

ثانيًا: أنهم خذلوا العقائد من حيث أرادوا نصرها؛ يشهد لذلك سير الأحداث في مصر قبل استفتاء مارس وبعده، وكيف استدعي الإسلام خصمًا في تهارشٍ أقدم في الكنانة من كل دينٍ- بين الظلم والعدل- استدعاءً حمّله آثام وكلائه، وأبرد أكباد المحمومين بغيابه من أعدائه، في موقفٍ هو فيه أضعف ما يكون، وإن بان للأعين في ثوبٍ قشيب ظُنَّ ساعتئذٍ من نسج داود![81]

[78] راجع "البداية والنهاية" (609-619-620/11)

[79] السابق (185:178/12) و"الكامل في التاريخ"، لابن الأثير (122/4).

[80] البداية والنهاية (316/12) وما بعدها. وراجع "حركة النفس الزكية" لمحمد العبده، وهي إحدي أمثلة تعجلات آل البيت أو إخفاقاتهم، دار الأرقم/بريطانيا، ط3 :1993

[81] استفتاء 2011/3/19 من المضحكات المبكيات في نصف الربيع الأول، حيث أجري علي تعديلات أقل من عشر مواد أساسية من الدستور، ثم أتبع في 30 مارس بإعلانٍ دستوري- لا يخضع للاستفتاء- من

ثالثًا: أن تطهير الصراع- أو زعم ذلك- سيكلف المطهِّر أن يقاتل وحده أو يستقويَ بأهل بيته، ويفرقُ عنه أيادي "غيرَ متوضئة"، لن تبرح مكانها من الصف إلا إلي قتاله هو، قلقًا وفرَقًا من غدٍ تجهل معالمه، وتخشي قدومه.

لقد كان بعثًا إسلاميّ الغاية كما كان إسلاميَّ الفكرة والجذور، لكنها جذور ضاربة في تاريخ المسلمين، منفكة عن قواعد الإسلام ذاته؛ استعجلوا به منابذة أقوامٍ لو انتبهوا أن الثورة تجمعهم بهم لما نزلوا إليها ابتداءً! فماذا كان الواجب في استفتاء مارس إذن؟ كان الاتفاق واجبًا علي ما لا يثير الحفائظ ويستحضر شحناء العقائد، وإلا كان الإعراض عنه جملةً واجبًا، وعلي هذا فليكن قياسك في كل منازَلةٍ أعقبت.

"الماوردي" سيد إدارة الصراع:

الفرع الأول: معالم عصره:

عاش أقضي القضاة أبو الحسن الماوردي ستًّا وثمانين سنة بين القرنين الرابع والخامس، في أكثر أيام الخلافة العباسية ضبابًا، حيث كان الشيعة يسيطرون علي أهم العواصم الإسلامية، وعلي رأسها بغداد والقاهرة، حتي كاد يخطَبُ علي منابر بغداد للخليفة الفاطمي.[82]

ستين مادة أو يزيد!، وكان أهم ما في التعديلات تقييداتها المريبة فيما يخص جنسية زوج المرشح ووالديه والتي أُقصِي بها أقدر ليبرالي وإسلامي علي إطالة الصراع من انتخابات الرئاسة، ثم تحصين اللجنة القضائية المسؤولة عن إعلان النتائج ضد أي طعن؛ وكان الاحتشاد لتأييده رغم رداءة المادتين المشار إليهما من أعجب ما يكون لتتحول ماهية الصراع المصري الدائر بين سلطةٍ ومعارضةٍ إلي صراع معارضتين كانت مزحة "غزوة الصناديق"- علي فساد القياس- أدقَّ تعبيرٍ عن بدايته.

[82] راجع في ذلك ما ذكره ابن كثير: "وقد امتلأت البلاد رفضًا وسبًّا للصحابة من بني بويه وبني حمدان والفاطميين وكل ملوك البلاد مصرًا وشامًا وعراقًا وخراسان... وكذلك الحجاز وغيره وغالب بلاد المغرب.." البداية والنهاية (201/11) ط: الصفا/ القاهرة/1423

كان المبدأ دخولَ البُوَيهِيِّين إلي بغداد متملكين عام 334، وخلعَهم "المستكفي" بله ضربه وسجنه وسمل عينيه ونهب دار الخلافة، وتعيينَ "المطيع" من ورائه. ومن هنا لا يتعاقب علي عرش الخلافة غير أربعة عباسيين هم المطيع والطائع والقادر والقائم حتي خروج بغداد من قبضة بني بُوَيْه عام 447، فيا له من استقرارٍ لدولة الخلافة لا مثيل له، غير أنه لا قيمة له أو حقيقة!

لقد تحول منصب الخلافة إلي صورةٍ يستتر بها **الملاك الحقيقيون**، واقرأ مثلًا جواب المطيع لعز الدولة بختيار البويهي حين طلب منه إمداده بأموالٍ يجاهد بها تحت راية الخلافة فأجابه: "الغزو يلزمني إذا كانت الدنيا في يدي وإليَّ تدبير الأموال والرجال، وأما الآن... فما يلزمني غزو ولا حج... وإنما لكم مني هذا الاسم الذي يخطب به علي منابركم تُسكِّنون به رعاياكم فإن أحببتم أن أعتزل اعتزلت.."[83]، وفي عهد المطيع يقول ابن الأثير: "وازداد أمر الخلافة إدبارًا ولم يبق لهم من الأمر شيءٌ البتة.."[84]، وحسبك من خلافة الطائع بعده كبُّه لوجهه ونهب داره، وحسبك من طموح بني بويه عزمهم نصبَ خليفةٍ من الشيعة لولا تخويف بعض العقلاء لهم من مغبة ذلك.[85]

وأما نصف الصورة الثاني فمعالم ومظاهر لا يفي مجموعها بتحقيق أي توازنٍ نسبيٍّ بين طرفي الصراع، حيث تشاهد فيه خلفاء يملكون ولا يحكمون، اعتبروا التسلط البويهي امتدادًا للنفوذ التركي السابق له، فاحتجوا بالعجز كأحسن ما يحتج عاجز بعجزه، واحتفوا به احتفاء كل ذي علةٍ مزمنةٍ ترتفع بها عنه التكاليف وتخف الفرائض، فلم يعودوا يطيقون من واجبات الخلافة أكثر مما أنبأهم البويهيون بإطاقتهم له كتخطيط مراسيم بتعيين القضاة

83 تجارب الأمم، مِسكَوَيه (392/5)
84 الكامل (207/7)
85 السابق (208-449/7)

وأمراء الحج وأئمة المساجد ونظائر ذلك؛ وتشاهد فيه أممًا من العامَّة لا يكفُّون عن تسعير المعارك المذهبية بين السنة والشيعة، مما يسميها المؤرخون فتنًا، وإنما الفتن اختلاط حقٍّ بباطل، ليست نزاعًا معلوم البواعث والحوافز والمآلات؛ كما تشاهد أيضًا فقهاء ومجتهدين وأدباء ومحدِّثين في بغداد وما حولها جعلوا القرن الرابع شامةً في خد الزمان.[86]

الفرع الثاني: منافذ العبقرية إلي غايات الشرائع:

كان يمكننا أن نضرب المثل بأيِّ دولةٍ أخري من دول المبتدعة والزنادقة لنبين كيف كان أئمة الاجتهاد في كل عصر يديرون الصراع، لكنا آثرنا دار الخلافة ودولة البويهيين لأن قرائح المجتهدين لا تسيل بما ينبغي عمله في عصرٍ من العصور كما تسيل بعصرٍ أوشكت فيه الخلافة أن تزول و أوشكت فيه الديانة أن تحرف وتبدل.

لقد جرَّ **القرنَ البويهيَّ** إلي البحث إمكانُ تقليب الصراع فيه علي سائر وجوهه، وتمكُّن الأسباب المنشئة له من النفوس تمكنًا لا يزيده تجددُ الحوادث وانتقالُ الملك واستعارُ الفتن وامتهانُ العباسيين وتوطينُ البدع إلا قوةً ورسوخًا، وهما أمران يكفلان إتاحة كل الخيارات أمام الطامحين إلي تغيير الواقع من "إسلاميِّ" ذلك العصر، خاصةً إذا علمت توفر الوسائل اللازمة لكل طيش، وهل كانت صدامات العامة غير المتناهية في ذلك القرن إلا دليلًا علي وفرة الوسائل، وهل يكفيك أن تجيل النظر في بغداد فتطلع علي مجلس الإسفراييني وحوله سبعمائة من الفقهاء وأصحاب القراطيس- وما أوراه مجلسًا لو احتاج ربه أن يقتبس!- وهل يكفيك من جرأته علي المهالك فتواه بحرق "مصحف ابن مسعود" في دولة البويهيين، وهل يكفيك من قعود المفتين علي جمرٍ ملتهبٍ مطاوعة الإسفراييني

[86] انظر علي سبيل المثال لا الحصر ما ذكره ابن كثير من معارك ومقاتل ومناوشات بين السنة والشيعة في حوادث سنوات(389-381-363-361-354-353-351-348-346) في الجزء الخامس عشر من "البداية والنهاية".

والباقلاني للخليفة، وسعيهما لتحليف الشريف الرضيّ آدب أدباء الشيعة علي انتفاء أبياتٍ تظهر ميله للحاكم الفاطمي؛[87] وهل جمع فقهاء السنة لوجهاء العلويين وعلمائهم ليلزموهم فتواهم بالطعن في نسب الفاطميين وعقائدهم إلا دليل علي التهابٍ آخر؟[88] وهل ..وهل..؟

لقد كانت غايات الحروب المقدسة في ذلك الزمان أعظم من أن تعدم مبررًا لأي تعجلٍ مهما كانت نتائجه، وكان من قرب الماوردي من دوائر السياسة والقضاء والفتوي والتأليف جميعًا ما يكفل له أن يقود تيار التعجل عن جدارةٍ واستحقاق، لكن الله قد وهب الرجل من مواهب العبقرية ما مكَّنه أن يزن الواقع وزنًا دقيقًا وأن يدير الصراع فيه ولا يقوده ولا يجمح به عما ينبغي أن يكون.

إن صاحب *"الأحكام السلطانية"* وغيره من مؤلفاتٍ لا تغيب عنها السياسة وقواعد الحكم، عرف موقع العباسين من التاريخ وعجزهم عن تحمل أمانة ذلك الموقع، ولاحظ في تسلط البويهيين حقيقة سقوط الخلافة المروِّع، فعزم قراره أن يعيش علي شرط حياة الإسلام، وأن ينفذ من أباطيل النزاع والكيد والعبث والمخاتلة والتفريط إلي غايات شرائعه، وما فائدة إشعال صراعٍ يعجز عن توجيهه لصالح السُّنة مجتمعًا وعقيدة؟ وما ضره إذا عجز أن يرفع **"عُمَرًا"** إلي سدة الحكم أن يرقِّع خروق الحكم بالإسلام حتي تغلب رُقَعه علي حقيقته يومًا من الدهر مادامت شعائر الإسلام غالبةً وما دام إلي مقاصده وغاياته مسالك لم تُسَدّ.

هكذا عاش القاضي المبجَّل يؤلف أحيانًا في خفاء ما يصلح به الآخرة، فلا يَخرج *"الحاوي"* المنتظم في أجل كتب الشافعية إلا بعد وفاته،[89] ويكتب أحيانًا في النور ليصلح الدنيا،

[87] مصحف ابن مسعود نسبه بعض الشيعة إليه- مع مخالفته للمصاحف- في صدام مع الإسفراييني وغيره عام 398 ، وخبره وخبر مجلس الإسفراييني وتحليفه للرضيّ في البداية والنهاية(15/568-564-519) علي الترتيب.

[88] السابق (15/38-537)

فيلخص الفقه في *"الإقناع"* ويقدمه للقادر العباسي وكان خليفة متفقهًا[90]، ويكتب *"درر السلوك"* في أخلاق الملك وسياسته ويقدمه لبهاء الدولة بن بويه وكان شابًا يرجَي صلاحه[91]، ويؤلف *"الأحكام السلطانية"* مصباحًا في كل ليلة محاقٍ لا يعرف أهلها كيف يلتمسون الشريعة، ويقترب من جلال الدولة بن بويه فلا يمنعه قربه أن يعلن فتواه الشهيرة بتحريم التلقب بملك الملوك علي عكس رغبة سلطان الوقت فلا يجد جلال الدولة بدًّا من أن يذعن ويتراجع، ويمضي سفيرًا بين الخليفة وأبي كاليجار البويهي حين يتمنع الجند علي جلال الدولة وتضطرب بغداد، ويصلح بين أبي كاليجار وابن عمه جلال الدولة حتي يتصاهرا، ويتوجه إلي طغرلبك السلجوقي ليذهب دخن ما بينه وبين بني بويه بأمرٍ من الخليفة القائم؛ ويمضي الماوردي في سياسته إلي أن يتلاشي سلطان شيعة بني بويه، ليس لصالح العباسيين ولكن لصالح السلاجقة.[92]

"**أفسِد فإذا سقطتَ فداهِن**"!!... لا، بل لا تُفسِد، فإذا سقطتَ فأنت- مع مسؤوليتك عن توريط المسلمين بقدر تفريطك- مطالَب بمحاولة النهوض علي شروط محاولة القادرين، أو حسن التصرف في السقوط علي شروط تصرف العجزة والمضطرين، وكذلك كانت فلسفة الماوردي- رحمه الله.

---

[89] طبقات الشافعية الكبري، السبكي(269/5)، ولعله أفضل من ترجم للماوردي.

[90] معجم الأدباء، الحموي (1956/5)

[91] "درر السلوك في سياسة الملوك" طبعته دار الوطن بالرياض 1417، بتحقيق: د. فؤاد عبد المنعم، وقد رجح هنالك- ص(36)- أن الكتاب أُلِّف لبهاء الدولة المتوفي عام 403؛ وطبعت "الحاوي الكبير" دار الكتب العلمية ببيروت 1414 في ثمانية عشر مجلدًا، وحقّق د. أحمد مبارك كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" ونشرته دار ابن قتيبة بالكويت 1409.

[92]وساطة الماوردي بين الخليفة وأبي كاليجار، وإصلاحه بين الأخير وجلال الدولة، ثم فتواه في التلقب، ووساطته بين البويهيين والسلاجقة في "البداية والنهاية"(15/ 690-670-661-642) علي الترتيب.

الفصل الثاني

معالمُ نصفِ ربيعٍ آخر

تصحيح في الربيع

فقه الإقدام والإحجام

عملٌ أم رهان؟

ترويض الشَّرِسَة

إنكار الذات أم إنكار الواقع؟

المبحث الأول

تصحيحٌ في الربيع

إن أحدًا من أقصي الصين لو أُغري بما سطرته الأقلام العفيفة من تاريخ مصر ما بعد الملكية، ثم أتيح له بعدُ أن يزور الكنانة فيري كيف انفعل أهلها لما سيموا من خسفٍ وما أشربوا من زيفٍ لهان عليه أن يلقي نفسه في النيل من هول ما يشاهد.

إن انقلاب مارس 1954، وانفصال السودان، وحرب الأيام الست، ونهاية معارك أكتوبر، ومفاوضات "كامب دايفيد" صفحات مكتظة بالتفاصيل من تاريخ مصر، من راح يقلب فيها عينًا ويقلب في مصر أخري لم تعوزه الحجة علي أن بعض فواصل آي القرآن تأخر نزولها أربعة عشر قرنًا بعد انقضاء النبوة؛ **﴿ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمُون﴾**.

لقد زُيّف من التاريخ ما لو صُحح في أوانه لم نتورط في تواريخ أخر تحتاج إلي تزييف، وذلك هو الضابط فيما يحتاج التصحيح، أي: أن كل حادثةٍ وكل فاعلٍ رأي المتلاعبون بالعقول حتمية صرف الناس عن حقيقتهما يجب كشفهما للناس وإبطال ما ألحق بهما من تلبيسٍ ومخاتلة، وفي ذلك قطع لنصف المسافة أو يزيد، فإن أكثر الجرائم مما تنكره الخلائق بما جبلت عليه، دون حاجةٍ إلي وحيٍ أو كتابٍ أو تشريعٍ، فإن وقع الإنكار لم يهلِك الآخِر بما فعل الأول.

"معالم" في طريق التصحيح:

إن أكثر الناس لا يتجشَّمون غسل ثيابهم النظيفة، وهل غسل ثوبٍ نظيفٍ لا عيب فيه إلا آية حمق أو سفه؟ لقد عاش في مصر أقوام سنين عددًا، جاوزت الستين، كلما أبصروا فيها شبح شخصٍ قادمٍ قد اتسخت ثيابه قلبوا أبصارهم عن شمألٍ ويمين ثم استوقفوه فهمس

أحدهم في أذنه علي وجلٍ أن اغسل ثوبك، إن في ثوبك شيئًا؛ ولماذا يغسل ما لا يري؟ هلَّا أشار إلي بقعة بعينها، ثم رفع صوته في غير حذرٍ، وشرح لصاحبها سبب غفلته عنها، وعلَّمه كيف يغسلها؟ وهلَّا إذا جهل صاحب الثوب قذارة ثوبه مما أحاطت به البقع حتي صبغته لونًا آخر ذكَّره الناظر إليه بحقيقة لونه القديم وزيف لونه الجديد؟ وهلَّا إذا ألف الناس تلك الألوان المزيفة فلم يعودوا يغسلون أو يخلعون لم نصبغ نحن ثيابنا ألوانًا تضاهي ألوانهم المزيفة إرضاءً لهم ونزولًا علي أهوائهم وتنزُّهًا عن التنزُّه عما يجهلون.

لم يكن كثير مما أولع به المتكلمون في استقبال نصف ربيعٍ آخر من ذكرٍ للتاريخ وحوادثه وأشخاصه وعجائب تلفيقاته إلا دليلًا علي أن تصحيحًا واجبًا لم يحصل، ولا كانت تلك القبلة التي طارت مثلًا مذ سقطت من صاحبها في التحرير **"وما أدراك ما الستينات؟"** إلا دليلًا آخر علي أنها صادفت أقوامًا لا يدرون.

يقولون: أن تأتي متأخرًا خير من ألا تأتي؛ صحيح، ولكن أن تجيء متأخرًا فيطعن الطاعنون في مقصدك من المجيء شر من قعودك عنه. كان تأخير التصحيح إلي الربيع ذنبًا، وكان التكفير عنه بالشروع فيه في الربيع ذنبًا أكبر منه، وكان التوسل به لنصف ربيعٍ آخر ذنبًا أكبر منهما معًا.

لقد أخرِجوا من سجون عبد الناصر علي شرط السكوت، أو كأن هذا كان شرطًا سكوتيًّا! وإن أحدًا لا يسلِّم أن الاكتفاء بسياسة المذكرات وأخبار الآحاد وأهاجي القريض كانت عزوفًا عن التصحيح المخطط المدروس إلا إن كان ذا بصيرةٍ ثاقبة وحساسيةٍ عالية لكل ما يري ويسمع، لا ينفذ إلي حواسه شيءٌ من أفكار الجماهير أو تصوراتهم أو خلافاتهم أو إقبالهم وإدبارهم إلا تساءل في الضمير: ماذا لو كانوا يعلمون ما يجب أن يعلموا أكانوا يقيمون علي ما هم عليه أم كانوا..؟ فإن هدي إلي رشده في الجواب كما هدي في السؤال علِم أن

التصحيح لم يقع، وأن تأخيره إثم كبير يضاعَف عددَ كل تصرف تتصرفه الأجيال في إفساد الحاضر بحجةٍ من الماضي المزيف.

وأما الخوض في التصحيح في زمن الربيع بل في الحين الذي نقصد منه، فقد أوحت به ودفعت إليه نظرية سيأتي التعقيب عليها مفصَّلًا في آخر مباحث الفصل، مضمونها أنهم المجنيُّ عليهم في الحوادث المراد تصحيحها جملةً وتفصيلًا، وأنهم المقصودون بالانقلاب علي نجيب، والمنقلَبُ عليهم من ورائه، والمعذَّبون في السجون، والمسلوبون في "النكسة"، والمحيَّدون بكامب دايفيد، والمحجور عليهم في زمان مبارك، وأن التاريخ المزيف مجرد سلسلة من الجنايات علي أعيانٍ من الناس عفوا عنها دهرًا واستصوبوا تصحيحها اليوم، ليُحمَد لهم العفو ويُستبدَلوا بقوم آخرين جنوا وزيفوا؛ وتلك النظرية هي عار الأبد، وستناقش في محلِّها.[93]

ضوابط التصحيح المهملة:

كان كثير من مظاهر النشاط السياسي في الربيع أو أكثرها لا يخفي عبارة تقول: "كنا ممنوعين من هذا قبل الربيع"، لا بأس، لقد منعوا كل شيء، ليكن الأمر علي إطلاقه، ولنلحق بالأباطيل زعم زاعمٍ أن أكثر جماهير نخبنا الإسلامية قد التحقت بقواعدها قبل

[93] هي رؤية عجيبة لا تتخلف عن أي استبدادٍ سياسي يتدين أحد طرفيه بمثالياتٍ مضطربة، وانظر مثلًا ما نقله السيد ولد أباه في فصل "الثورات العربية ومخاطر اللحظة الانتقالية" عن مؤرخ الثورة الفرنسية "جول ميشليه" وعن الفيلسوف الألماني "كانط" من تعريف الأول للثورة بأنها صراع مبدأي العدالة والرحمة، ومن انتقاد الثاني- في نفس الإطار- لما يسمَّي لاهوت الرحمة المسيحي، ثم المثال الجنوب أفريقي لأسس المصالحة السياسية الممكنة، وكيف بُرر له، وكيف ينبغي تقييمه- الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، ص: (93-94)- وهي رؤية فردية ضيقة لقضية جماعية كبري لعل الدافع إليها طبيعة الجرائم السياسية التي يكون جناتها وضحاياها أفرادًا مع أن أهدافها أمم ومجتمعات وحضارات! يختلط بدافع آخر هو التدين بتلك المثاليات المضطربة التي لا تقوم علي أساسٍ دينيٍّ سليمٍ رغم مشابهتها للشائع الديني أكثر من أي شيءٍ آخر.

الربيع بسنين، في زمن المنع! ولنتخذ الشروع في التصحيح في الربيع دليلًا علي عجزهم عنه قبل الربيع! لكن هذا وذلك لا يبرران إهمال ضوابط للتصحيح لا يكون التصحيح بدونها سوي عملٍ مشوَّه يراد به كشف أحقابٍ مشوَّهة، كأنما كان إهمالها دليلًا علي هوان مسألة التصحيح علي المصححين ولحوقها أبواب المندوب والمستحب، كلحوق تعليم التاريخ الإسلامي كله عند الأكثرين أبواب المندوب والمستحب!

كان العلم برجالات الانقلاب علي الخلافة وحقيقة محالِّهم من الإسلام بل من القومية والوطنية والأخلاق التي يجمع عليها الناس في كل زمان كفيلًا- إن أحسِن نقله إلي الجماهير- أن يخطو بالصراع الإسلامي العلماني في تركيا خطواتٍ واسعةٍ في سنين قلائل، لكن ذلك لم يكن كما ينبغي أن يكون، ولا زالت صور مقلِّمِ أظفار الإسلام في دياره تنصَب في الميادين والمؤسسات، ولا زال الناس يتوهمون ويجعلون اختيارات الحاضر انعكاسًا لتصورهم عن الماضي، ولا زال من نتائج ذلك ما يرفع الكلفة عن كل باحثٍ يبحث عن حجةٍ ينقل بها تصحيح التاريخ من الندب إلي الوجوب، ويحاول أن يقيده بقيود ويفرض له ضوابط وحدودًا.

إن من ضوابطنا المهملة:

1-"**عشوائية التصحيح لا ترفع مسؤولية الجماعات عنه**"، ومعناه أن الفاعل الإسلامي في أكثر الحوادث المراد تصحيحها في التاريخ المصري كان كيانًا أو كياناتٍ منظمة ألحقت طرفًا في الصراع بصفتها وحدةً متماسكةً ذات قدرةٍ وأهداف، وعليه فالمسؤولية الأولي تقع علي تلك الكيانات مادامت موجودةً وفاعلة، فلا ترفع الجهود الفردية أبدًا فرضية وضع تلك الكيانات قواعدَ وخططًا للتصحيح تقابل به قدرًا واستيعابًا ما وضع قبل من خططٍ للتزييف من قبل طرفٍ لا يقل تنظيمًا واتحادًا وقدرة وتسلطًا عن الجماعات الإسلامية

المنظمة.

إن هذا التقابل لو روعي في كل دفعٍ إسلامي- بأن يوازن الدافع بين شوكة العدو وخططه وجهوده وبين حظنا من ذلك كله- لارتفعت الحيرة عن كثيرين لا يزالون ينظرون في كل ميدان صراعٍ بين الحق والباطل ويقولون:﴿ **متي نصر الله**﴾؟ ولو أحسنوا تلك الموازنة لم ييأسوا أن يقولوا: ﴿**ألا إن نصر الله قريب**﴾ [94] .

2-**"كلٌّ بُعدٍ بأصول التصحيح ومَراجعه عن الإطار الإسلامي يزيده قوةً وقبولًا"**، وذلك أن في شهود الحوادث المهمة من المشاركين فيها أو المعاينين لها أو الباحثين والمؤلفين من ليس يمتُّ إلي الطرف الإسلامي بنسب، وعليه فشهادته وتحمُّله- إن صَدَقا- أجدر بالقبول لدي عقولٍ لا تعتبر التصحيح أكثر من تزييفٍ ثانٍ للتاريخ لكنه تزييف إسلاميّ، والحق- عند هؤلاء- ما شهدت به الأعداء.

وهو أمر يمكن معاينتُه بتأمل انفعال الجماهير-مثلًا - لسلاسل "شاهد علي العصر" التي يقدمها إعلاميٌّ "الجزيرة" أحمد منصور، وكيف يكون أكثرها قبولًا دائمًا ما يُجر فيه طرف تتصور الجماهير حياده إلي الشهادة كجمال حماد أو سعد الدين الشاذلي.

3-**"كل تصحيحٍ يغلب علي الظن إنكاره وتكذيبه تزييف لا يحل"**، وليس هاهنا نشوز في الحكم أو شذوذ لأن مآل كل تصحيح لا تسيغه العقول التكذيب، والرد، وزيادة التمسك بالزيف والأباطيل؛ والتصحيح الذي يؤدي لمثل هذا جناية أخري علي التاريخ ولا شك.

وعليه فمراعاة أحوال المخاطَبين بالتصحيح وظنونهم وآرائهم واجب يُنبَّه له أقوام شرعوا في التصحيح في وقتٍ لم تكن العقول لتستقبل التصحيح فيه إلا كما تستقبل سائر فنون الدعاية الانتخابية.

---

[94] البقرة: (214)

4-**"توحيد الموقف الإسلامي من الأشخاص والحوادث من ضرورات التصحيح"**، وهو أمر ما كان ينبغي إلحاقه بالضوابط لو كان الأمر بتعرية حقائق التاريخ وكشفها متوجه إلي الجيل عامةً، وليس حديثًا إلي النخبة، فإنه لو كان دعوة عامة لكفل لنا اجتهاد الجيل كله في تطلب الحقائق والوقوف عليها بلوغَ الاتفاق المقصود أو شيئًا أشبه بالاتفاق، لكنه وحال الجيل كذلك ثقافةً ودرسًا وكفاءةً ونبوغًا لا يمكن توجيهه لغير النخب القادرة عليه، ولا يسعهم فيه أن يتناقضوا أو يقتصدوا أو يتعجلوا أو تقضي عليهم الأهواء والنزعات، فإن المجتهد إذا ضل ضلت من ورائه طوائف وجماعات.

ولْيُعلَم أن ليس اتفاق المصحِّحين في تقريراتهم عن صفحات التاريخ وعظائم حوادثه قيدًا للاجتهاد، ولكنه علامة يعرف بها سلامته ونسبة نتائجه إلي الخطأ والصواب.

5-**"الموازنة الدائمة بين نتائج التصحيح ونتائج التزييف أهم وسائل تقييم العمل"**، وجهة هذا الضابط أن الدافع إلي التصحيح والمنفر من الزيف والكذب أمر واحد عند التحقيق هو الآثار أو النتائج، فليس التاريخ الحديث بحوادثه وأشخاصه محل اعتقادٍ أو كفرٍ وإيمان، وإنما يهمنا منه ما يؤثر الرأيُ فيه في الحاضر والمستقبل، ولا علينا أن نطوي الباقي كله ونختمه بالشمع إلي الأبد؛ وعليه فإن إيجابية النتائج أو سلبيتها هو الحاكم علي نجاح التصحيح أو إخفاقه، فليزعم زاعم ما شاء من تصحيح التاريخ الناصري- مثلًا- وليبؤ بزعمه الكاذب مادامت صور عبد الناصر تروح وتغدو في ميدان التحرير!

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

فقهُ الإقدامِ والإحجام

هذا المبحث محض مجاراةٍ لمن أوغلوا في التمسك بفقه الاضطرار في أيام الربيع، فاختاروا العمل وفق خطط ونظم وتشريعات أُعِدت سلفًا، وإن أُدخِل عليها بعض التعديل؛ ثم هم بعد لم يحسنوا فيما أساؤوا- ﴿**ورهبانيةً ابتدعوها...فما رعوها حق رعايتها**﴾ [95]؛ وحجة ضوابطه الشرعية والعقلية معًا واحدة، لخصها بعضهم في قوله: "إن الحرية المطلقة هي العدم المجرد"[96]، وهي حقيقة تؤيد مبدأ التقييد من أساسه بغض النظر عن علله ودوافعه ووفق أي شيءٍ يكون؛ ومعناها أن تسيير الحياة في ظل حرية لا حد لها يؤدي إلي فناء لا آخر له بما تتيحه وتحفز إليه الحرية من تحاسدٍ، وتباغضٍ، وتنازعٍ، وتقاتلٍ تحت تأثير غرائز جامحةٍ لا لجام لها؛ وكذلك العكس بالعكس فليس حرًّا حريةً مطلقةً إلا العدم المجرد الذي لا سلطان لأحد عليه بحكم العدمية، وهذا الأخير أمر يعرفه الإسلاميون من دينهم كما يعرفون أبناءهم، لأن الإسلام لا ينفك مراعيًا له في كل تشريعٍ يقع فيه التخفيف والتيسير وفك شيءٍ من القيود، كلما اقترب الإنسان من العدمية، ولو كان اقترابه منها بمجرد مشقة سفرٍ أو عنت شبقٍ إلي غاية الإكراه والاضطرار اللذين يقف بهما علي مشارف العدم، فيخلي من قيوده جميعًا، فلا يلام إن أكل ميتة أو كفر بالله.

ضوابط شرعية مهملة:

1-"أساس الإمامة الاجتماع علي إمامٍ يكون له بمن اجتمعوا عليه شوكة قاهرة لا يعجز بها أن يحمي البيضة ويثبِّت الشرائع ويُخضع الكافة بغير منازعة"؛ وكأنَّا بالديمقراطية تحلو وتُمِرّ: تلين

[95] الحديد: (27)

[96]إنسانيات الإسلام، د.عبد الحليم عويس، ص:(23)، نقلها عن" الجبر الذاتي" لزكي نجيب محمود.

للتقويم في بابٍ وفي آخر تقسو وتمنّع، تفصيل ذلك أن مَدرَج الحكم في الإسلام شوري فاجتماع فإمامة؛ أما في الديمقراطية فهو استفتاء عام فإمامة فاجتماع!

بيانه أن أهل الاختيار في الإسلام يتشاورون فيجتمعون علي واحدٍ فيبايعونه بالإمامة، أما النظام الديمقراطي فإنه يفرض اختيارًا عشوائيًا لا ضابط له إلا الجنسية والسن في الأغلب الأعم ثم يبني علي ذلك إمامة ثم يفرض علي الكافة أن يجتمعوا عليها، فالاجتماع هنا متأخر محكوم بقانون الجبر والتغلب ولا شك لأمرين:

الأول: أن الديمقراطية تعتبر الحصول علي غالبية أصوات الناخبين- علي علاتهم- ملزمًا للباقين بالإقرار بالإمامة والاجتماع عليها، أما الإسلام فإنه يعتبر تجاوز الاجتماع إلي المبايعة لغوًا من القول وسبيل شقاق ونزاع ومغالبة.[97]

الثاني: أن من الديمقراطية ألا يُلزَم الناس بالتصويت، وألا يساقوا إليه تحت تهديد الحبس أو الغرامة- وإن وقع في مصر تحريفها- وعليه فقد يُعرِض الجمهور عن التصويت أو أكثرهم لأسبابٍ وجيهة كرفضهم كل المرشحين، والحكم بإمامةٍ حينئذٍ مبنيٌّ علي اختيار أغلبيةٍ من أقليةٍ، وإلزام الناس بالاجتماع عليها بعدُ من صور التغلب والقهر وإن زعموها ديمقراطية.

إن الإسلام قدم الاجتماع علي كل عملٍ شُرِع لأجل ترسيخ الاجتماع وتعزيزه والحفاظ عليه حتي في العبادات والشعائر فقال: "الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون،

[97]المحققون من منظري السياسة الشرعية كالجويني وابن تيمية وابن خلدون جاوزوا كل الخلافات السابقة حول من تنعقد بهم البيعة وانتهوا جميعًا إلي أنها لا تنعقد إلا بمن تجتمع ببيعتهم شوكة قاهرة تكفل تحقيق مقاصد الإمامة ولا تورط المبايعين في نزاعات وحروب، ولازم هذا الرأي أن كل بيعةٍ لا تعبر عن اجتماعٍ عاصمٍ من أن يتلوها نزاع ينقضها أو ينقض مقاصد الإمامة مجازفة محرمة لا يحل الإقدام عليها. انظر "مقدمة ابن خلدون" (571/2)، "غياث الأمم" ص: (57:55)، "منهاج السنة" لابن تيمية (356-527-531/1)، وقد نقلنا أقوالهم جميعًا علي التفصيل في المبحث الثالث من الفصل الثاني من الباب الأول من بحثنا: "رؤساء الإسلام"، ولعله ينشَر قريبًا.

والأضحي يوم تضحون"[98]، وليست الإمامة بدعًا من الشرائع، وهي أولي بهذا الشرط من تلك العبادات جميعًا، لما يخلفه الاختلاف فيها من عواقب وخيمة لا يخلف الاختلاف في العبادات المحضة عُشرها؛ ولمنكرٍ أن يقول: إذا كانت الإمامة وما ذكرت من عبادات جليلة غير كافية لإنشاء الاجتماع أو صناعته فأي شيءٍ مما جره الإسلام علي الناس يمكن أن يصنع الاجتماع أو يؤسس له؟ والجواب: الإسلام ذاته، وفقط!

قد تلين الديمقراطية فيذكَر الإسلام باسمه- تصريحًا لا تلميحًا- في دستورٍ ديمقراطي يعتبر الشعب مصدر السلطات! لكنها تمتنع أحيانًا فلا تفلح معها حيلة محتال. لقد اختلفوا حول من يجتمعون فكان لكل طائفةٍ رأي ولكل فريقٍ مرشح يقسم أنه **"الثائر الحق"**، فعلموا أنها

---

[98] أخرجه الألباني في الصحيحة برقم: 224، (440/1)، وذكر: "قال الترمذي عقب الحديث:" وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث، فقال: إنما معنى هذا الصوم والفطر مع الجماعة وعظم الناس ". وقال الصنعاني في " سبل السلام " (2 / 72) : " فيه دليل على أنه يعتبر في ثبوت العيد الموافقة للناس، وأن المتفرد بمعرفة يوم العيد بالرؤية يجب عليه موافقة غيره، ويلزمه حكمهم في الصلاة والإفطار والأضحية ". وذكر معنى هذا ابن القيم رحمه الله في " تهذيب السنن " (3 / 214) ، وقال: " وقيل: فيه الرد على من يقول إن من عرف طلوع القمر بتقدير حساب المنازل جاز له أن يصوم ويفطر، دون من لم يعلم، وقيل: إن الشاهد الواحد إذا رأى الهلال ولم يحكم القاضي بشهادته أنه لا يكون هذا له صوما، كما لم يكن للناس ". وقال أبو الحسن السندي في " حاشيته على ابن ماجه " بعد أن ذكر حديث أبي هريرة عند الترمذي: " والظاهر أن معناه أن هذه الأمور ليس للآحاد فيها دخل، وليس لهم التفرد فيها، بل الأمر فيها إلى الإمام والجماعة، ويجب على الآحاد اتباعهم للإمام والجماعة، وعلى هذا، فإذا رأى أحد الهلال، ورد الإمام شهادته ينبغي أن لا يثبت في حقه شيء من هذه الأمور، ويجب عليه أن يتبع الجماعة في ذلك ". قلت: وهذا المعنى هو المتبادر من الحديث، ويؤيده احتجاج عائشة به على مسروق حين امتنع من صيام يوم عرفة خشية أن يكون يوم النحر، فبينت له أنه لا عبرة برأيه وأن عليه اتباع الجماعة فقالت: " النحر يوم ينحر الناس، والفطر يوم يفطر الناس ".

قلت: وهذا هو اللائق بالشريعة السمحة التي من غاياتها تجميع الناس وتوحيد صفوفهم، وإبعادهم عن كل ما يفرق جمعهم من الآراء الفردية، فلا تعتبر الشريعة رأي الفرد - ولو كان صوابا في وجهة نظره - في عبادة جماعية كالصوم والتعبيد وصلاة الجماعة..".

ديمقراطية، فقرروا أن يبايعوا ثم يجتمعوا، فلم يجتمعوا.[99]

لقد تمنَّعت الديمقراطية، وغُيِّب الإسلام وأهملت ضوابطه، فركبوا رؤوسهم علَّهم إن فاتهم الاختيار لم يفُتهم **التغلب**، فلم يُحرَموا التغلب!

2- **"طلب الإمارة مذموم"**؛ جاء في الحديث: **"ما من رجل يلي أمر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله عز وجل مغلولا يوم القيامة يده إلى عنقه فكه بره أو أوبقه إثمه، أولها ملامة وأوسطها ندامة وآخرها خزى يوم القيامة "**[100]، وفي غيره: **" ليوشك رجل أن يتمنى أنه خرَّ من الثريَّا، ولم يلِ من أمر الناس شيئًا"**[101].

وذلك ضابط يثرَّب به علي قوم دون قومٍ: فقد سُلِّم لبعض المتقدمين أنهم دُفعوا إليها كما دفِع عليٌّ- رضي الله عنه-؛ لكن التثريب علي من تقدموا ليتنافسوها، ممن لا يجهلون ذم الشارع ولا تحذيره- "**فإنك إن أعطِيتها عن مسألة وكِلتَ إليها**"- أفأَغرَت بها **"يوسُفيةٌ"** في أرض العزيز، أم أن الديمقراطية تَجُبُّ ما قبلها؟

لا هذه ولا تلك بل كان نسجًا إسلاميًّا علي منوال سلف الأمة المتنازعين.! ليكن كذلك، ولتكن لهم في ضحايا النزاعات الإسلامية الإسلامية علي لجام راحلة الدنيا حجة لقرابين جديدة يذبحونها؛ لكنها حجة لا تدوم علي حال؛ وكيف تدوم حجة تقويها الآمال وتعظمها وتزينها في أعين المحتجين حتي إذا خابت الآمال واستقبلوا النتائج صارت حجة الأمس علة اليوم، وهل تنوزعت الإمارة من لدُن مقتل عثمان إلي اليوم واستهين بما يبذل في سبيلها

[99] ستأتي الإشارة آخر المبحث إلي نوعٍ من الاجتماع وقع اضطرارًا في جولة الإعادة علي شروطٍ ووعودٍ، كان الدافع إليه الهلع من فوز ممثل الدولة حينها، وكان من آفتي الاضطرار والاشتراط فيه ما حكم عليه بعد بنتائجه بأنه لم يكن الاجتماع المقصود بالحديث.

[100] السلسلة الصحيحة (685/1)، برقم: 349

[101] السابق (703/1)، برقم: 361

من مُهج وما يقتحم من مهالك إلا علي أمل بلوغ غاياتٍ هي أعظم في خيال الطامحين من كل روح تزهق وحمي يباح حتي إذا لم يصادف ذو خطةٍ غايةً أمسي يعاتب نفسه ويؤنبها كما تؤنب بكر مكرهة وليًّا أنكحها لمجبوب؟

وإنَّا للمنازِعين وإليهم: فهذا أشرف من نازع علي إمارةٍ ونوزع ينقل ابن كثير في حقه نصًّا يقول فيه: "قَالَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ يَوْمَ الْجَمَلِ: يَا حَسَنُ، يَا حَسَنُ، لَيْتَ أَبَاكَ مَاتَ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً. فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَهْ قَدْ كُنْتُ أَنْهَاكَ عَنْ هَذَا. قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنِّي لَمْ أَرَ أَنَّ الْأَمْرَ يَبْلُغُ هَذَا. وَقَالَ مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ: لَمَّا اشْتَدَّ الْقِتَالُ يَوْمَ الْجَمَلِ، وَرَأَى عَلِيٌّ الرُّءُوسَ تَنْدُرُ، أَخَذَ عَلِيٌّ ابْنَهُ الْحَسَنَ، فَضَمَّهُ إِلَى صَدْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ يَا حَسَنُ! أَيُّ خَيْرٍ يُرْجَى بَعْدَ هَذَا!"[102]

وذلك مروان بن الحكم مؤسس ملك الأمويين وزعيم القوم في **"مرج راهط"** ينقل في حقه: "وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ وَذَكَرَ مَرْوَانَ يَوْمًا، فَقَالَ: قَالَ مَرْوَانُ: قَرَأْتُ كِتَابَ اللَّهِ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً، ثُمَّ أَصْبَحْتُ فِيمَا أَنَا فِيهِ مِنْ هِرَاقَةِ الدِّمَاءِ وَهَذَا الشَّأْنِ!"[103]؛ وفي الخبرين مبترَد لمن أسخنته أذيال الربيع وبوادر الصيف اللهيب.

3- **"إن للمقدَّم صفاتٍ وشروطًا لا يحل تجاوزها إلا اعتداءً علي الأمة في مجملها"؛** وهي شروط استنبطها أهل الشأن بتأمل مقاصد الإمامة ومهام القائم بها، وقيدوا منها ما لا يمكن تحمل واجبات الإمامة وأداؤها إلا به، وإن النسج علي ذلك يقضي أنها قد تحال لمفضولٍ أحيانًا، و يقضي كذلك أنها لا تحل أحيانًا لغير عبقريّ.

---

[102] البداية والنهاية (456/10)

[103] السابق (708/11)، و"مرج راهط" إحدي المعارك الكبري التي طرفاها مسلمان، وكان في مواجهة مروان هنالك الضحاك بن قيس، راجع تفاصيلها في(673/11)من نفس المصدر.

إن العجز عن تحمُّل الواجب المشروط يذهب بوجوبه، وإنَّ كل عمل لا يمكن ضبطه بضوابط الإسلام يجب إيقافه فورًا مهما كان جليلًا أو عظيمًا، وقد أمر عمر بن عبد العزيز بإيقاف الجهاد في القسطنطينية والأندلس وخراسان لما خشي أن يتفاني الناس فيه أو يحاط بهم في سبيله[104]، وجاهد من بعده أقوام وفتحت فتوح لم يضبطوها بقواعد الفتح والدعوة أو مقاصدهما فلم تَدم علي الزمان، وحسبك بفتوح العثمانيين في الشرق الأوروبي وقد أوغلوا حتي حاصروا النمسا غير مرة، وتملكوا دولًا وأممًا أحقابًا متطاولات بغير ضوابط الفتح والتملك فلم ينشروا دينًا ولم يخلفوا عقيدة فكان الشرق الأوروبي زعيم المنقلبين عليهم وحجة المتحالفين ضدهم؛ وتحمل الصحب الكريم من قبلُ تكليف الجهاد بضوابطه وشروطه، فعمر الإسلام بلادًا لم تشرف بميلاده أربعة عشر قرنًا من الزمان منها مصر.

حسابات أخري:

ليس عجيبًا أن يغفل عن حسابات العقل من غفل عن ضوابط الشرع، كذلك كل تيهٍ وخبطٍ وتجريبٍ، لا يقضي علي المرء في منزلٍ دون منزل، إنما يستبد به جميعًا. أما الحسابات المهملة:

1-إن اللبيب لا يستدين إلا علي رجاء ميسرة، فإن أيس أن تكون لم تمش به إلي دائنٍ عُسرة، كيف ولو كان لئيمًا يود لو أسلفه فاسترقَّه. لقد كان اجتماع المضطرين في جولة الإعادة دَينًا ينبغي قضاؤه، لكن وهمًا أوحي لواهمٍ أنه سخاء أو مروءة فلم يُعره بالًا، وكان أولي به أن يوحي إليه أنما هي حال يمكن اصطحابها والاعتصام بها باصطحاب دوافعها ومبرراتها: لقد خاف أقوام من عودة القديم فاجتمعوا لنصرة الجديد فانتصر، وما اجتمعوا إلا مضطرين، وما أسلفوا إلا إلي وفاء، وما كان أيسر الوفاء، لكنه لم يكن، ولم تُصطَحب

[104] راجع ما نقله الصلابي في سيرة عمر بن عبد العزيز ص: (227:225)

الحال ولا دوافعها، وتراخت الأيدي وهموا بافتراق بعد **الثاني عشر من أغسطس**، حين خدعهم انسلال المشير فظنوه سقوطًا.

2- لا ينتقل الملك في **استقراء الماوردي** لتاريخ الحكومات إلا بقوة العقائد أو السلاح أو المال، وتلك فائدة جليلة لا يقال فيها: حسبك بالماوردي ناظرًا وقاضيًا، لكن يقال للطاعنين فيها: **﴿هل عندكم من علمٍ فتخرجوه لنا﴾**؟

تفصيل رأي أبي الحسن أن الملك يتأسس علي الدين إذا أنف المحكومون أن يذعنوا لملك منحرفٍ عن الديانة أو مبتدعٍ فيها أو كافرٍ بها، "فإذا طرأ علي الدين هذه الأسباب الثلاثة، ونهض إلي طلب الملك من يقوم بنصرة الدين، ويدفع تبديل المبتدعين، ويجري فيهم علي السنن المستقيم، أذعنت النفوس لطاعته، واشتدت في مؤازرته ونصرته، ورأوا أن بذل النفوس له من حقوق الله المفترضة، وأن النصرة له من أوامره الملتَزمة، فملك القلوب والأجساد، واستخلص الأعوان والأجناد.."[105].

أو يتأسس الملك بقوةٍ جبريةٍ شأن الانقلابات العسكرية- وفي الحديث: **"يوشِك أن يغلِب علي الدنيا لُكَع بن لُكَع"!**[106]- أو بتطلع أهل الثروة إلي النفوذ والتسلط شأن الإدارة الأمريكية الجديدة؛ وليس ثمت طريقٌ رابعة يمكن أن يُقدِم إليها مقدِمٌ، أو يُحجِم عنها محجِم، وحوادث التاريخ قاضية "للقاضي" أو عليه ولا شك: فأي سبله المسلوكة؟ وأي حجةٍ للسالكين؟

إن الجواب عن السؤالين السابقين يلخص أسباب السقوط، فليس في أحكام انتقال الملك إلا أمة فتَّ فيها المال إغراءً وتغريرًا ودعايةً كاذبةً وتلاعبًا بالعقول فخذلت وأيدت؛ أو أمة

[105] تسهيل النظر، الماوردي، ص: (155)

[106] السلسلة الصحيحة (9/4) برقم: 1505

قُهرت بأسباب القهر ووسائل الإكراه فخضعت واستكانت؛ أو أمة خفّت أرواحها فتجافت عن الأرض، فاستنفِرت للجهاد المقدس، فأجابت داعيه، فمكن الله له. وإن بين يدي الجواب استفهاماتٍ تزهد في العجلة إليه: هل تأيد بالمال حكم مزقته آلات الدعاية الكارهة ونكلت به مليارات الجنيهات المهدرة فيها؟ وهل ثار الناس علي القديم لأجل ملةٍ وشرعةٍ وديانةٍ حتي يدفعوا في ظهر الجديد نصرةً له واعتصامًا به؟ وهل تأيد بالعتاد والجند ملك أطاح به الـ ..؟!

المبحث الثالث

عملٌ أم رِهان؟

أجمعوا أو كادوا علي أن الدولة عصت في الجملة، وتمردت علي الحاكم الجديد، وكان عصيانها تمهيدًا لأمرٍ يكون بين يدي السقوط؛ كان عليه إذن أن يقوّضها ليبني بناءً جديدًا، فإن عجز فليس إلا المراهنة علي إخضاع الطوائف الممتنعة قبل أن يبلغ الكتاب أجله؛ كان رهانًا.

"الحكم" بين مخاطرتين:

يقول ابن القيم: "وَالْمُخَاطَرَةُ مُخَاطَرَتَانِ: مُخَاطَرَةُ التِّجَارَةِ. وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ السِّلْعَةَ بِقَصْدِ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَرْبَحَ وَيَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ فِي ذَلِكَ. وَالْخَطَرُ الثَّانِي: الْمَيْسِرُ الَّذِي يَتَضَمَّنُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، فَهَذَا الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ مِثْلُ بَيْعِ ... وبيع الثِّمَارِ قَبْلَ بُدُوِّ صَلَاحِهَا، وَمِنْ هَذَا النَّوْعِ يَكُونُ أَحَدُهُمَا قَدْ قَمَرَ الْآخَرَ، وَظَلَمَهُ، وَيَتَظَلَّمُ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ بِخِلَافِ التَّاجِرِ الَّذِي قَدِ اشْتَرَى السِّلْعَةَ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا نَقَصَ سِعْرُهَا، فَهَذَا مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ فِيهِ حِيلَةٌ، وَلَا يَتَظَلَّمُ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْبَائِعِ"[107]

أما المخاطرة الأولي فعمل اختلطت به جهالة لا تبلغ أن تخرجه عن حيز المشروع أو المعقول، لا انفكاك منها إلا إلي حرجٍ أو ضرورة: فليس كل أحدٍ يقدر أن يحرم نفسه نفع كل تصرفٍ تشوبه الجهالة أو يلم به الغرر. وبهذا النوع من المخاطرة أحل الله البيع ورفع الإثم عمن باع السلعة بأكثر مما اشتراها، لما تحتمله المخاطرة بشراء ما لا يحتاج إلي الانتفاع به من مصادفة كسادٍ أو لحوق فسادٍ أو انتهابٍ أو ضياعٍ قبل البيع؛ وهي إن لحقت بعض تصرفات الحاكمين لم يحل بها شيء من أعراضهم، ولا اقتضت من محكوميهم نفرةً أو ارتيابًا.

[107] زاد المعاد (5/90-789)

وأما المخاطرة الثانية فعملٌ أشبه بالميسر أو هو هو، استحكمت فيه الجهالة، وأحاطت بصاحبه إحاطةً يتصور بها الإقدام والإحجام ضربًا من المجازفة.

إننا لا ننصب المشانق، لكننا نحاول أن نفسر كيف نُصِبت المشانق!

إن المخاطرة بنوعها الثاني عمل أنكرته الشريعة، وإن التمثيل لها إطناب يحيل البحث عملًا فقهيًا وليس هو، وإن تقريرها ورمي أقوامٍ بها ليس يفيد البحث أو يضره، لكن المفيد هنا أن يوكل القارئ إلي محدِّداتٍ للكسب والخسارة تدرَك بالتأمل يفتح له الوقوف عليها بابًا لتصور حقيقة ما جري إن كان عملًا أم رهانًا، وهي قواعد عامة كانت مراعاتها أمرًا واجبًا لضبط العمل في المخاطرة، وتقييمها تقييمًا ينبني عليه تقرير الموقف منها:

أولًا: جدولة الخطط زمنيًا:

إن التمرد مجموع عمل أفرادٍ ومؤسسات، يجب النظر فيه متفرقًا كما أن له مظاهر متفرقة، وكما أنه لا ينشأ بالضرورة بفعل الاتفاق عليه، إنما هي مظاهر متباينة يتلبس بها أصحابها استقواءً أو قلة اكتراثٍ أو مغالبةً أو خضوعًا لابتزازٍ مادي أو مجاملةً أو سوءَ ظن أو غير ذلك؛ وليس الواجب أكثر من تحليل أسبابه والسعي في إبطالها وجدولة نتائج ذلك بتتبع مظاهر السلوك بين آنيْن وتقييم العمل نجاحًا وإخفاقًا.

كان تصاعد التمرد العام وتزايد أجنحته وتعاضدها بعد حوادث ديسمبر[108]وإلي نهاية نصف الربيع الثاني حاكمًا بغياب أي نيةٍ لمواجهةٍ مدروسة فضلًا عن توفر خطة عمل يمكن جدولتها وتقييم نتائجها.

[108]صدر الإعلان الدستوري الشهير في نهاية نوفمبر وتلته مظاهرات قصر الاتحادية التي أخرجت الشرخ الإسلامي الليبرالي إلي العلن ونفخت في نار الدولة المتمردة بقصدٍ أو بغير قصد.

ثانيًا: تعظيم العامل النفسي:

لا يكون ذلك إلا بحسن تقدير أثره والوقوف علي محله، فإن وقع ذلك عُلم أن له دورًا عظيمًا في تعجيل الحسم أو تأخيره وإن لم يعمل فيه عملًا مباشرًا؛ ووسيلته حسن الاستفادة من المكاسب، بالترويج لها و الاستقواء بها ولو تحققت من دون جهد وبتقدير خارجي وكلفة مرفوعة؛ وذلك أمر أهمل جدًا بعد **الثاني عشر من أغسطس** حيث كانت مضاعفة الحدث أمرًا ممكنًا ولو سلِّم أنه كان هزلًا لا حقيقة له، لأنه هيأ مناخًا مثاليًا لمعاودة الإطاحة والاستبدال كان يسمح- لو وقع- بتعميمه علي الكافة رؤوسًا وأفرادًا بما للحاكم من شرعيةٍ تنفيذية في العزل والتولية؛ ولم يكن تمكين النظام بردع مقوماته الطامحة ردعًا مباحًا بالشرع والقانون بدعًا في تاريخ الحكومات والدول، وعبد الناصر غير بعيد، ومصاير رجال مجلس الثورة ذاته- عدا رجلين أو ثلاثة- لا تخفي علي أحد، دعك من مصير أبي عبد الله الداعي أو أبي مسلم الخراساني.[109]

لا تثريب علي فوت جنايةٍ محرمة، لكنه أيضًا لا عزاء لضياع فرصٍ كانت الهزيمة النفسية فيها لتعمل عملها في تحييد مراكز قويً ذات بأسٍ شديد- وهنت مراتٍ في أعين مؤيديها- لو صادفت منتهزًا غير هيَّاب.

ثالثًا: معرفة نقطتين:

1-نقطة اليأس والانسحاب: وذلك أمر واجب ولو لم يخرج عن حيز المعرفة النظرية، لأن

[109]أبو مسلم أعظم دعاة نقل الخلافة إلي العباسيين علي الإطلاق، ولي خراسان حتي إذا استتب الملك لبني العباس استدعاه أبو جعفر المنصور- عام 137- فقتله بين يديه، وأبو عبد الله الشيعي ليس أقل منه أثرًا، لكن في إنشاء الخلافة الفاطمية من العدم، وقد بادره المهدي فقتله- بعدما بايعه بالخلافة- عام298. انظر ترجمة الرجلين في "البداية والنهاية": (313/13)، (772/14) علي الترتيب.

المعرفة وحدها تفي بأن يتربص المخفِق بالنتائج بحيث لا يفجؤه وقعها، فلا يكمل بعد بلوغ تلك النقطة عمله إلا علي وجلٍ وتربصٍ وحذرٍ إن قرر البقاء، أو لم يجد للهروب سبيلًا.

2-نقطة المخاطرة الممدوحة: نقطة لا تفي عندها التقييمات بوجوب البقاء أو الانسحاب، وإنما هي حال مبهَمة ونتائج متأرجحة، وهي نقطة لا يحسن النظر فيها عند بلوغها إلا عبقري، يجمع الخيوط إليه ثم يزن ويوازن، ويتقدم ويتأخر، حتي يدرك هدفًا مضمونه حتمية الخروج إلي نقطة نورٍ في أقرب وقتٍ ممكن.

البديل المخوف:

إن المخاطرة بنوعيها تتوسط بديلين: فهي مسبوقة بخيارٍ يرفع كلفة الولوج، متلوَّةٌ بخيارٍ يرفع كلفة الاستمرار؛ فذانك برهانان يدفعان كون الاضطرار حجةً لملابسة نوعها الرديء.

أمَّا الأول فما أشيرَ إليه أول المبحث وهو خيار **التفكيك والتركيب**: كان الإقدام عليه يتطلب إجراء فحصٍ دقيقٍ كلما بولغ في دقته خفت مؤونة النقض وتكاليف الإعادة، لعلها نفس الدقة التي عمي عنها آخرون فكلفتهم "قصور" عددًا يَقصرون عليها من تُمِضُّهم حريته من الخلائق.

إن العجز عن النقض والولع بالمجازفة يتناسبان تناسب عكس، وكلما زاد الثاني واشتد أمكن التبرير للأول والجدال عنه والاحتجاج له، ولولا ذلك لما كان للدفع عن إمكان النقض مكان في البحث فالاستدلال للبدهيات قبيح. وليس الظن أنْ تمارَي في شرعية النقض أقوام، فقد تلبَّسوا بشيءٍ منه، وإنما الظن أنه كان أمرًا مخوفًا متهيَّبًا مجهول المورِد والمصدر، والإنسان عدو ما يجهل، وفي التنزيل: ﴿**بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه**﴾ [110]، وفيه

[110] يونس: (39)

أيضًا: **﴿حتي إذا خرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفًا﴾** [111]، وفيه: **﴿لكل نبأٍ مستقر وسوف تعلمون﴾** [112]، وفيه غير ذلك.

إن الخوف من مغبة تفكيك المؤسسات القديمة مبنيٌّ علي ضعف النظر في ماهية التفكيك وطرقه ووسائله، وهو أمر كان يمكن تلافيه بإحالة أمر كل مؤسسةٍ إلي أفراد من داخلها يتولون ذلك موالاةً للحكم الجديد وأهدافه أو وصولًا إلي مآرب شخصية؛ وتلك خطة لا يمكن التثريب عليها إلا بزعم خلاء المؤسسات جميعًا من هؤلاء وهؤلاء، كيف والناس أهل هويً أو ديانة، لا يخرجون عن هذا الحد، ومن لا يمكن إزاحته من الفاسدين بصالحٍ قَوِيٍّ يمكن أن يزاح بمثله ثم يُصنع بالأخير ما صنِع بالأول قبل أن تتشيع له أشياع تمنعه وتعصمه؛ وتلك طريق مفضية إلي حلحلة أي مؤسسةٍ وإخضاعها مهما كانت عتيَّةً أو راسخة.

وأما الثاني فيأتي الاحتجاج له في مبحثين من الفصل الثالث يبحثان **حكم الدخول في معركةٍ خاسرةٍ، ووجوب إيقاف كرة الثلج**؛ وهذا تمهيد له علي عتبة مبحثيه:

إن التسوية بين الاستسلام المهين والانسحاب المخطَّط سوء نظر، فليست المعارك إلا كرًا وفرًّا، ومن قصرها علي نصفها الأول فقد همَّ بشيءٍ آخر سوي الحرب، وقد خرج عن حيز التفكير في صراعٍ له طرفان.

لقد انتهت معارك أكتوبر بما انتهت إليه لأن الآمر الناهي في حينه ضاق عقله أن يعي أن الانسحاب المخطط أولي من شطط المجازفة، ولم يأنف رئيس أركانه أن يلوك عرضه علي الشاشات غير آبهٍ بما سلف من طردٍ وسجنٍ، وحمَّل شهادته للعالمين، وزعم أن ذلكم

[111] محمد: (16)

[112] الأنعام: (67)

الانسحاب "المخطط" الذي لم يكن لو قدِّر له أن يكون في حينه لكان للصهيونية اليوم شأن آخر.

إن أهم شروط الانسحاب توقيته، وأن يقوم به القصد لا الإلجاء، فلا يسبق إلي فرضه سابقٌ طوقت أنامله زناد البندقية، وهمَّ بما لم ينل؛ وقد تقدم عرض المطيع الاعتزال والتخلي عن الخلافة لصالح المنتفعين ببقائه من البويهيين، ولو فعلها واجتمعت كلمة العباسيين علي ذلك لكانت أول قاصمةٍ يرمي بها القوم ويفضحهم ويجاهر بالموقف السُّني منهم أمام العالمين وأمام رعاياهم من السنة، لكن البيت العباسي حينها كان أضعف من أن يتفق علي مجازفةٍ لا تلين مبدءًا ومنتهًي بدون عبقريةٍ طاغيةٍ وتوكلٍ علي الله مطلق.

ومن قبل المطيع العباسي قد نزَّه ثلاثة من المبايَعين بالخلافة العظمي أنفسَهم عن أن يتولوا الأمر بسيادةٍ منقوصةٍ لا تمكنهم من المغالبة والاستعلاء بما ينبغي أن يكون علي الوجه الذي يرضونه فقرروا التخلي لغيرهم أو رد الأمر شوري كان أولهم الحسن بن علي، وحسبه بتنزهه عن معاقرة واجبات الخلافة بسيادةٍ منقوصةٍ أن يسميه النبيﷺ سيِّدًا، ولله ما أجلها من سيادة![113] ثم كان الثاني معاوية بن يزيد، وقد نبذها لهم لما رأي ضعفه عنها واقتتال الناس عليها،[114] وثالثهم عمر بن عبد العزيز، وقد خطب الناس فخلع ما ألبسه عهد سليمان بن عبد الملك- علي غير رغبةٍ من الأمويين- وردَّ الأمر شوري كأنما يستعلي

[113] في البخاري: كتاب الصلح، ح2704(269/2) عن أبي بكرة: "رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺعلَى المنْبَرِ ، والحَسَنُ بنُ عليٍّ إلى جنبِهِ ، وهوَ يُقْبِلُ علَى الناسِ مَرَّةً وعليهِ أخْرَى ، ويقولُ: "إنَّ ابني هذا سيدٌ ، ولعَلَ اللهَ أنْ يُصْلِحَ بهِ بينَ فِئَتَينِ عَظِيمَتَينِ من المسلمينَ"."

[114] هو حفيد معاوية بن أبي سفيان، وقد ولي شابًّا، واختلف في سنه يوم توليته، ولم يمكث طويلًا راجع "البداية والنهاية"(663/11)

بسلطان الله أن يحكم بغير سيادةٍ تامةٍ لا مراء فيها فبايعه الناس كافة.[115]

ومن قبل هؤلاء جميعًا يعلن الصديق رأيه في قيادة الأمة في غير خوف فيقول في حق المانعين: "والله لو منَعوني عِقالًا كانوا يؤدُّونَه إلى رسولِ اللهِ ﷺ لقاتَلتُهم على مَنعِه.."[116]، وأي حقٍّ في إراقة الدماء لعقالٍ إلا أن يكون قصده أنه لا يسعه أن يسوس الناس بغير سيادةٍ تامةٍ، وأنهم لا يسعهم إلا أن يقروا بها؛ وما ضربُ عمرَ سعدًا بن أبي وقاص بعصاه علي الملأ حين يغالب فيتخطي الناس إلي عمر إلا من شجون حديثنا، وقد كافحه بقوله: "إنك أقبلت لا تهاب سلطان الله في الأرض. فأحببت أن أعلِّمك أنّ سلطان الله لن يهابك."[117] ولسنا مبالغين لو قلنا إن ردًّا غير متحفظ لو غلب سعدًا- هنالك- لما شقَّ علي مثل عمر أن ينخلع من الخلافة جملة!

وليدفع دافع بأن البحث قد أفضي إلي لملمة رواياتٍ تاريخية ومرسَلاتٍ لم تطلها أقلام نقدة المحدثين والمحققين، وأنه سلَّ من سياسات الأصحاب ومَن دونَهم سيوفًا من ورق، لا تقطع ولا تصلح للحجاج والمصاولة!

نعم.! هي كذلك.! فدعك منها.! ودعك من حديث السيادة وأباطيله.! ودعك من آرائهم في

---

[115] ذكر ابن كثير من خطبة عمر: "أيها الناس! إني قد ابتليتُ بهذا الأمر من غير رأي كان مني فيه، ولا طلبةٍ له، ولا مشورة من المسلمين، وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي، فاختاروا لأنفسكم.." ، البداية والنهاية (174/9)

[116] البخاري: كتاب الاعتصام بالسنة، ح 7284(360/4)

[117] أخرجه ابن سعدٍ في "الطبقات"(267/3)، وعنه في"كنز العمال"(564/12) برقم35768، ولم يكن بين عمر وسعدٍ ما يريب، وهو الذي أثني عليه بقوله لابنه: "إذا حدثك شيئًا سعد عن النبيﷺ فلا تسأل عنه غيره"، البخاري: ح202 (86/1)

الانخلاع عن الإمامة وممن أباح أو حظر[118]؛ ودعك من قياس صراع اليوم علي صراعات القرون الأولي.! ودعك، ودعك.. لكن؛ قل لي بربك: أو يطمئن قلبك لحديثٍ آخر ترويه عن قومٍ آخرين ؟!

۞ ۞ ۞

[118] ذكر الجويني اضطراب العلماء في ذلك، وأدارها هو مع مصلحة الأمة حيث كانت، وتفصيل رأيه وأدلته في "غياث الأمم"، ص: (99:97)

المبحث الرابع

"ترويض الشَّرِسَة"

المتشاكسون في الجمهور:

﴿**ضرب الله مثلًا رجلًا فيه شركاءُ متشاكسون**﴾[119]، هذا هو الأصل: أن يشرِك رجل فتتنازعه الشركاء، هذا يُحِل له وذلك يُحرِّم عليه، هذا يدعوه إلي شيءٍ وذلك يزعُه عنه وينفِّره، فذلك تشاكس الشركاء فيه، وإن ميلاد أنظمة الحكم حال تصنع التشاكس وتفرضه، لكن في الجماهير؛ بيان ذلك أن الخروج عن حال التمكن والاستقرار إلي احتدام الصراع واضطراب موازين القوي يعني أن الجمهور في برزخٍ بين التيارات، وأنه مستمسَك لسائر الأيدي المضطربة، كلها تتناوشه أو تتشاكس فيه. فماذا لو كان للجمهور دور في إنشاء الصراع أو انفرد جملةً بإنشائه؟ إن للتشاكس فيه حينئذٍ أهمية كبري وخطرًا عظيمًا، ثم ماذا لو كانت الجماهير- علي عكس ما عبر النص- متشاكسةً في الشركاء؟

معني الأخير أنها لم تقرر في الشركاء قرارًا، ولم تطمئن لشريكٍ فتسلم له دون الباقين- ﴿**ورجلًا سَلَمًا لرجلٍ**﴾[120]- إنما تتنازع طوائفَ من الشركاء طوائفُ من الجماهير فتغري وتطمعُ ولا تُنيل. فقد آل الأمر إلي تشاكسٍ مركَّبٍ أو تشاكسٍ متبادلٍ.[121]

كان الفوز بالجمهور معلَّقًا علي شرطين إذن، وإن شئتَ فمعلّقًا بمآلَيْ تشاكُسَيْن: بيانه أن للفوز في النزاع الأول شرطًا هو اختزال الشركاء في قطبين ليسهل علي الجمهور حسم

[119] الزمر: (29)

[120] تتمة الآية السابقة.

[121] وهو كذلك في الصراعات السياسية ولا شك فإن لكل طرفٍ مصالحه التي يصطرع عليها ولكل طرفٍ أهميته التي يُتنافَس عليه لأجلها.

التنازع بالميل إلي أحدهما؛ وأما شرطه في التنازع الثاني فتوجيه الجماهير إلي أحد الشريكين ولابد؛ وإن الخسارة تحتم أن نفترض تخلف أحد الشرطين أو كليهما[122]؛ لقد اختُزِل الشركاء فترةً غير طويلة[123] ثم تفكَّكُوا أقطابًا عديدة، وتمزق هوي الجمهور بين الجميع، ثم إنه لم يُبذَل في توجيههم جهد يذكَر، ووراء هذا الأخير متأمَّل وشيءٌ من التعليل في المطلب التالي.

توجيه الجمهور حقٌّ أم نزعةُ استبداد؟

إن الحظر والإباحة هنا سيناقشان وفق قواعد الديمقراطية النظيفة، أو الديمقراطية المطْعَمة بالإسلام، كما شاءوا أن ينهجوا أو شاءت لهم حظوظهم من التاريخ؛ فأما الديمقراطية فإن الحال في الدول التي استبدت بدساتيرها تشهد بسيادة الشعب سيادةً مطلقةً من كل قيد، فليس شيءٌ يمكن أن يقيد النخب الحاكمة أو الطامحة إلي الحكم عن امتلاك أدوات التأثير والتوجيه وصناعة الرأي، وليس من الديمقراطية هنالك أن يعتبر تزييف الوعي والتلاعب بالعقول عملًا غير ديمقراطي، كيف وهو يتم بما تكفله الديمقراطية من وسائل وما تمنحه من حريات.[124] ولم يكن الحكام الجدد بمسيئين إليها أو محرفين أو مبدلين لو سلكوا نفس مسالك أهلها ومُبدئيها.

---

[122] علي المجادل في خسارة الجمهور هنا أن يراجع كيف أخفقت محاولتان للانقلاب العسكري في فنزويلا عام 2002 وفي تركيا عام 2016.

[123] راجع مظاهر الاختزال في أحداث تبدأ من جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية، وتنتهي فعليًّا بمظاهرات الشرعية والشريعة في محيط جامعة القاهرة أول ديسمبر 2012، وإن استمر الاختزال أو التوحد الإسلامي قولًا وادعاءً إلي ما قبل السقوط بأيام.

[124] نشرت جريدة الشروق المصرية علي موقعها الخاص بتاريخ 2014/4/24 ما يلي: "«الدستور يحمي كذب السياسيين؛ لأنه تعبير عن عقيدتهم».. هكذا أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، في حكم تاريخي أصدرته يوم الثلاثاء الماضي. وقالت مجلة «نيويوركر» الأمريكية "إن المحكمة العليا ألغت بذلك قانونًا صدر في ولاية أوهايو كان من شأنه معاقبة الكذب إذا مارسه رجال السياسة في إعلاناتهم اثناء

وأما وفق قواعدِ ديمقراطية جري تهذيبها وتشذيبها وطمس شيءٍ من ملامحها تحت **"ضغط"** مَن كان له "ضغط"، فإن الاحتجاج بما أُلحِق بها من قيودٍ شرعيةٍ سوغها الاجتهاد لتحريم سَوْق الجمهور إلي تأييد نظام حكمٍ شرعي سوَّغه نفس الاجتهاد أمر عجيب! وكان **"للمطعِّمة"** في عمر- رضي الله عنه- أسوة، وقد سلك إلي توجيه الجماهير وتجنيبهم مغبة العصبية والتغرير وانقسام الولاء مسلكًا عجبًا، فقد أباح لنفسه وسنَّ للتابعين من بعده أن يفرض حظر سفرٍ علي كبار الصحابة، الأمر الذي عكسه عثمان- رضي الله عنه- فكان ما كان، وهو أمر لو صح عن عمر لكان حجة عند من يحتجون بسنة الراشدين، ولو لم يصح لم يخرج عن أن يكون من تقييد المباح- بالبراءة الأصلية أو بإذن لم يتقدمه منع- بمصلحة معتبرة هي حجز المجتمع الإسلامي عن أن تتفرق كلمته وتتوزع عصبيته لطوائف ممن لا يملك حديثو عهدٍ بدينٍ أنفسهم إذا جاوروهم أن يتحزبوا لهم ويدعوا إليهم ويجتمعوا حولهم.[125]

وقد احتفي بتلك السياسة صاحب *"محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية"*، وقال في معرض مقارنته بين حزم عمر وتحبُّب عثمان: "كانت روح عمر تخفيف الرؤساء وذوي الرؤوس النابغة فلا يجدون سبيلًا إلي نزاعٍ أو شر"[126]، وليس تخفيف الرؤوس عند التأمل إلا توجيهًا للجماهير المخوفة إلي رأسٍ واحدٍ لا يختلفون عليه ولا يبغون به بدلًا ولا يرغبون عنه

حملات الدعاية". وقالت المحكمة في حيثيات الحكم: "إن أي محاولة لتقييد أو معاقبة سياسيٍّ بسبب كذبه هو انتهاك دستوري لعقيدة مارسها السياسيون لعقود طويلة"."

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24042014&id=76dffe25-a5f7-46b2-927d-b957900dacc6

125 أفاض الطبري في نقل رواياتٍ عن عمر تفيد ما ذُكر، منها قوله: "كَتَبَ إِلَيَّ السَّرِيُّ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ سَيْفٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَطَلْحَةَ، قَالا: فلما ولي عُثْمَان لم يأخذهم بِالَّذِي كَانَ يأخذهم بِهِ عمر، فانساحوا فِي البلاد، فلما رأوها ورأوا الدُّنْيَا، ورآهم الناس، انقطع إليهم من لَمْ يَكُنْ لَهُ طول وَلا مزية فِي الإِسْلام، فكان مغموما فِي الناس، وصاروا أوزاعا إِلَيْهِم وأمّلوهم، وتقدموا فِي ذَلِكَ فَقَالُوا: يملكون فنكون قَدْ عرفناهم، وتقدمنا فِي التقرب والانقطاع إِلَيْهِم، فكان ذَلِكَ أول وهن دخل عَلَى الإِسْلام، وأول فتنة كَانَتْ فِي العامة، ليس إلا ذَلِكَ." وقد قرر محققا تاريخه ضعفها. انظر "ضعيف تاريخ الطبري" (585-86/8)

126 محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، محمد الخضري بك (31/2)، وقد تناول المسألة بشيءٍ من التفصيل عبد الوهاب النجار في "الخلفاء الراشدون"، ص: (300:296).

حولًا، وهو عمل لا يلام عليه حاكم إلا إذا ليم علي بقائه في الحكم، أي أنه يكون حرامًا إذا كان تقويةً ودعمًا لمن حرمت ولايته ووجب عزله لأي سببٍ كان وإلا فلا.

"**لقد ضلوا عن ذلك أو عجزوا عنه**"؛ ليكن حقًّا، لكنَّه ليس يُعذَر بعجزه من لم يُعذَر بجهله، كيف وقد أودي بعاجزٍ عجزُه، وأسلم جاهلًا جهلُه، وليس في حكم الزمان أن يتريث أو يتجاوز.

"**لا؛ ما ضلوا ولا عجزوا: أتؤسِّس علي غير أساسٍ ثم تخْبُكُ مطلبًا لتحكم فيه بما تشاء؟**"

أوشكنا..

ألا أيهـــا البـــاغي الـــبرازَ تقـــرَّبْنْ أسـاقِكَ بالمـوت الذُّعـافَ المقشَّـبا!!

أوشكنا أن نخفف علي القارئ وأن ننفِّس عنه بين يدي مبحثٍ وعرٍ طويلٍ يتلو لكنّ قدر الله غالب: بل عجزوا أو ضلُّوا! وإليك مثالًا يكشف لك كيف يجب أن يكون توجيه الجماهير في قضيةٍ ما لتقيس عليه سائر ما يشتبه عليك من أمثلة تزعم أنه جري فيها توجيههم لما ينبغي علي الوجه الذي ينبغي.

لنزعم أن مجتهدي عصرٍ من العصور أجمعوا علي وجوب إسقاط دولةٍ ما حاكمًا وحكومةً، ولنزعم أنهم اجتمعوا علي وسيلةٍ مباحةٍ من كل وجه **كتفريغ الجهاز الإداري** الذي هو عمود "فقر" كل دولة والذي من دونه لا يكون للدولة وجود علي أرض الواقع[127]، ولنزعم أننا أمام طائفةٍ مؤمنةٍ بحجيَّة إجماعهم وصحة مسلكهم وتريد توجيه جماهير لا تعرف البكاء علي الأجور، فما المطلوب منها؟

[127] يقصَد بالجهاز الإداري هنا معني أوسع من المعني الاصطلاحي للإدارة يشمل كلَّ مكوِّنٍ يحفظ كينونة الدولة وبقاءها بنسبةٍ ما ولو كان طبيبًا في وحدةٍ صحيةٍ نائيةٍ يتكفل بعلاج خمسةٍ أو عشرة، ويقصد بتفريغه تخليته عن قوته ووقوده- من العاملين والإداريين- اللذين يحولان دون ثورة الجمهور وتهوره بما يقدمان من خدمات مستمرة يرضي بها الجمهور عن الحكومة القائمة أو تقنعه بالسكوت عنها إلي حين.

1-تقييم قدرة الجهاز الإداري العام وأثر كل مكوِّن من مكوناته في بقاء الدولة تقييمًا دقيقًا لتحديد نسبة التفريغ اللازمة للإسقاط.

2-اختبار قوة الوسيلة قبل توجيه الجمهور إلي التوسل بها، وهو في مثالنا أمر عسير بعض الشيء إذ يتطلب إجراء أمرٍ شبيه بالاستفتاء العام- علي أيّ طريقةٍ صالحة- لمعرفة عدد القادرين علي الاستجابة للتفريغ- أو التخلي أو الاستقالة أو الإضراب- قدرةً تتأيد بوجود مصدر دخلٍ بديلٍ يقوم بهم خلال أقصي مدة تفريغ محتملة.

3-المقارنة بين نتائج البندين الأول والثاني لتحقيق التطابق أو المفاضلة بين النسبة المنشودة والنسبة المتوقعة، فإن كانت نتيجة المقارنة قصور الثانية عن الأولي وجب الإعراض عن الأمر جملةً من أساسه، وإن ارتفعت النسبة المتوقعة عن اللازمة جاز البدء في التوجيه بوسائله.

4-ضبط عملية التوجيه بالضوابط التي سبق تقييدها في قيادة حركة الجماهير بشكل عام وأهمها:

أ-عدم الاغترار بالانفعالات العاطفية والاستجابات اللحظية وتقييم الانفعال الإيجابي الحقيقي تقييمًا دوريًا لتحديد الموقف من الاستمرار أو التراجع كل حين.

ب-نقل حقائق سير التفريغ وآثاره الناشئة إلي الجماهير نقلًا يفي بتوجيهها نحو الصواب ويسمح لها بالمشاركة في التوجيه ذاتِه سلبًا أو إيجابًا حسب ما تبصره من نتائج وحاصلات.

ج-تقييم الجهود المحتملة والمبذولة لعكس عملية التوجيه من أعداء الفكرة تقييمًا يفي بالتنبؤ بالنتائج قبل ملابستها.

5-تحديد وسائل التوجيه اللازمة والمتاحة قبل الخوض فيه وقيمة كل وسيلةٍ وأثرها في نجاح العمل وقدرة الطوائف الموجّهة علي تحقيق أقصي استفادةٍ ممكنةٍ من وسائلها.

لقد وضعنا خمسة بنود تشبه القوانين تحتاج من المنازع في المسألة أن يمثل لها بما يستطيع من صور يمكن تخيلها داخل المثال المضروب لتفضي به إلي إدراك المعني الحقيقي للتوجيه والذي نجادل اليوم في حضوره في المرحلة محل البحث أو غيابه.

المبحث الخامس

إنكار الذات أم إنكار الواقع؟[128]

إن الجدال في الأخلاق أمر عسير، كيف ولو اتخذها المجادل ردءًا، واصطنع منها درعًا ومتكأً، فجعلها عمادًا للسلوك وأساسًا للمذهب والتوجه، وأقامها حجةً لسلامة القصد وصحة التصرف، وعزف بتسليمه بها عن أن ينازع نفسه فيما أتي إن كان شينًا أم مكرمة؛ لكنا نقدم بين يدي الجدل قربانًا من الجدل، نتوسل به إليه، ونخفف به شيئًا من وقعه، ونُبطِّئ عاجلًا عن دفعه، فنسأله أتقبل أن يحتج المفلس لإفلاسه واستجدائه وتسوله بجُوده وكثرة تصدقه، أم تقبل أن يحتج العزب إذا ما استولد قبيحةً أو شمطاء أو ذات فالجٍ بحيائه أن يرجع عنها بعدما أتاها خاطبًا فرأي ما لم يتوقع؟ أوَ تقبل أن يقري الرجل ضيفه ببعض نسائه إحسانًا واصطناعًا، ويحمِّله في الرحيل بعض أبنائه ذكري ومتاعًا؟ أم تقبل أن يتماوت الناس في مِشيتهم تواضعًا، ويتهارشون في الطرقات كالحمر بشاشةً وتفكهًا، وينامون وأبوابهم مفتحة ثقةً وحسنَ جوار؟

إن حجة هذا المبحث أن بعض الدعاة قد اتُّخِذوا مركبًا إلي مُلكٍ لن يَحلوا فيه أو يَعقِدوا، ولن يُعطَوا ولن يُستشاروا، فمنعهم إنكار الذات أن يرتابوا في الراكبين، وأبي عليهم حسن الظن أن يشترطوا علي المتوسِّلين، واستقامت لهم بذلك حجة لإعانة الراكب والمتوسِّل أو السكوت عنه إلي حين؛ وإن حجته أيضًا أن الحاكم الجديد قد أتيح له أن يهذِّب شيئًا من شوكة الإعلام الفاسد فأبي، وعُرِض عليه أن يعان بقوةٍ فأغراه إنكار الذات بمصرع ثالث

[128] جاء في الحديث: "إنه لا ينبغي للإمام إذا انتهي إليه حدٌّ إلا أن يقيمه"- السلسلة الصحيحة (181/4)، برقم: 1638- فإن العفو عنه بعد أن تبين في إقامته حق الأمة في ردع المجرمين إنكار للواقع الموجب له أو غفلة عن حيثيات وجوبه من أساسه.

الراشدين، وأنَّي له به![129]

ثلاث حجج وثلاث حوادث:

لقد طُوي ذلك النصف الآخر من الربيع باختياراتٍ لا تُخفي شناعتُها صدورَها عن ذلك الخلق الحسن، وقد عصمنا أثره السَّيئ أن نُعيِّر بالجدال فيه اليوم، وسنعرِض هنا لثلاث حججٍ في ثلاث حوادث قلَّ أن يكون لها نظير في تاريخ المسلمين، نفذ فيها جميعًا إنكار الذات، فصنع منها سمطًا بدا للناس من لآلٍ وبدا لنا من خبال!

أما الحادثة الأولي فانتهت بعزل رئيسٍ ووضعه رهن الإقامة الجبرية، وأما الثانية فانتهت بعزل سلطانٍ وطرده من عاصمة ملكه، وأما الثالثة فانتهت بحصار دار أحد الخلفاء وقتله، والعجيب- فوق ما يغري به السِّمط من عجب- أن ما تبعها جميعًا من فسادٍ ونكباتٍ طالت الأمة كلها أضعافُ ما تعفف عنه المنكرون لذواتهم فيها بإجماع أهل الكفر والإسلام قاطبةً!

إن أحدًا لا يمكن أن ينكر ما خلَّفه سقوط نجيب، أو عزل عبد الحميد الثاني، أو مقتل عثمان بن عفان- رضي الله عنه- ؛ لكن أحدًا لم يتوقع أن سوء النظر في الحوادث الثلاثة متبعُها بحادثةٍ رابعة يتلوها من الفساد والنكبات ما تلا أخواتها أو يزيد.

إن خواء النفس من خلقٍ كريمٍ كالتواضع بلية كبيرة ولا شك، لكنَّ استبداد التواضع بالنفس استبدادًا ينسيها محلها من الوجود وموقعها من التاريخ بلاء أكبر لم يدرك قدره إلا

[129] أما أمر الدعاة فمن شواهده المشهورة أمور تبلغ درجة الهزل كوضع صورهم علي لافتات الدعاية دون علمهم- انظر ملحق كواشف البحث- وأما إنكار الدفع ولو "رأيتم دمي علي بلاط القصر"، وحادثة رفض عرض بعض القضاة استدعاءَ "سحرة فرعون" من الإعلاميين ومحاسبتهم، فأمران وقفتُ عليهما هنالك واجتهدتُ أن أسعِف القارئ اليوم بمصادرهما فلم أُوفَّق؛ وعلي كلٍّ ففي شهادة يوسف ندا علي رفض اقتراحهم إمداد القصر بأي قوة ما يكفي، وهي في الدقيقة العاشرة من حواره علي الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=v7xEPxip5JI&t=598s

امرؤٌ أباح لنفسه أن يطأطئ رأسه تواضعًا فقُطِعت لفعلته رؤوس المسلمين. لقد أفاق اللواء نجيب علي وقع ذلك فأبصر موضع قدمه فلم يشقَّ عليه حينئذٍ أن يقول: "أنا والديمقراطية انتهينا في لحظةٍ واحدة"[130].

لقد عاد إلي الرجل رشدُه قبل موته فكفانا مؤونة التثريب؛ تفصيل ذلك أن الصراع قد أفضي بطرفيه إلي نقطة أقرب إلي الحسم من كل نقطة، فقد أثارت مظاهرات الثامن والعشرين من مارس 1953 مدفوعةُ الأجر حفائظَ ذوي الحفائظ من ضباط الجيش، فاجتمع في بيت نجيب طوائف من جميع الوحدات، وكان علي رأسهم **أحمد شوقي قائد حامية القاهرة،** كلهم ينتظرون أمر الرئيس **باعتقال مجلس قيادة الثورة** وإنهاء الجولة لصالح العدل والحق؛ لكن نجيب لم يفعل، ولندع له تتمة الحديث: "وعندما انتهت المناقشة مع الجميع أيقنت أنني أمام أحد أمرين إما استخدام القوة العسكرية وإما الاستقالة، وأحمد الله أنني اخترت الاستقالة فقد جنبت البلاد الانقسام لكن في نفس الوقت بعد مرور ثلاثين سنة أعترف أنني أخطأت فلو كنت قد واصلت الصراع ولم أنسحب منه تحت أي شعار براق أو عاطفي أو أخلاقي ما وقعت مصر في المصيدة العسكرية ولكانت قد تجنبت دفع الثمن الباهظ الذي دفعته من حريتها ومن دماء أبنائها في داخل السجون والمعتقلات."[131].

وافتُعِل قبلُ في استانبول حوادث مشابهة في الثالث عشر من أبريل 1909، حُركت فيها عصابات مشابهة ليسفكوا الدماء باسم حماية الشريعة وليُنسَب ذلك إلي المكور به من آل عثمان، حتي يجد الجيش الثالث العثماني- جيش الحركة- المتحرك من "سلانيك" مدعومًا بشذاذ الآفاق من كل حانقٍ وموتور حجةً لدخول استانبول ليُنجد السلطان ويحقن

[130]مذكرات محمد نجيب: "كنت رئيسًا لمصر"، ص: (266)

[131] السابق، ص: (63-262)

الدماء![132] لكن قادة الجيش الأول حول قصر "يلدِز" كان لهم رأي آخر.

لقد أدركوا حقيقة ما يُكاد للرجل فعرضوا عليه أن يفتحوا مخازن السلاح للجند وأن **يصدر أوامره للجيش الأول** الرابض في العاصمة ليشتت تلك الشراذم التي اختلطت دياناتها ومرجت عهودها، لكن عبد الحميد فاجأهم جميعًا فقال: "لا يجب لأجل شخصٍ واحد أن يذهب ألف شخص"[133]، ثم أتي بعجيبة أخري فأخذ القسم من قادة الجيش وعلي رأسهم ناظم باشا ألا يطلقوا النار ضد جيش الحركة[134]، وأمر بجمع السلاح من عسكره؛ وعلي العكس من نجيب لم يخجل الرجل أن يدوِّن في مذكراته حجته لما فعل غير آبهٍ بما نكتب اليوم عنه: "لم أرغب في أن أريق دماء جنودي، كنت أري أن الأمة لم تعد تثق بي"[135] وتلك حجة عجيبة احتج نجيب في مثل موقفه لمثل قراره بنقيضها، ورأي أن لا حاجة للسلاح ما دام الشعب معه!

لقد تصوراه صراعًا شخصيًّا أريد منه التخلص من رجلين فهان عليهما أن يكون، ولماذا لا يهون وقد أنكروا ذواتهم إلي أبعد حد. ثم لم يفت الرجلين أن يخلفا وراءهما دلائل وإشارات يمكن للبحث اليوم أن يقف بها علي **معالم التفكير** الذي سوغ تلك القرارات في حينها، ولعلها ليست الأخيرة أن تهدَي للقارئ "إشارة" أظهر بها الرجلان معًا كم كان العزل

[132]انظر "الدولة العثمانية المجهولة"، ص (458). كانت فلسفة الحوادث المفتعلة واحدةً في البلدين: فكما خُطط لإغراق عبد الحميد بإتحاديين يزعمون أنهم أنصار الشريعة عاثوا في استانبول حرقًا وقتلًا، خُطط لإغراق نجيب بمظاهرات منتفعين من هيئات النقل يزعمون أنهم أنصار الثورة والجيش ضد الأحزاب والديمقراطية عاثوا في القاهرة فسادًا لإرغام نجيب علي تأجيل كل مظاهر الديمقراطية.

[133]مذكرات: "والدي السلطان عبد الحميد"، عائشة أوغلي، ص: (234)

[134] الدولة العثمانية المجهولة، ص: (460)، وموسوعة يلماز أوزوتونا (182/3)

[135] مذكرات السلطان عبد الحميد، ص: (194)

أمرًا يسيرًا في جانب ما تعرضا له من مهانةٍ بعد العزل[136]؛ وهل ذلك إلا دليل آخر علي أن عمق استحواذ الذات علي العقل قد أودي بهما حتي صارت الإهانة الشخصية أمرَّ في حلقيهما من نكبة الأمة جميعًا في الإطاحة بهما؟

وأما صاحب الدماء الزكية- رضي الله عنه- فلسنا نحتج للإعراض عن سياسته والعزوف عن مذهبه بإخراج العقاد إياه من زمرة العباقرة[137]، ولكن طول النظر في **"يوم الدار"** وما تَقدَّمه من نصوصٍ مرفوعةٍ تنبئ عنه، وما صح فيه من رواياتٍ تاريخيةٍ وآثارٍ لا تدع منفذًا للتوهم أن ثمت فتنةً لا يُدري فيها مبطلٌ من محقٍّ، أو خليفةً مخذولًا ضاقت به السبل وتقطعت الأسباب، أو نازلةً كشفت عوار التشريع وعجز المجتهدين[138] حملنا أن نقطع أنه أمرٌ أراد الله أن يُمضيه علي خلاف سنن العقل والتشريع، ابتلي فيه عثمان كما ابتلي **الخليل** بالذبح، وحَمَله علي التسليم لما أريد به إفضاءٌ سابق من النبيﷺ بسرٍّ يكون ورؤيا متأخرة[139]؛ وعليه فقد قامت لنا بظاهر الأمر حجة كالتي قامت لعثمان بباطنه، وجاز لنا بما

---

[136] يمكنك مراجعة الفصل الرابع عشر كله من مذكرات محمد نجيب وكيف كان كل ما يرجوه يوم عزله أن يعاملوه كما عاملوا الملك فاروق. "كنت رئيسًا لمصر" ص: (349)؛ ويمكنك تأمل الحال المستحوذ علي عبد الحميد يوم الانقلاب وهو يفتش القصر عن طعامٍ لأولاده وهو لا يفتأ يردد: "هل من الصواب أن نضحي بألف شخصٍ في سبيل شخصٍ واحد؟". "والدي السلطان.."، ص: (38-237).

[137] "عثمان ذو النورين" للعقاد، ص: (168)

[138] أي أن كل ذلك لم يكن.

[139] صحت الروايات بتسارع الصحابة وأبنائهم لنجدة عثمان حتي حكي اجتماع سبعمائة منهم في داره للدفع عنه، وعرض عليه أكثر من ذلك- انظر الرواية المسندة إلي ابن سيرين في "فتنة مقتل عثمان" لمحمد عبد الله الغبان، ص:(357) وروايات عرض الزبير والحسن حمايته: ص(18-316) وارتداء ابن عمر سلاحه: ص(351) ورد عثمان لأبي هريرة: ص(370) ومجادلة ابن الزبير له في إمكان الظفر: ص(398) من نفس الكتاب - ولم يبلغ المحاصرون له ثلاثة آلاف- علي أسوء تقدير- فأبي أن يريق إلا دمه؛ ولم تخرج الجيوش لنجدته عن بريدٍ منه بل عن جهلٍ بإصراره علي موقفه، فلم تختلف الصورة هنا- في ظاهرها- عنها عند نجيب وعبد الحميد.

أعقبه من عواقب أن نسلكه ذلك السمط القبيح مع ما يشبهه في تاريخ البغي وسوء تصرف الولاة في الملمات.

لقد ارتفع الإثم عن عثمان- رضي الله عنه- كما ارتفع عن إبراهيم- عليه السلام- لو قدر له أن يذبح ولده، وكما ارتفع عن الخضر حين خرق السفينة وقتل الغلام، ولم يرتفع عن أقوامٍ ضاقت أفهامهم فرأوا إنكار عثمان لذاته وإسلامه لنفسه حجة لسلوك مسلكه والإراقة علي دمائه، ويالله! **كم ألهت مأثرة عن معرَّة!** فقد كان صبره علي القتل مأثرة علي كافة وجوه تأويلهم لدوافعه فغفلوا بها عن تقييم سياسةٍ تفضي بالحاكم إلي مثل ذلك وتورث المسلمين باختياره فيها ما أورثتهم حينئذ.

حكم الاشتياك والدفع والمغالبة:

إن منازعة الحكام لأخذ ما في أيديهم عنوةً وتغلبًا تناقَش في أكثر مظانها من جهةٍ واحدةٍ هي جهة المحاربين أو الخارجين أو الباغين أو الصائلين- علي اختلاف توصيفهم- إن كان ما يأتون واجبًا أم مباحًا أم محظورًا، وقلَّ أن يعرَض لحكم دفع الإمام عن نفسه إلا لبيان مشروعيته وحدوده ليس أكثر؛ وعليه فليس المراد هنا استجلاب تقريراتٍ قديمة في معاملة أهل البغي وغيرهم ولكن المراد هو الكشف عن الضوابط التي ينتقل بها حكم انتصار الحاكم لنفسه من الإباحة إلي الندب إلي الوجوب في غير غفلةٍ عن واقع المسلمين اليوم؛ وهي

ولم يختلط الحق والباطل علي أكثر الصحب الكريم، بل رأوهما كما نراهما اليوم: إمام عدلٍ وبغاة- انظر قَسَم ابن الزبير علي حِلِّ القتال، أمام عثمان ذاته، وعدم إنكاره عليه، السابق: ص(396)- لكنه أعفي عثمان أن تتناوشه الأقلام أنه كان مقيدًا بوصيةٍ نبويةٍ خاصةٍ لا حُكم لها لكن للقدير فيها حِكَمًا لم تزل تتجلي لذوي البصائر منذ مقتل عثمان وحتي يوم الناس هذا- راجع الروايات المرفوعة في ذلك من نفس المصدر، ص(261:248)، وتخريج خبر الرؤيا في ص (382:375)، وقسَم حذيفة أنهم سيقتلونه: ص(393) من نفس المصدر- لذلك لم يكن لحاكمٍ أن يمنِّي نفسه بمصرعه إلي يوم الدين.

ضوابط فاعلة في الحوادث الثلاثة بل الأربعة لكنا سنضرب المثل في كل ضابط مهمل بألصق الحوادث به نسبًا وأقربها رحمًا فرارًا من الإطالة.

أولًا: معرفة غاية المنازعة:

كان ظاهر قضية عثمان يقضي أنهم لا يريدون غيره وأن لا نية لاستباحة المدينة أو الانفراد بإمامة وكان عثمان في محاجته للصحابة يقول: دعوهم إنهم لا يريدون غيري[140] وكان إذعان أكثرهم وانصرافه عنه حجةً لاعتبار ذلك إقرارًا بسلامة تصرفه وجواز استسلامه مفاداة للأمة وتورعًا منه عن أن يتقاتل الناس عليه.

لكن طوائف أخر من الصحابة لم يحفلوا لمزاعم الخليفة في الغاية من النزاع ولا لإقرار المقرين بل كانوا يرونها معركة يراد منها النيل من استقرار الخلافة والخروج بها عن أن تكون شوري إلي أن تصير غلبة وجبرية[141]؛ وكان النهي المتقدم إلي عثمان ألا يخلع قميصه قاضيًا بصحة رأي الآخِرين في الغاية من النزاع، وإلا فلو كان عثمان وحده هو الغاية فلم وقع التشديد النبوي إليه ألا يخلع الخلافة وكأن خلعها أعظم من أن يقتل لأجلها!

"نعم، كان خلعها أعظم من أن يقتل لأجلها، وتلك علة النهي عن الانخلاع وحكمته معًا"؛ لقد أجاب عثمان نفسه أولئك المخلِّطين والضالين في فتنته من المتقدمين والمتأخرين فقال لقاتليه يومًا: "والله لئن قتلتموني لا تقاتلون عدوًا جميعًا أبدًا، ولا تقسمون فيئًا جميعًا أبدًا، ولا تُصلُّون جميعًا أبدًا"[142]، وكيف يكون رد الأمر شوري عند العجز عن

[140] كان هذا ملخص ما يفهم من احتجاجه علي الراغبين في الدفاع عنه وقد ورد بنصه في رواية ضعفها صاحب"فتنة مقتل عثمان"، ص: (54-453)

[141] صحت في ذلك روايات عديدة يأتي التعرض لبعضها في مبحث "وجوب إيقاف كرة الثلج".

[142] حسَّنها بشاهدها في "فتنة مقتل عثمان"، ص: (322)

الدفع أو اعتقاد حرمته أضر وأجرم من عمل تحتلب به العرب دمًا إلي يوم القيامة؟[143]

لقد أريد به أن يختار القتل ليبتلَي الناس فيه وليس لأن قتله سينهي النزاع الحاصل أو أنه الغاية منه فضلًا عن أن يكون أهون شرَّين؛ وكانت غاية النزاع الحقيقية حاكمًا فيما سبق إليه من نهي عن الدفع- لحكمة الحكيم- في باطن الأمر، وحاكمًا فيما يتلوه اليوم من تعقيبٍ علي القضية في ظاهرها؛ وكان نزاعهم في غاية النزاع بين يدي تحديد الموقف السليم منه حجة لنا لكشف ذلك الضابط وتقييده.

ثانيًا: معرفة حقيقة المنازِع:

لقد حفل تاريخ العثمانيين بعد سليمان القانوني بنزاعات داخلية يستقوي فيها أهل البيت الواحد علي بعضهم بالمفتين حينا وبالإنكشارية حينا فيؤول الملك إلي آخر أشد عدلا أو فسوقا وأحق به أو أحط عنه لكنه لا يؤول إلي منازِعٍ من خارجهم يسعي لتقويض الدولة من أساسها.[144]

هكذا توهَّم عبد الحميد، بل توهمت الأمة في حينه، أن النزاع عثماني صِرف، وأنها سُنة آل عثمان يقضون بها وتقضي عليهم، لكن المآلات أبدت شيئًا آخر، وبان لنا بذلك ضابط جديد لو أعطِي حقه في نكبة 1909 لما كان للأمة نكبة أخري في 1924.[145]

[143] نقل في "السابق، ص: (304)" عن "التاريخ الكبير" للبخاري- وحسنه- قول أبي موسي الأشعري: "إن قتل هذا- يعني عثمان- لو كان هدي لاحتلبت به العرب لبنًا، ولكنه ضلال فاحتلبوا دمًا".

[144]راجع مثلًا نتائج تمرد الجنود الإنكشارية علي سلاطينهم وما شملته من عزلٍ وقتلٍ واستبدالٍ في" دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية" لأماني الغازي، ص: (282) وما تلاها.

[145] حسبُنا من خطأ حسابات عبد الحميد أن أعداءه أصروا علي الترويج للنزاع بوصفه نزاعًا داخليًا حتي لا يُستفَز المسلمون بل عنون بعضهم تأليفه عنه بعنوان "الانقلاب العثماني" كمحمد روحي الخالدي وجورجي زيدان، ورواية الأخير نشرتها دار الهلال، ورسالة الأول نشرتها مجلة المنار في حينه، وكلاهما من أشد ما تناول الحادثة جهلًا ومكرًا علي السواء.

ثالثًا: معرفة مغبة السقوط أو الاستسلام:

لقد أهمل نجيب أن يفرض وقوع الدولة بين يدي أولئك المنازعين الذين أبهم حالهم علي كثيرين ولم يبهَم عليه، وشهدت فصول ما قبل السقوط من مذكراته بوقوفه معهم في مواقف ومشاهد كاشفة لا تحتمل وجهين، فقامت بعلمه بهم الحجة عليه، لكنه كان أكثر تفاؤلًا في لحظةٍ يجب علي المرء فيها أن يكون أكثر تشاؤمًا، وظن خروجه من الصراع مفضيًا إلي استقرارٍ يهيئ لتحقيق **"مواعيد عرقوب"**، فكان من تراخيه ما يستفز الحليم، وكان من نتائج عزله ما يشهد أن الاشتياك والدفع والمغالبة- في حقه- كانت أمورًا واجبة في العقل والشرع معًا.

رابعًا: معرفة إمكانية التدراك:

وهو أمر إذا أمكن بلوغ اليقين فيه وتحققت القدرة عليه ارتفعت كلفة المواجهة جميعها، وصار الاستسلام للكيد والمكر خدعةً يستدرج بها الماكرون لمواجهةٍ مؤجلة، ويمكن تقليب النظر فيه بمراجعة حديث "الانسحاب المخطط" من المبحث الثالث من فصلنا.

موقف الأمة من اجتهادات الحاكمين:

لم يعقد المبحث ليقرر أن رحي الإسلام قد دارت أربع مرات لحساباتٍ خاطئةٍ لأربعة أفراد من المسلمين، وإنما دارت رحاه وانتقل بالأمة من طورٍ إلي طورٍ بفكرةٍ أفضت إلي تلكم الحسابات باء بها ولاة استحسنوها ورعية أذعنوا لذلك وأقروه.

بيان ذلك أن الاجتهادات الخاطئة لا تلزم الأمة ولا يتوجب عليهم الخضوع لها ماداموا يرون خطأها؛ وتلك مسألة تجر من اللوازم والمهمات في التقليد والاتباع وعلائقهما ما يخرج المبحث عن حدِّه- وقد أوشك- وعليه فقد نكتفي بما علق به الألباني علي تمرد أسيد بن

حضير علي معاوية- رضي الله عنهما- في خلافته في مسألةٍ تطال جناية السرقة وتوابعها فقال مستنبطًا:

"... والأخرى: أن القاضي لا يجب عليه في القضاء أن يتبنى رأى الخليفة إذا ظهر له أنه مخالف للسنة، ألا ترى إلى أسيد بن حضير كيف امتنع عن الحكم بما أمر به معاوية وقال: " لا أقضي ما وليت بما قال معاوية ". ففيه رد صريح على من يذهب اليوم من الأحزاب الإسلامية إلى وجوب طاعة الخليفة الصالح فيما تبناه من أحكام ولو خالف النص في وجهة نظر المأمور وزعمهم أن العمل جرى على ذلك من المسلمين الأولين وهو زعم باطل لا سبيل لهم إلى إثباته،كيف وهو منقوض بعشرات النصوص هذا واحد منها، ومنها مخالفة علي-رضي الله عنه- في متعة الحج لعثمان بن عفان في خلافته، فلم يطعه، بل خالفه مخالفة صريحة كما في *"صحيح مسلم"* (4 / 46) عن سعيد بن المسيب قال: " اجتمع علي وعثمان رضي الله عنهما بعسفان، فكان عثمان ينهى عن المتعة أو العمرة، فقال عليّ: ما تريد إلى أمر فعله رسول الله ﷺ تنهى عنه؟ ! فقال عثمان: دعنا منك! فقال: إني لا أستطيع أن أدعك. فلما أن رأى عليّ ذلك أهلَّ بهما جميعا".[146]

وللشيخ بكر أبي زيد بحث طويل في إنكار التقنين يمكن مراجعته،[147] وليس للإنكار مسلك عنده أو عند سابقه إلا لأن الحاكم هنا وهنالك يسمح لنفسه بإلزام القادرين علي الاجتهاد والنظر ومعرفة الحق باتباع اجتهاده هو ولو كانوا يعتقدون خطأه، وليس زعم خروج مسألتنا عن هذا الحد إلا زعمًا بخلو الأمة جملةً في الحوادث المقصودة من نخبٍ قادرةٍ علي النظر والاجتهاد وإدراك الصواب وتوجيه العامة إليه وتنبيه الحاكم لانحرافه عن القصد.

[146] الصحيحة (164/2)

[147] هو البحث الأول من "فقه النوازل"، طبعته مؤسسة الرسالة طبعة أولي عام 1416

وفي الحديث: **"لا طاعة لأحدٍ في معصية الله"**[148]وهل المعصية إلا ما يعتقد المرء في لحظةٍ ما- لدليلٍ يتبعه- أنها معصية؟ وهل التلبس بها مع اعتقاد حرمتها أو السكوت عنها مع القدرة علي إزالتها أو الدعوة إليها وتأييد فاعلها إلا أدلة علي وجوب تحمُّل نتائجها؟

[148]السلسلة الصحيحة (348/1) برقم: 179

الفصل الثالث

منادَمة في أعقاب الربيع

حكم دخول معركة خاسرة

وجوب إيقاف كرة الثلج

بليةٌ في حجةٍ أم حجةٌ في بليةٍ؟

المجتهد المنتظَر

هزل في جد

المبحث الأول

حكمُ دخول معركةٍ خاسرة

ماذا لو همَّ قائد جيشٍ من جيوش المسلمين أن يقذف به إلي حربٍ دون حسابٍ سابقٍ وموازنةٍ منضبطةٍ بين قواته وقوات عدوه، أيجوز له خوضها؟ فماذا إن خسر المعركة، أيبوء الأعداء وحدهم بإثم القتل والتنكيل؟ وماذا إن عقد الموازنة فأخطأ، فهُزم، أيجوز إبقاؤه قائدًا وتركه للتجريب؟ فماذا إن ادَّعي دخول المعركة علي علمٍ بنتائجها؟ وماذا إن كانت حجته لذاك سعيه لكسب تعاطف الشعوب بما تثيره المحارق وأنباء الجثث في الفطر السليمة؟

إنها استفهامات إلي أقوامٍ لا يحتملون تبرئة عبد الناصر من توريط البلاد في حرب الأيام الست ونصف جيشه خارجها، ولا يرون إغلاقه للمضايق ساعتها إلا ضربًا من الجنون، ولا يرون قرار الانسحاب منها دون تخطيط محكم إلا استخفافًا بالأرواح أو خيانةً، ولا يعتبرون تطوير السادات للهجوم وما أفضي إليه من مصائب رغم رفض رئيس أركانه ذلك إلا مثالًا آخر للطيش أو سوء القصد؛ لكنهم لا يحتملون ..!

حسابات المعارك في الشريعة:

لم يكن تشريع الجهاد لحفظ العقل الإنساني أن يستبد به أولو الشوكة في كل دارٍ فيعبِّدوه لما يشاءون ليُغفِل النفقات التي يتكلفها في سبيل ذلك والتي إن خرجت عن حدها أبطلت الجهاد جملةً وحولته ضربًا من العبث يستعجل به إفناء الأنفس ويُسلَك به إلي نقض العقيدة مسلكٌ لا يخفي علي لبيب؛ فكان التكليف الأول بوجوب الثبوت في القتال ولو بلغ العدو عشرة أضعاف المسلمين لترسيخ قدسية الجهاد في العقول متبوعًا بتخفيفٍ يبيح النكوص والتخاذل إذا تجاوز العدو الضعف بواحدٍ لترسيخ عصمة الدماء وحرمة الأرواح

المسلمة.[149]

وبذلك فتح النص سبيلًا للفقهاء ليبدوا في حسابات المعارك العسكرية رأيًا ويحدوا لها حدودًا، فمن ذلك ما قرره صاحب *"مغني المحتاج"*: "إذا زادت الكفار علي الضعف ورجي الظفر بأن ظنناه إن ثبتنا استُحِب لنا الثبات، وإن غلب علي ظننا الهلاك بلا نكايةٍ وجب علينا الفرار لقوله تعالي: ﴿**ولا تلقوا بأيديكم إلي التهلكة**﴾"[150]، وفي *"القوانين الفقهية"* لابن جُزَيّ: "وإن علم المسلمون أنهم مقتولون فالانصراف أولي وإن علموا مع ذلك أنهم لا تأثير لهم في نكاية العدو وجب الفرار وقال أبو المعالي[الجويني] لا خلاف في ذلك"[151].

وفي *"السيل الجرار"*: "وأما إذا علموا بالقرائن القوية أن الكفار غالبون لهم، مستظهرون عليهم، فعليهم أن يتنكبوا عن قتالهم فيستكثروا من المجاهدين ويستصرخوا أهل الإسلام"[152]، فأرشد الشوكاني بذلك لما ينبغي أن يكون، وهو أمر همَّ به **جيش الأمراء** لما وقفوا علي حقيقة إمكانات العدو في **"مؤتة"**، ثم كان من إقدامهم رغم خطأ الحسابات ما كلفهم الانسحاب آخر الأمر، وكان من هول الهلاك الذي كاد أن يحيط بهم ما جعل النبيﷺ يعد إعادة السيطرة علي المعركة ونجاح الانسحاب فتحًا من الله.

يقول في *"السيل"*:"وقد وقع الفرار في أيام النبوة في غير موطن، وعذرهم رسول الله

---

149 راجع الآيتين (65-66) من سورة الأنفال: ﴿يا أيها النبيُّ حرِّضِ المؤمنينَ علي القِتَال... الآن خفَّف الله عنْكُم...﴾.

150 مغني المحتاج، الخطيب الشربيني (299/4)، والآية من سورة البقرة: (195)، وللعز بن عبد السلام نص مطابق جاء فيه: "..فإذا لم تحصل النكاية، وجب الانهزام، لما في الثبوت من فوات النفوس مع شفاء صدور الكفار وإرغام أهل الإسلام، فقد صار الثبوت هاهنا مفسدةً محضة ليس في طيها مصلحة." قواعد الأحكام (151/1).

151 القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية، ص: (262)

152 السيل الجرار، الشوكاني (499/4)

حيث كانوا قد خشَوا من ذلك، بل سمي رسول الله رجوع خالد بن الوليد، واستخراجهم من ملاحمة المشركين فتحًا، والقصة معروفة في كتب السير والحديث"[153]

إنه لا حجة لأحدٍ في تصرف الأمراء بمؤتة من جهة العقل فقد أفضت المعركة إلي ما أفضت إليه من قتل أمرائها الثلاثة وكفي بالدهر معلِّمًا؛ ولا حجة من جهة الشرع فذلك أمر هداهم إليه الاجتهاد، ولم يغلب علي ظنهم فيه الهلاك، ورجوا منه النكاية في قومٍ كافرين قتلوا رسولَ رسولِ الله إلي أهل بُصري، ثم إنهم لم يُكرهوا المقاتِلة علي قتالٍ فهم أمراء النبي ﷺ وحاشا لنبيٍ أن يتخذ أصحابه تروسًا يتقي بهم مكرهين، وما كانت الأمور تجري هكذا بل هي الشوري في النوازل ونصوص الوحي فيما عرف حكمه.

ولم تكن مؤتة يتيمةً في تاريخ المسلمين، بل كان لها من شكلها أزواج ففي **"اليرموك"** يجتمع الأمراء علي جيوشٍ لا يبلغ مجموعها خُمس عدد الروم المقاتلة- علي أحسن التقديرات- فيرسلون إلي أبي بكر وعمر بخبر المعسكرين قبل أن يغامروا بعشرين ألفًا من المسلمين أو يزيد، فلا يجابون بأكثر من موعظةٍ حسنةٍ بين يدي مدد من تسعة آلاف يسير بهم خالد بن الوليد، ولا يراهم الصِّديق جَبَنةً ولا خائرين.[154]

وماذا أغني عن المسلمين قطع الجسر في **"قُس الناطف"** شرق الفرات، وهل تتحول المعركة الخاسرة إذا أُكره الناس علي الاستمرار فيها إلا إلي معركة أشد خسرانًا، وهل عاقب عمر الفارِّين يومئذٍ أم قال لهم: "أنا فئتكم"؟[155]

---

[153] السابق(4/501-500)

[154]انظر "البداية والنهاية" (9/547:549)

[155]"قس الناطف" أو "الجسر" معركة دارت بين المسلمين والفرس شرق الفرات عام 13 ذكر فيها ابن الاثير: "فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَرْثَدٍ الثَّقَفِيُّ مَا لَقِيَ أَبُو عُبَيْدٍ{قائد المعركة} وَخُلَفَاؤُهُ، وَمَا يَصْنَعُ النَّاسُ بَادَرَهُمْ إِلَى الْجِسْرِ فَقَطَعَهُ وَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، مُوتُوا عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ أُمَرَاؤُكُمْ أَوْ تَظْفَرُوا! وَحَازَ الْمُشْرِكُونَ

وقبل هذه وتلك **انسحب القرشيون** وأسلموا البيت الحرام وخرجوا للجبال، وليس لقائل أن يقول ما كانوا يعتقدون وجوب حمايته فلو كانوا كذلك لفضحهم الوحي ولو كانوا كذلك لم يحاول بعضهم عرقلة أبرهة،[156] وقد أراد هدم البيت، فلم يعيرهم القرآن بعدُ، وكانوا قومًا كافرين، وما كان أحراه أن يوبخ ويعيّر لو كان لذلك وجه أو حجة مقبولة، لكن كيف يعير قومًا آثروا السلامة علي خوض معركة خاسرة.[157]

إننا لا نبتدع المسائل ابتداءً ولا نبتدع لها شواهد من التاريخ، وإنما عملنا المحض جرُّ تفاصيلَ مغفلةٍ وإثباتها تحت عناوين لازالت تصدِّع الرؤوس كلما عرضَت لها، ولا زالت الرؤوس تتخذ من ذلك "الصداع" المؤرِّق حجةً لتأجيل النظر فيها! ولا زال آخرون لا يحسون بشيءٍ من ذلك الصداع يكافحون كل من عاتبهم علي توريط أنفسهم وتوريط المسلمين بحديث: "**إن المؤمن بكل خيرٍ علي كل حال، إن نفسه تخرج من بين جنبيه وهو يحمد الله**"[158]!!

تفنيد شبهة:

"أي قتالٍ وأي معركةٍ؟ إنما كان أمرًا بمعروفٍ أفضي بقدر الله إلي ما أفضي إليه من قتلٍ وتحريقٍ، وإنا للفقهاء وإليهم: جاء في "*حاشية ابن عابدين*" تحت عنوان "إذا علم أنه يقتَل يجوز له أن يقاتل بشرط أن يُنكي فيهم وإلا فلا،

الْمُسْلِمِينَ إِلَى الْجِسْرِ، فَتَوَاثَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْفُرَاتِ فَغَرِقَ مَنْ لَمْ يَصْبِرْ، وَأَسْرَعُوا فِيمَنْ صَبَرَ." الكامل(2/87-286)

[156] الكامل لابن الأثير (1/342)

[157]كان مع أبرهة يومها ستون ألف مقاتل كما في بيت عبد الله بن الزِّبعرَي السهمي في "البداية والنهاية" (3/153):

"ستون ألفًا لم يئوبوا أرضهم ... بل لم يعش بعد الإياب سقيمها"

[158] السلسلة الصحيحة (4/173)، برقم: (1632)

بخلاف الأمر بالمعروف" قوله: "فأما إذا علم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم، لأنه لا يحصل بحملته شيءٌ من إعزاز الدين، بخلاف نهي فسقة المسلمين عن منكرٍ إذا علم أنهم لا يمتنعون بل يقتلونه، فإنه لا بأس بالإقدام، وإن رخص له السكوت لأن المسلمين يعتقدون ما يأمرهم به فلابد أن يكون فعله مؤثرًا في باطنهم، بخلاف الكفار"[159]، فهل ألقمتَ حجرًا؟"

إن البيان يقضي علي أصحابه بما يشاءون: فلم يكن المطلب الأول إلا وسيلةً إلي تلك المماحلة، وللخلوص منها مسالك:

الأول: كان للمطلب الفائت أن يصرَف لتطلب حكم إهلاك فردٍ من المسلمين نفسَه في سبيل نكايةٍ متوهَّمةٍ، وهي مسألة مفريَّة، الفتاوي فيها أكثر من نعي الأموات، وحسبك أن تكتب في محركات البحث كلمة الانغماس أو "الانغماسي" لتري عجبًا، لكنه صُرِف إلي مسألةٍ أخري ليست من تصرفات الأفراد في حقوق أنفسهم في شيء.

الثاني: إن تحرك الجيوش لمصلحة المسلمين عمل جماعي كُشف لنا بالمطلب الأول أنه يصبح حرامًا إذا ما لم تراع فيه تلك المصلحة بأن أفضي إلي إهلاك أفراده وتكليف الأمة خسائر تقدر بما تكفل الجيوش للأمم من أمنٍ وما تحقق من مكاسب، فلماذا لا يقاس عليه كل عملٍ جماعيٍّ تُستَنفر له الطاقات الفردية وتجمع لبلوغ مصلحة الجماعة الكبري؟ وما الفرق بين معركةٍ تُسَلُّ فيها السيوف ومعركةٍ يحتمي فيها بالمولوتوف؟

الثالث: كيف يسوَّي بين أمرٍ بمعروفٍ لا يؤاخذ فيه غير الآمر وبين أمرٍ تتحمل الأمة كلها تكاليفه؟ وإذا كان تحميل امرئٍ نفسه ذلك جائزًا، أفيحِل له أن يفرض علي الأمة أن

[159] حاشية رد المحتار (206/6)

تتحمل من أمثاله ما لم تُبدِ فيه رأيًا ؟

يقول **الغزالي** في الإنكار علي المقصودين بحديثنا: "وأما التخشين في القول كقوله: يا ظالم يا من لا يخاف الله وما يجري مجراه، فذلك إن كان يحرك فتنةً يتعدي شرُّها إلي غيره لم يجُز، وإن كان لا يخاف إلا علي نفسه فهو جائز بل مندوب إليه"[160].

الرابع: هل كان محض أمرٍ بمعروف يُستَحل بما يترك في نفس المأمور الإقدام عليه وإهلاك النفوس فيه؟ الحق أن حركة الجماهير تدور بين **الموعظة والتضييق** فأيهما غلب كان له الحكم، فإن مضمونها مطالبة الحاكم أن يعزل نفسه أو مؤازرة غيره عليه وإغراءه به، فليستفتِ امرؤ قلبه وإن أفتوه وإن أفتوه: أخرج واعظًا أم مغريًا ؟

الخامس: إن للأمة حقًّا في دعاتها وقرائها وأئمتها لم يحِط به قوم أسلموهم، وإنه لو سلم بما ذكر ابن عابدين فتتابَع أرباب المحابر إلي السلاطين يعظونهم فيُقتَلون للزم أهلَ الاجتهاد معاودةُ النظر في أساس فتواه استدراكًا لما يمكن أن تفضي إليه من نكباتٍ وأي نكبة أنكب للأمة من قطع رؤوسها وفقد مرشديها ؟

كان الواجب عقبَ السقوط أن **يُستنصَر ويُستصرَخ**- كما ذكر الشوكاني- ثم تحدَّد أهداف المعركة حسب ما يحققه استنصار المستنصِرين من نتائج، وما يَجمع إليهم من قُويً يفرِّق بها ذو بصيرةٍ بين ما هو في مرمي البندقية وما هو في أوهام التصور ومزالق التفكير. وكان واجبًا آخر ألَّا يؤسَّس العمل في معركةٍ علي دعوة طرفها الثاني إلي الإذعان لمشروعٍ دستوري أو ديني خرج لنقضه من دون أن يُثبَت له أن ذلك الإذعان ضرورةٌ زمانية لا يمكنه أن يتجاهلها.

---

[160] إحياء علوم الدين (483/2)

إنك تستحق الملك استحقاقًا عقليًا ويجب لك وجوبًا زمانيًا لا تكفله الشرائع منفردةً إذا استطعت أن تثبت أن وجودك ضرورة لقيام المملكة وأن غيابك يحتم اضطرابها اضطرابًا مفضيًا يومًا ما إلي زوالها.

"فلماذا لم تعامِل عثمان وعبد الحميد ونجيب والرابع علي هذا الأساس في مبحث **"إنكار الذات أم إنكار الواقع؟"**؟ لماذا لم تعتبر مثلًا أن عبد الحميد ونجيب أدركا أن وجودهما لم يعد ضرورة زمانية لبقاء دولتيهما، وأن الملك قد انتقل بالفعل، ولم يكن تصرفهما إلا إقرارًا شكليًّا بذلك؟ وهل قدرة الجيوش علي القيام بالدولتين بعدهما إلا دليلًا لما نقول؟"

الجواب: لأن للتثريب متعلَّقًا آخر تقدمت الإشارة إليه في مبحث **"عمل أم رهان؟"** وتحت عنوان: معرفة نقطتين؛ وكانت إحداهما نقطة اليأس والانسحاب، ولم يكن لتحديدها فائدة لو كنا نقصد أنه واجب أو حتم للإقرار بانتقال الملك يوم انتقاله! وإنما فائدته أن يحدِّد تفاصيل الأيام الأخيرة في عمر الدولة وطريقة التخلي عنها والتسليم للمالكِ الجديدِ مالكُها الأول الذي كان ينبغي ألا ينظر إلي انتقال الملك علي أنه حادثة وفاة دولة وموت حكم بل كان ينبغي أن يتصرف كراعٍ يجب عليه اختيار أفضل المتاح لرعيته وكملكٍ كامل السيادة يري أن ما يترقب وقوعه أمر طارئ يجب تقليل الخسائر الناتجة عنه قدر الإمكان بدلًا من تسليم الملك كله "تسليم أهالي" كما تقول العامّة.

❁ ❁ ❁

المبحث الثاني

وجوب إيقاف كرة الثلج

مَن رأي الثلج ومن لم يره:

ليحسب مَن شاء أن توابع السقوط الأخير قد انتهت، وصدق ظنه لو لم يكن لقتل عثمان وعزل عبد الحميد واعتقال نجيب توابع لم تزل تَجِدُّ منذ كان إلي اليوم؛ إنها كرة ثلج لم تزل تكبر منذ حُركت ولم يزل إيقافها واجبًا زمانيًّا علي كل قادرٍ، وليس بحثنا اليوم إلا مظهر محاولةٍ واجبةٍ.

إن علي الطاعن في **قضية التوابع** أن يفسر كيف تأخر تحول الخلافة الراشدة إلي ملك عاضٍّ خمسةً وعشرين ربيعًا من قتل عثمان، وقد فطن لذلك وحذر منه طائفة من الصحابة في حينه، وخطب ثمامة بن عدي- أحد البدريين- يومها فقال: "اليوم انتزعت خلافة النبوة من أمة محمد، وصارت ملكًا وجبرية، من أخذ شيئًا غلب عليه"، ومما علَّق به سمرة بن جندب: "وإنهم ثلموا في الإسلام ثلمةً بقتلهم عثمان... وإنهم لا يسدونها إلي يوم القيامة"، ومن كلام حذيفة يومئذٍ: "اليوم نزل الناس حافة الإسلام، فكم من مرحلة قد ارتحلوا عنه"؛[161] لقد رأوا كرة الثلج فانتبهوا إلي محط سيرها فعبَّروا بما عبَّروا، ثم كانت بيعة يزيد في حياة أبيه أول شاهد لهم بالإصابة.

وعلي المجادل أيضًا أن يفسر كيف تأخر إلغاء الخلافة خمسة عشر عامًا من سقوط عبد الحميد الثاني، مع أن التاريخ يشهد أن الخلفاء من بعده لم يكونوا غير محض صورٍ لا طَوْل لهم ولا قوة، غير أن كرة من الثلج أريد دحرجتها لتبلغ غايتها في وقتٍ مناسبٍ، وقتٍ لا يضير فيه أن يتوب شوقي من مذهبه في "خالد الترك"! فيقول:

أستغفر الأخلاق لست بجاحدٍ   من كنت أدفع دونه وأُلاحي

[161]نقل النصوص الثلاث د.الغبَّان في "فتنة مقتل عثمان"، ص: (22-21-220) وقوّي أسانيدها جميعًا.

مــالي أطوِّقــه المــلامَ وطالمــا قلدتُــه المــأثور مــن أمــداحي؟
أدُّوا إلي الغــازي النصيحة ينتصــح إن الجــواد يثــوب بعــد جــماح
إن الغــرور ســقي الــرئيس براحــه كيـف احتيـالك في صريع الـراح؟[162]

وكيف يضير وما كانت ثارات شوقي ساعتها إلا بعضًا مما تدوسه كرة الثلج في طريقها فلا تُبقي له ظلًّا؟

وعلي المجادل أن يشرح لنا لماذا نعتبر اليوم **هزيمة يونيو وإخفاقات أكتوبر ورحلة كامب دايفيد** فروعًا علي سقوط نجيب، ولماذا عُرِض علي حزبٍ تشكيل وزارة عقب اعتقال رئيسه وعزله عن رئاسة الدولة، ولماذا استدعي إلي البيان الأول بعض أعداء اليوم وأمس وأول أمس، ولماذا وقف الذئب الأغبر في وِجاره يخطب بين يدي ضباطه فلا يأنف أن يقول إن الشيخ فلانًا سألني فأفتيتُه، كأنما يحتال علي جماهير الشيخ فلانٍ ويستميلهم، وكأن كرة الثلج يومها لم تبلغ أن يدفع بها في وجوه الكافة خشية أن تتحطم.[163]

إن بين بصائر الأولين وعَشَي المتأخرين سرًّا لا تنقصه الطرافة، هو بصرهم بالواقع وسوء إدراكنا له، فقد أتاحت لهم رؤية الثلج أن يرقبوا تعاظم الكرة في مسيرها، ثم يتنبأوا ببعض ما يمكن أن تطاله، وعمِي آخرون عن الثلج الممتد تحت أرجلهم فلم ينتبهوا للكرة، ولم يحاولوا تنظيف طريقها من الثلوج ولا حرفها إلي صحراء لا ثلج فيها، بل رأوا السقوط كاسمه سقوطَ نيزك من السماء بسنةٍ كونيةٍ وقضاءٍ غير مدفوعٍ- كما أوَّلوا من قبل- علي رجلٍ لم يخطئه أجلُه، فوطئت كرة الثلج أعناقهم جميعًا.

---

[162] الشوقيات، ص: (99-98)

[163] دعك من أن الرسالة لم تبلغ الشيخ فلانًا كما بلغتنا وعلي النحو الذي استدعاها هنا، فقد قرأها كما أحب صاحبها له أن يقرأها، ولم يبصِر فيها ما أبصرناه نحن من ضعف الرجل ساعتها وحاجته إلي من يسنده، ضعفًا لم يكن يقتضي من الشيخ أن يخرج ببيانٍ يذكره فيه بالله كأنما يصدِّق علي ادِّعائه وتجمُّلِه، وإنما كان يقتضي الطرق علي الحديد بشدةٍ قبل أن يبرُد.

كيف نوقفها؟

لن نعيّر أقوامًا بذكر تفاصيل واجباتهم المهملة التي كان ينبغي- ولا يزال- إيقاف الكرة بها، فهو تفصيل مفضٍ إلي ما لا يليق من تعيين المخاطَبين والتشنيع عليهم؛ ولن نوغل بعيدًا في التاريخ، بل سنضرب مثلين لكرتين قريبتين، من الثلج، أبصرهما رجلان وتنبئا لهما بمحط المسير وكان لنا من صدق التنبؤ حجة للتمثيل بهما، وكان يصحبهما في المسير من تفاصيل التكاليف المهملة ما يصلح للقياس عليه.

ذكر مؤلف *"سراديب الشيطان"* حديثًا له مع الأستاذ محمد قطب، تبادلاه في واحدٍ من السجون المصرية عقيب موت عبد الناصر، جاء فيه: "سيقوم السلطان الجديد بإبرام الصلح مع إسرائيل، وإن صدق حدسي فسيتم هذا قبل عشر سنوات، هذا إن ظل علي قيد الحياة هذه المدة.."، وأردف قائلًا: "لقد قامت ثورة 23 يوليو من أجل هذا الصلح مع إسرائيل، ولكنه تأخر بعض الوقت."![164]

لقد أبصر **"يوليو"** ككرة ثلج، وأبصر الواقع الذي قذف بها، والطريق الذي تسير فيه، وأحسن تقييم سرعة السير بتأمل الوقود المتاح وحسابه، فلم يعجز أن يتنبأ بآخر محطات

[164]سراديب الشيطان، أحمد رائف، ص: (144)، طبع طبعة ثانية: 1990م، ولعل في نقل جانب آخر من حديث قطب- مما لم يكن وقع إلي سنة الطباعة كما تنبأ به- ما يخفف من غلواء التكذيب تكذيبِ الراوي أو إنكار روايته؛ يقول: "فهذا الذي تراه في المعتقل من تعدد الجماعات وإن صغر عددها... سوف ينتقل برمته من المعتقل إلي مصر، ويشملها جميعًا بأعدادٍ أكبر وبحدةٍ أكثر، وسوف يشمل كل البلاد العربية والإسلامية، وسوف يكون في أوروبا وأمريكا عبر أفواج المهاجرين إلي هناك، هربًا من الاضطهاد أو بحثًا عن الأمن والأمان... فأنا أتكلم عن جماعات سوف تظهر في المستقبل القريب، فقد وضعت البذور وأثمرت وأخرجت زرعًا، وسوف ينتقل هذا بكامله إلي الخارج، وقد تري واحدًا ممن نراهم رائحين وغادين هنا وهناك يبحثون عن نصيرٍ لهم أو تابعٍ فلا يجدون، ولكنهم خارج هذا المعتقل سوف يتبعهم الكثير، أكثر مما يظن أي أحد، ربما عشرات الألوف أو قل مئات الألوف."، ص: (145-46).

الرحلة مكانًا وزمانًا؛ هذا الثلج وهذا من أبصره، وأما إيقاف الكرة فكان أمرًا آخر للتصور أن يفرض له واجبات محتمة عند كل خطوة تخطوها **"يوليو"** في الطريق إلي كامب دايفيد، واجباتٍ لم يكن بلوغ محطة الصلح في الأجل المضروب إلا دليلًا علي تضييعها جميعًا.

خطت "يوليو" إلي كامب دايفيد خطواتٍ بدأت بالترويج لموت عبد الناصر ونظامه ثم استنبات النظام الودود المجاهد الوطني من العدم، ثم إجراءات الصلح الإسلامي العسكري، ثم التسلط السياسي علي سير المعارك، ثم إعلان المفاوضات كرضوخٍ للنتائج الحقيقية أو بناءٍ علي النتائج المزيفة، ثم إعلان الزيارة في البرلمان في صورة إعلان حرب يستفز المهللين، ثم تسليط برلمان المهللين عليها ليقر بها نهائيًا؛ وكانت كل خطوةٍ تقتضي من كل قادرٍ السعيَ في نقضها أو إبطال نتائجها؛ لكن الماضين تجادلوا في الواجبات كما لا ينبغي أن نتجادل اليوم، فلم تجد كرة الثلج ما يعوقها.

وإليك كرةً أخري ومبصرًا آخر في زمان المعتشين: يقول الدكتور عبد الحليم عويس- رحمه الله- بعد كلام: "فبعد الاتفاق الذي تم بين الشمال والجنوب في مؤتمر "أديس أبابا" الذي عقد في مارس 1972 بإشراف المنظمات الكنسية والفاتيكان. فتح الباب علي مصراعيه للمبشرين، ويقيني الجازم أن المبشرين سيتمكنون من إقامة دولةٍ مسيحية في جنوب السودان تكون إحدي منطلقاتهم لقلب إفريقية- وذلك ما لم ينهض العرب لدرء هذا الخطر"[165]؛ وتنكَّب كسلَفه- وكما اخترنا اليوم- أن يوزع الواجبات وأن يعيّن المتخاذلين.

لقد أحال مبدأ الكرة إلي تاريخٍ بعيد، وحكم بذلك بتضييع واجباتٍ وفرصٍ لا حصر لها كان يمكن إيقاف الكرة بها، لكن الكرة تركت لتنتقل بالتبشير والتهيئة والاستقواء بالغرب ثم

[165] المسلمون في معركة البقاء، عبد الحليم عويس، ص: (129)، طبع الكتاب في 2010 طبعةً أولي، قبل الانفصال بعامٍ أو يزيد، ولعله كتب قبل ذلك بمدة.

الاستفتاء من طورٍ إلي طور؛ وإن لنا بكل كرة ثلجٍ عبرةً، وعلي كل واجبٍ مضيَّعٍ قياسًا، وعند كل محطة سيرٍ ندامةً!

❖ ❖ ❖

المبحث الثالث

بَلِيَّةٌ في حُجّةٍ أم حُجّةٌ في بَلِيَّةٍ؟

تمهيد:

ليم رجل علي ذنب فقال: قدر قدره الله فأني أدفعه، وليم رجل علي عاقبة ذنب فقال: بلاء ابتليته حبًا وكرامة فأني أرفعه؛ فأي الرجلين أهدي أو أضل سبيلًا؟

إن لأهل الحق لطائف في الاحتجاج بالقدر، لكنهم لا يقصدون منها قطع النزاع ولا فصل الخطاب ولا الانتصار للحق، إنما هو محض دفع بيانٍ ببيان، وبلاغة حجة ببلاغة جدال، وصحة دليلٍ بصحة منطق، كفًّا لطول الملام وتخففًا من رهق التأنيب والملاحقة، وفضًّا للخصومة بأقل كلفة وأيسر مماحلة؛ وهذا آدم أبو البشر وموسي كليم الله يتحاجان في إخراجهما من الجنة فيستعلي الكليم أن يضيّق علي الوالد بذكر ذنبٍ تاب منه، فيؤثر أن يضيق علي نفسه في الحجاج فيعبر بلفظ الإخراج، فيفر آدم فرارًا حسنًا فيقول: "فما وجدتَ في كتاب الله أن ذلك كائن قبل أن أُخلَق؟"- يعني الخروج من الجنة- فيقر له الكليم، ويشهد له الراوي الأجل ﷺ بسلامة الحجة فيقول: **"فحج آدم موسي فحج آدم موسي"**[166]؛ وما كان اثنان من أولي العزم لينكرا قول قائلٍ: أُصِبتُ بقدر الله.

وفي "*البخاري*": "... أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَقَالَ لَهُمْ: **«أَلاَ تُصَلُّونَ»**، قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَيَقُولُ: **(وَكَانَ الإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ**

[166] السلسلة الصحيحة (277/4)، برقم: 1702

جَدَلًا)"[167]؛ وهو فرار ثانٍ ودفع بمصيبة الموت الأصغر وحُسنُ تخلصٍ بها من حرج العتاب النبوي وقد طوي لنا ضرب الفخذ كل هذا وأكثر.[168]

وهذا مبحث يعقد لمناقشة **فرارٍ ثالثٍ** ما كان ليناقَش لو انتهي إلي غاية الفرارين السابقين، ولم يشطح به الفارون فيحتجوا به ويحتجوا له، ويتخذوه عادةً ويعتقدوه دينًا.

الابتلاء شرط التمكين وبشري بين يديه فهل كل ابتلاء في الطريق إليه دليل علي صحة المسلك وسلامة القصد؟

دحض آخر مظاهر التصوف السياسي:

يقول- جل شأنه-: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ..﴾**[169]؛ ومما صحَّ: عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: قلت يا رسول الله أي الناس أشد بلاءً؟ قال: **"الأنبياء ، ثم الأمثل فالأمثل ، يبتلى الرجل على حسب دينه"**[170]؛ وفي "الفوائد" ما نصه: "سأل رجل الشافعي فقال: يا أبا عبد الله، أيهما أفضل للرجل أن يُمكَّن أو يُبتلى؟ فقال الشافعي: لا يمكَّن حتى يُبتلى، فإن الله ابتلى نوحًا وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمدًا صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، فلما صبروا مكنهم"[171]

"أجل.! إننا في الطريق لتمكين الإسلام مضطهَدون منبوذون مسجونون

---

[167]البخاري: كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة، ح 7465(397/4)

[168] نقل الحافظ عن النووي قوله: "المختار أنه ضرب فخذه تعجبًا من سرعة جوابه وعدم موافقته له علي الاعتذار بما اعتذر به، والله أعلم؟"، فتح الباري (15/3)

[169] البقرة: (214)

[170] السلسلة الصحيحة (273/1)، برقم: 143

[171] الفوائد، ابن القيم، ص: (294)

منكوبون مُحرَّقون مُعذَّبون.! وتلك أمارات نعرف بها صحة الطريق، لا نمر بشيءٍ منها إلا زادنا حماسةً لِغَذِّ السير[172] وقطع المراحل: ألم يقل ورقة للنبي ﷺ: "يا ليتني فيها جذعًا، ليتني أكون حيًّا إذ يخرجك قومك" فقال رسول الله ﷺ: "أو مخرجيّ هم؟"، قال: "نعم، لم يأت رجل قط بمثل ما جئت به إلا عودي.."؟[173]، أو لم يقل: "إن البلايا أسرع إلي من يحبني من السيل إلي منتهاه"[174]؟"

ضلَّت في البلاء طائفتان سخطت إحداهما وسلَّمت الأخري: إن ابتلاء نبي أو ولي حجة لينظر في مقدماته بين يدي عواقب السوء، فإن كان له فيها نصيب من توانٍ أو قعودٍ أو تخاذلٍ أو تقصيرٍ كان البلاء تنبيهًا لذلك وحجة عليه؛ وإن كانت خلوًا من كل ذلك كان البلاء قائمًا علي أسبابٍ خارجةٍ عنه، وكان حينئذٍ مأمورًا بالصبر حتي يستحق لطف الله بعد، وكان ابتلاؤه مع خلوه من كل عارضٍ يوجب عليه أن يعاقَب أو يهذَّب بشري بين يدي التمكين، إن لزم الصبر والرضي، وهذا البلاء الذي قصد إليه الشافعي ولا شك.

إن الاحتجاج للبدهيات مدعاة للسآمة، لكنا سنحاول تخفيفها بتقليب الحِجاج علي وجوه:

الأول: البلاء عقوبة وتمحيص يعرف بها فساد المقدمات واختلاط الصفوف، واقرأ مثلًا الآيات: **﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾**[175]، **﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾**[176]، **﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا**

---

[172] كذا يقال، والصواب: إغذاذ؛ انظر مادة "غ ذ ذ" من "تاج العروس"، للزبيدي.

[173] البخاري : كتاب بدء الوحي، ح3 (14/1)

[174] السلسلة الصحيحة (114/4)، برقم 1586

[175] الشوري: (30)

[176] آل عمران: (179)

وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾[177]، **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾**[178]؛ وفي الحديث: **"ما اختلج عرق ولا عين إلا بذنب، وما يدفع الله عنه أكثر"**[179]؛ وإذا كان البلاء النازل بالدعاة والعاملين للإسلام جملةً من هذا الباب فليس فيه حجة لصحة العمل أو خلوص الجماعات من دخلاء وفاسدين بل هو حجة للضد والنقيض.

الثاني: البلاء **تربية وإعداد** يعرف بهما التمهيد لأمرٍ ذي شأن، واقرأ مثلًا: **﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّي وَعَدُوٌّ لَّهُ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾**[180]، فقد أُسلِم موسي- عليه السلام- لعدوه بين يدي النبوة، وجري ليوسف- عليه السلام- قريب من ذلك مرةً تلو أخري حتي أفضت السورة بالتالين إلي تلك الحكمة الإلهية العظمي: **﴿إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ﴾**[181]، وبين يدي نبوة المسيح بلاء يرهق الحليم ويترك نفسه أنحل من أمسه؛ وإذا كان البلاء من هذا الباب لم يحكَم بأنه منه إلا بعد بلوغ الغاية وتحقق النتيجة التي يمهَّد لها به، وإلا كان الزعم بدخوله فيه محض كهانةٍ ورجمٍ وتنجيمٍ، وإذا كان الأمر كذلك سقط الاحتجاج به لصحة العمل وسلامة المنهج.

الثالث: البلاء **رفع وتكريم** يعرف به كلفةُ القرب من الله وخاصةِ خلقه، ففي التنزيل: **﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾**[182]، وفي الحديث: **"إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوماً ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط"**[183]؛

177 العنكبوت: (2-3)

178 آل عمران: (142)

179 السلسلة الصحيحة (250/5)، برقم: 2215

180 طه: (39)

181 يوسف: (101)

182 السجدة: (24)

183 السلسلة الصحيحة (276/1) برقم: 146

وإذا كان البلاء من هذا الباب كان الاسترشاد به لمعرفة صحة الأعمال قطعًا أنه منه، لكننا نقطع أن الذين يقطعون أن كل بلاءٍ نازلٍ بهم أمارةٌ علي محبة الله لهم- وحفاوته وتكريمه وجعلهم أئمةً ومتَّبَعين حتي يصل بهم الحال ليحتجوا به لسلامة الأعمال- ليسوا من أهل ذلك الباب علي الإطلاق، فقطعهم بذلك جرم عظيم من تزكية الأنفس، وافتئات علي الله، والله أعلم بمن اتقي.

الرابع: إن للصحة والبطلان في الشريعة موازين ليس البلاء أحدها، فإن أعمالنا ليست كقرابين بني إسرائيل لا نسلم بمشروعيتها حتي تأكلها النار، وإن من يحتج باتفاقات القدر لصحة عمله أو فساده أبعد حالًا ممن يتربص برؤيا تطمئنه، وأقرب إلي المتطيرين من أهل الجاهلية: طارت يمينًا أم شمالًا؛ لكن الهوان يدفع لتجميل كل مصيبة وتحسينها، وألفانُ الهوان يجمح بالمرء حتي يحتج للهوان ويحتج به: فيحتج له بأنه من إرهاصات التمكين، ويحتج به بأنه دليل السلامة والقبول وليس أكثر من نار التوابيت!

الخامس: مبتليٍ في حجته من يحتج بالبلاء، ومخطئ من يؤخر النقد بحجة البلاء، وذلك احتجاج آخر بالبلاء لتركٍ لا يحل، فتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إلا لعذرٍ يرفع وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي قصة "أُحُد" ما لا يُجهَل، وعليه فقد يكون النقد والتصحيح والمحاسبة أعمالًا واجبةً ولو كان المخطئ فيما يكون من بلايا رمته بها أخطاؤه، ما تعفف المقوّمُ عن آفات الشماتة والتشفي والإغراء والتشهير والإسراف والمجاهرة بالسوء.

❁ ❁ ❁

المبحث الرابع

المجتهِد المنتظَر

هل كان هنالك مجتهِد؟

كانت النبوة بما يصحبها من عصمةٍ معاذًا لجماعة المسلمين في كل نازلةٍ، ولم يكن واحد ليجرؤ علي الاعتراض علي أمرٍ نبويٍّ أو نهيٍ إلا إن توهم أن له قدرةً تمكنه من الاعتراض علي الأمة جميعًا، وذلك أن الأمة بما يحتمه عليها الإيمان كانت تقدم الرأي المؤيد بالوحي علي كل رأي، وكانت تري أن تقريرات السماء أهدي وأرشد من خلاصات التجارب ونتائج المحاولات، ثم ذهبت النبوة وبقيت العصمة.

إن الوقوف علي أحكام أفعال المكلفين بعد زمان النبوة وبلوغَ اليقين في محل كل فعلٍ أو تركٍ من الشريعة حظرًا أو إباحةً أو غير ذلك كانت تحكمه النصوص الموروثة وبصائر المجتهدين، وقد حلت الأولي محل النبوة وحلت الأخري محل العصمة وإن لم تكن هي هي، فليست صحة الاجتهاد حجةَ عصمةٍ مطلقةٍ عن الخطأ، ولكنها أُنزلت تقريرات المجتهدين منزلة المعصوم لعلةِ لزومها للأمة من حيث إنها مأمورة باتباع تلكم التقريرات، ودليل ذلك من العقل أن الأمة لو انفكت عن ذلك اللزوم لما كان لها في أي جديدٍ من التصرفات أو القضايا أو لوازم التحضر والانتقال الزماني والمكاني عبر العصور حُكم تقضي به أو دِين تتدينه.

ولم يكن الأمر بسؤال أهل الذكر وإحالة الأمة إليهم بعد انقضاء النبوة إلا مسبقًا بنصوصٍ لا حصر لها تأمر أهل الذكر أنفسهم أن ينفروا ويتفقهوا وينذروا، وتحذرهم من الانسلاخ من الشرائع انسلاخ أحبار اليهود، ومن كتمان العلوم أو تحريفها تحريف الكتبة الكذبة من زائغي الأمم السابقة؛ وعليه فليس علي المكلف إلا أن يتقي ربه ما استطاع فيجتهد في ألا يسأل

إلا من سماهم الله. فهو إذن نظام قائم علي طرفين من سائلٍ ومسؤولٍ، يصلح بصلاحهما ويفسد بفسادهما، لا ضمانة لبقائه حجةً علي الخلق إلا قضاء سبق من الله في الأزل أن لا تزال طائفة من الأمة قائمة بالحق ظاهرين إلي يوم القيامة لا يضرهم من خذلهم، يقضي أن لا تجتمع الأمة جميعها علي ضلالة.[184]

إن النظر وفق ما تقدم في كل حادثةٍ ضلت فيها الأمة رشدها، وشهدت عليها النتائج بذلك، وقامت عليها بما أنكِبت من نكباتٍ فيما قصدت الشريعة إلي حفظه من مقاصد جزاءَ اختيارٍ ما حجةٌ علي خطأ ذلك الاختيار- نظرٌ يفضي إلي القطع أنها لم تصادف عصمة التوفيق ولا عصمة النبوة.

كان يفرض أن يكون ذلك المجتهد موجودًا أو منتظرًا، لكنه لم يك ساعتئذٍ كذلك، ولم يبحَث عنه، وهذا الذي ألحق المبحث بمعالم التفكير.

أعمال المجتهدين في التاريخ الإسلامي:

1-الاحتيال لنصر السنة علي سائر الطوائف:

وهو أمر يلزم كل من له بالسُّنة نسب، وهو للعلماء منهم أشد لزومًا، لأن العلم يفتح لأصحابه كل مغلق، ويبسط لهم ما يقبضه عن سواهم، وقد جمح بنا أن نقدم هذا العمل علي أشباهه توفرنا علي مثالٍ فذ في التاريخ الفاطمي للشمال الإفريقي خلاصته ما أشار إليه ابن عذاري أن الفاطميين تلقوا أشد ضربة لهم خارج مصر علي يد المعز ابن باديس، الذي خلع اعتقاد آبائه وأجداده من الشيعة الصُنهاجيين، وقطع علاقة القيروان بالمستنصِر الفاطمي، وحمل المغاربة علي مذهب مالك بن أنس، وكان وراء هذا التحول وزير ورع

[184] في "السلسلة الصحيحة (760/1)، برقم: 403" حديث: "إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم، لا تزال طائفة من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة ".

متسنن أديب لَسِن هو أبو الحسن بن أبي الرجال الشيباني يكفي لمعرفة مكانته من العلم والأدب ما طرّز به ابن رشيق إهداءه إليه كتابه الفخم المسمي *"العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده"* حيث يقول:

"ولم أسِم كتابي هذا باسم السيد- زاده الله تعالي سموًّا- لأكون كجالب التمْر إلي هجَر ومُهدي الوشْي إلي عدَن. ولكن تزينًا باسمه الشريف، وذكره الطيب، واستسلامًا بين يدي علمه الطائل وأدبه الكامل.."[185]

وقد تربي المعز- الذي حكم في سنٍ مبكرة- في حجر أبي الحسن علي تعظيم طرائق التسنن ونبذ البدع والضلالات، علي عكس مراد بيت الإمارة وأنصار الرفض، حتي كان من أمره ما كان.[186]

2-رياسة مدارس المقاومة وإدارتها:

يقصد بمدارس المقاومة هيئات علمية ذات نظمٍ وأدواتٍ ومجال تأثير، تأسست في عهود التحول وعقود التصحيح **والانتقال الثقافي المصيري** الذي كُمن سرًا حضاريًّا وراء كل ربيع إسلامي علي طول التاريخ وعرضه.

كان نظام الملك في **الربيع السلجوقي** وصلاح الدين في **الربيع الأيوبي** أهم من اعتني بمدارس المقاومة ونمَّاها، وكانت أسماء خالدة لعلماء كالماوردي والجويني والغزالي وأبي إسحاق الشيرازي والحافظ السِّلَفي وابن عقيل الحنبلي وابن الجوزي وعبد الغني المقدسي وابن قدامة وآخرين أبرز ما تصدِّره الدراسات التاريخية المخصوصة بهذا الشأن.[187]

---

[185] العمدة، ابن رشيق القيرواني، ص: (16-15)

[186] انظر "البيان المغرب" لابن عذاري (298/1)، وفي "تاريخ الفتح العربي في ليبيا"- ص: (221)- للطاهر الزاوي ترجمة مبسوطة للمعز بن باديس.

وأما رئاسة مدارس المقاومة العسكرية وتخطيط الجهاد الإسلامي فعمل آخر يتفرع عن الأول، البحث في أمثلته التاريخية يكشف لنا قانونًا عجيبًا جديرًا بالتقييد والتأمل نصه: **تنتقل واجبات الجهاد الزماني جميعها إلي دوائر المجتهدين انتقالًا يتناسب تناسب عكسيٍ مع رغبة سلطان الوقت وقدرته علي تحملها**؛ ومعناه أنك لا تجد غيرهم يتحمل عن الأمة تلك التكاليف في أعصار ضعف السلاطين أو فتورهم وتخاذلهم؛ واستقراء التاريخ علي رجاء إثبات ضد ذلك متروك إليك.[188]

3-تولي القضاء تمكينًا للشريعة وتأييدًا لأصحابها:

إن بين فرار المجتهدين من تولي القضاء في أزمان الرخاء والنشاط والفتوة والجِدَة- ورعًا وتعففًا- وبين اطِّراحهم أنفسَهم علي كراسيّ القضاء في أزمان القحط والضعف وشح المعارف ونقص الخبرات- إشفاقًا وتخوفًا- نسبًا أقرب إلي المساواة ووحدة المعني من سواهما؛ فإن الديانة التي تحكم علي صاحبها بالهرب من المنصب مع جُود الزمان بالبدائل القادرين والصالحين للأمر هي نفس الديانة التي تفرض عليه مساندة أي إصلاحٍ إسلامي يحتاج إلي دعائم في القضاء ومؤسسات الحكم إذا لم تنكشف الضرورة بغيره.

إنه عمل جليل من أعمال المجتهدين ينبغي الوقوف أمامه طويلًا لتأمل ما يمكن أن يخلفه غيابهم من نكبات في **الأربِعة والمحاولات المرهِقة**، يقول الصلابي: "وإذا نظرنا فى النُّظُم القضائية التى لابد منها فى أى دولة دينية أو علمانية وسألنا أنفسنا ما حظ الحركات الإسلامية من هذا الفقه؟ وما هى الخطط التى وضعت لإيجاد هذه النُّظُم القضائية

---

[187] يمكن الوقوف علي أحوال تلك المدارس بشيءٍ من البسط في "أيعيد التاريخ نفسه؟" لمحمد العبدة، ص(96:91)

[188] نحيل القارئ هنا إلي كتاب شريف الزهيري: تاريخ الحروب الدينية المعاصرة وحركات التحرير الإسلامية، دار الصفوة/القاهرة، ط1: 1430.

الشرعية التى لابد منها فى أسلمة الدولة؟ وما هى الوسائل التى اتخذتها؟ وهل بدأت فى إيجاد الكوادر التى تجمع فقه الشريعة والنُّظُم المعاصرة بحيث تستطيع أن تقدم نموذجًا حيًا لقدرة الإسلام على مواكبة التطور والتقدم بمفهومه الصحيح المنبثق من عقيدة الأمة ودينها وشريعتها لكانت الإجابة محزنة."[189]، ولقد سمعت ذلك التقرير بأذني ممن دفع بأكثر من مائة معمّمٍ إلي برلمان الثورة، قبل زمان، حيث كشف لنا مرةً أنه لو أحيل إليه شخصيًّا أمر عشرات الآلاف من المناصب القضائية والإدارية في مصر لعجز عن أن يوجِد لكل منصب مسلمًا صالحًا يرضي سلوكه واعتقاده وكفاءته!

4-معاضدة صالحي الحكام مشورةً ووزارةً وإفتاءً:

وفي علاقة القاضي الفاضل بصلاح الدين الأيوبي خير شاهد لما نقرر، ولعله أنصع شاهد لذلك في التاريخ الإسلامي، فقد بلغ بالعماد الأصفهاني أن يقول: "ما افتتح الأقاليم إلا بأقاليد آرائه"[190]؛ بل بلغ بصلاح الدين نفسه أن يقول: "لا تظنوا أني ملكت البلاد بسيوفكم، بل بقلم الفاضل"[191]؛ وقد أحسن الذهبي إلينا حين سماه "يمين المملكة".

5- فصل الخطاب في مسائل المصائر:

ومسائل المصائر هي ما يتوقف علي الرأي فيها مصير أمة عظيمةٍ من المسلمين ساعةً من الدهر، وإليك مثالًا واحدًا لا مزيد: كتب فقيه إشبيلية عبد الله بن العربي- ت493- والد القاضي أبي بكر إلي أبي حامد الغزالي يستفتيه في أمراء المشرق الأندلسي الذين رفضوا مبايعة **يوسف بن تاشفين** أمير المرابطين الذي عبر البحر وانتصر في **"الزلّاقة"** ليحمي الأندلس من السقوط؛ فما كان ممن لم تطل يداه من أمراء الطوائف الشرقية سوي أن ظلوا

---

[189] صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي (339/2)

[190]سير أعلام النبلاء، الذهبي (340/21)

[191]النجوم الزاهرة (157/6)

علي سابق عهدهم يتسمون خلفاء ويستنصرون النصاري علي ناصريهم من المسلمين، ويؤدون إليهم الجزية عن يدٍ وهم صاغرون، ويحتجون علي ابن تاشفين بأن الخليفة العباسي لم يولِّه ما تولي.

كان استفتاء ابن العربي في حِل قتالهم من عدمه، وكان رد الغزالي باعتبارهم بغاة علي عصمة الخلافة التي ينوب عنها يوسف، يجب دفعهم ونقض شوكتهم علي قوانين معاملة أهل البغي؛ وكان لنا من رحلة الإمامين الجليلين عبد الله وولده أبي بكر إلي المشرق العربي لتحصيل فتوي الغزالي في مُلمَّةٍ كتلك حجة للإلحاق والتمثيل.[192]

6-شفاعة الأقاليم وولاتها وقاطنيها إلي دار الخلافة:

ومثالها غير بعيدٍ عن الغزالي وفتواه، فقد كانت رحلة ابن العربي الوالد لغرضٍ آخر هو التوسط بين دولة المرابطين والخليفة في بغداد ليجري الأخير علي ابن تاشفين ولايته إجراءً كتابيًّا يتضمن إقرار الخليفة له بما تحت يده؛ وقد نبهنا بذلك لعملٍ آخر من أعمال المجتهدين هو التوسل بجاههم العلمي ومكانتهم في أوساط المسلمين لشفاعة الأمة إلي حاكميها، بما يفرضه ذلكم الجاه لهم من ثقة وتصديق وقبول، يشهد لذلك ما حمّلت شهادةُ العلَمين الغزاليَّ وأهلَ الحرمين من ود وغرامٍ بالمرابطين.[193]

7-ضبط اندفاع الجماهير في النوازل العظمي:

وهو عمل يفرضه عليهم وجوب الأمر بالمعروف، ويكفله لهم دون سواهم تأييد الجماهير لهم واعتصامهم بهم في النوازل التي يكون الإسلام فيها طرفًا أصيلًا؛ وإليك مثالًا:

---

[192] يمكن الاطلاع علي الرسالة وجوابها في "دراسات في تاريخ المغرب والأندلس" لمختار العبادي (485:478).

[193] تفصيل ذلك في نص آخر لفتوي الغزالي في "دولة الإسلام في الأندلس" لعبد الله عنان (530/3)، وانظر "دراسات في تاريخ المغرب والأندلس"، ص: (104:101)

تولي القاضي عياض- ت544- قضاء سبتة ثم غرناطة، وقد عمِّر طويلًا حتي سمعت به الأندلس وأبصرت، وكان من أمره بغض ملوك الموحدين لما استحلوا من بدع ودماء علي السواء، ومع ذلك لم تمنعه بغضاؤه من منع أهل سبتة أن ينزلقوا إلي مواجهةٍ بائسةٍ فيستباح منهم ما استبيح من غيرهم، بل بادر بمبايعة الموحِّدين وتبعه السبتيِّون وهدأت شبه الجزيرة.

ثم وجد القاضي فرصةً سانحةً لنقض ما أبرم مكرهًا وثار بالسبتيين علي الوالي الموحدي وعبر البحر إلي الأندلس وطلب من المرابطي يحيي بن غانية أميرًا لسبتة يقود الثورة فكان أن أعانه بأمير، وامتدت الثورة جنوبًا وتأيَّدت بمدنٍ أخري لكن القدر لم يكتب لها النجاح فاسترد الموحدون تلك المدن وسلبوا وغنموا ونكلوا وأعادوا الزحف من جديدٍ حتي بلغوا سبتة.

لقد اعتصم القاضي باجتهاده الأول للمرة الثانية، ورجح دماء أهل سبتة علي كل بدعةٍ لا قبل لهم بدفعها، وحماهم للمرة الثانية من الانزلاق لمعركة خاسرة، وبعث إلي القائد الموحدي ببيعته، فعفا عنهم جميعًا وإن حكم علي القاضي الأجلِّ بمغادرتها إلي الأبد.[194]

8-تخطيط السياسة الإسلامية وفق مصالح المسلمين:

إن التخطيط لمد النفوذ الإسلامي عمل يتحمله العلماء النابهون وإن تكفل بتطبيقه الحكام والمجاهدون، وأولي ثم أولي بمن قصَّرت بهم الهمم والمدارك عن تحصيل ذلك العمل علي وجهه أن ينسبوا أنفسهم إلي العجز والجهل بدلًا من أن ينسبوا العمل إلي أبواب المحال أو يكلفوه من لا يصلح أن يتكلفه من السياسيين والدعاة.

[194] انظر تفاصيل ذلك في "دولة الإسلام في الأندلس، العصر الثالث: القسم الأول" (275:273/3)

إن ذلكم التخطيط بما يكلف الأمة جميعًا من محنٍ أو بما يرفع عنها من نكباتٍ أمر عظيم لا يحل لكل متشوِّك بشوكة أو مستقوٍ بجماعةٍ أو مغرورٍ بأتباعٍ أن يتقحمه علي غير بصيرة، وإن إحالته إلي الأفذاذ من كل جيل حتم لا بد منه، وللطالبين له مثالًا أن يراجعوا نشأة دولة المرابطين في المغرب الإسلامي، ودور الفقيه المؤسس عبد الله بن ياسين في التخطيط لها.[195]

9-إقامة الحجة علي العامة والولاة علي السواء: وذلك عمل لا يحتاج إلي بيان.

"لقد أدخلتَ في المجتهدين من ليس منهم، وخصصتهم بأعمال لا تخصهم."!

لا؛ **بل** ذكرتُ أعمالًا لا تمارَس علي الكمال والتمام، ولا يحسِن بلوغ غاية الشريعة من تشريعها إلا المجتهدون ومن قاربهم ممن يحسنون الاجتهاد في أمرٍ دون أمر مادام العمل الموكَّل إليهم من الباب الذي يحسنونه، فأعِد تأملها جميعًا علي هذا الحد تلقني علي حد الصواب؛ ولو شئتُ أن أقارن لك من التاريخ أيضًا بين نتائج تلك الأعمال جميعًا إذا أُفضِي بها إلي المجتهدين ومن عداهم لعلمتَ فرق ما بين الفريقين؛ لكنه أمر يطول جدًا.

هل غُيِّب المجتهد عمدًا؟

أساس هذا المطلب تقرير سابق في الضمير أن زماننا لا يخلو من مجتهدٍ أو أهلٍ للاجتهاد، وتحته فرعان:

الفرع الأول: الاستفتاء في القديم والحديث:

كان القرطبي المفسر يوم قتل والده في غارةٍ علي قرطبة قد قارب الثلاثين أو جاوزها

[195] راجع "البيان المغرب"(9:5/3)

بقليل، فأبهمت عليه مسألة تغسيله وتكفينه، فاستفتي ثلاثةً من المشايخ والقضاة،[196] **﴿وفوق كل ذي علمٍ عليم﴾** [197] ، والمرء عالم أو جاهل، ورحلة ابن العربي قريبة، ولو أراد امرؤ أن يحصي مثيلاتها في التاريخ لألف كتابًا تطيش به سيئاته يوم العرض؛ وفي نبلاء المعاصرين من المشتغلين بالحديث من حَكي أنه استفتَي في ترك الصلاة في المسجد من شدة ولع الناس بسؤاله إقبالًا ومنصرَفًا، فتعجب صاحبي من مفتٍ يستفتي! وكيف لا يعجب وقد طُبِعنا علي جدلٍ عقيمٍ لا يعرف له والد، فلهونا به عن كل حجةٍ منتسِبة وحكمةٍ مكتسَبة.

إننا نحيل القارئ إلي قضيةٍ واحدةٍ اتخذت فيها الرؤوس مركبًا، وأبي فيها من أعادوا إحياء **هيئة كبار العلماء** أن يستفتوها في طارئةٍ أشكلت، ومنحوا المبحث إحدي حجج انعقاده؛ كانت مسألة قرضٍ وكان **برلمان الثورة** ثائرًا بين مبيحٍ وحاظر، وكان استفتاء المجتهدين أو من وضعوا مواضعهم أقرب من كل طريق وأيسر من كل خصومة، وكانت المسألة برمتها بيضةً أريد لهم أن يدهسوها ليفوح منها ما يشهد علي السادرين بأول العثرات.

الفرع الثاني: الإسلاميون والأئمة المجتهدون:

أما **المجتهدون** فقوم لا يستقر ملك الفاسقين إلا بموتهم. **"كيف ذلك؟ وماذا يفيد العلم بغير شوكة؟"** إن المجتهد يكشف الصواب، ويحسم النزاع، ويقهر صراع الأفكار المتناقضة، ويجمع الأمة فيكون اجتماعها شوكةً فوق كل شوكة، فلا يرُعك أن تقرأ كتاب الإسفراييني إلي الخليفة في خلافٍ نشب: "اعْلَم أَنَّك لست بِقَادِر على عزلي عَن ولايتي الَّتِي ولانيها الله تَعَالَى وَأَنا أقدر أَن أكْتب رقْعَة إِلَى خُرَاسَان بكلمتين أَو ثَلَاث أعزلك عَن

[196] انظر "الجامع لأحكام القرآن"، القرطبي (240/4)

[197] يوسف: (76)

خلافتك"[198]، فإن الرجل كان يعرف قدره وقدر الخليفة فقال ما قال.

وأما **الإسلاميون** فإننا نجد أنفسنا مضطرين لنقل رأي تحاشيناه مرارًا لكاتبٍ غربيٍ قارن بين صورة الدولة الإسلامية في القديم والحديث فوجدها قديمًا حكامًا ومجتهدين ووجدها حديثًا حكامًا وإسلاميين فقال: "ويحافظ التصور الإسلاموي للحكم أساسًا علي التوجه الاستعماري- وفي أواخر الدولة العثمانية- إلي تنزيل العلماء إلي دور قضاة محكمة الأحوال الشخصية"[199]؛ وقد أوجز الرحلة في الجملة الفائتة منذ سقوط العثمانيين إلي اليوم.

إن **الدولة الإسلامية**- علي طول تاريخها- يحكمها نبي معصوم أو خليفة مجتهد راشد، أو يحكمها ملك عادل أو مستبد علي طرف أنبوبٍ علي حافته الأخري قضاة وعلماء ذوو أتباع يحققون التوازن بين التنفيذ والتشريع، فتحتفظ ببقائها علي حالاتها الثلاثة إلي ما شاء الله، أما ما يشنع عليه الرجل فدولة يؤسس لها أناس لا يروق لهم في مناحي السعي إلي الحكم أن يقيدوا أنفسهم بسلطة العلماء والمجتهدين، ولا يجدون مفرًا من إيمانهم بالشريعة، فيقيدون أنفسهم بها علي الورق ويحيلون أمر تنبيههم ومحاسبتهم علي مخالفة الشريعة إلي قضاةٍ "مدنيين" في محكمة عليا لا يضيرهم أن تنقض عري الشريعة عروةً عروةً، ولا يؤمَن أن يتوسلوا بما أسند إليهم لنقض كل تشريعٍ بحجة مخالفة الشريعة![200]

وأمَّا من أغفلوا المجتهدين لأن قرار العمل بالشريعة لم يتخذ بعد- "فلنغفلها جملةً"- علي رأي من أجابني يومًا إذ سألته: لِم تستمع إلي ما لا يحل؟ فقال لست ملتزمًا، فإذا التزمت

---

[198] طبقات الشافعية الكبري، السبكي (64/4)

[199] سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، "نوح فيلدمان"، ص: (150)

[200] يمكنك مراجعة المادة 175 من الدستور الذي جري تعطيله في 3 يوليو 2013؛ وهذا الفرار من "الكهنوت الإسلامي"- كما يحلو لبعضٍ أن يسموه- أمر قديم تعرض له المودودي في محاضرةٍ له عام 1952 بعنوان "تدوين الدستور الإسلامي"، ص: (15:13) وعده- ضمن أربع مشاكل- أخطر مشكلة تواجه تدوين دستور إسلامي؛ مع أنه لم يكن ساعتها أكثر من تشغيبٍ غير إسلامي علي مؤيّدي الفكرة الإسلامية.

سأترك ذلك! فطائفة ثالثة ليست من المبحث في شيءٍ، لكنَّ الشيء بالشيء يذكَر.

❁ ❁ ❁

المبحث الخامس

هزلٌ في جِد

ساءك حسن ظنك؛ وفي المبحث أربعة فروعٍ لمطلبٍ واحد هو:

آخِرُ معالم التفكير "الإسلامي":

الفرع الأول: استدعاء الغرب "الكافر" لإنقاذ الرئيس "المؤمن":

هكذا عنونت إحدي الصحف، وليس الاستدعاء ولا الاستهزاء ولا الكفر والإيمان محلًا للبحث، وإنما يخص البحث أمر آخر مؤسس علي ما أسست عليه الصحيفة عنوانها، ومما أسست عليه مخاطبات ذائعة الصيت بين الطوائف المنكوبة وبين جمعيات حقوق الإنسان "الأوروأمريكية"، والمحاكم الدولية، ومراكز صيانة الحريات والديمقراطيات الناشئة، وما شئت مما يصله الصوتُ وتبلِّغه الوسائلُ؛ وأما أمرنا المؤسس علي ذلك فاعتقادُ أن انتصار الشرق يأتيه من الغرب وبناء الأعمال علي ذلك التوهم.

أيها الناس إنكم إذا سلكتم إلي انتصار الشرق مسلكًا يمر بالغرب فقد سلكتم إلي شيءٍ آخر غير نصر الشرق! إن **الاستعانة بالعدو عليه انتحار؛** لكنه كيف لفاقدٍ ذاتَه أن يقدِّرها وأن يحسب قواته ويبني علي ذلك قرارًا صائبًا: أيجمع قوي ما لا يعرف وجه الجمع بين مفرداته؟ إن للبحث عن الذات موضعًا في خاتمة البحث، وإن للاستعانة بالأمم الكافرة مواضع في بحوثٍ أخر ومؤلفات، وما يهم *"معالم التفكير"* هنا هو تأسيس الأعمال والاختيارات العظمي علي أوهامٍ وظنونٍ لا حجة لها، وإننا لو شئنا أن نجر إلي الحديث شواهد من حوادث الخذلان خذلان الغرب للشرق في كل عظيمٍ وحقيرٍ لما وسعتنا الصحائف، فاذكروا البوسنة واذكروا ميانمار واذكروا القدس واذكروا حلب واذكروا غزة واذكروا الفلوجة واذكروا...

أما الاعتصام بعصمة النبوة فقد كان يقتضي أمرًا غير هذا: جاء في الحديث أن النبي ﷺ: "كان لا يتطير من شيء وكان إذا بعث عاملًا سأل عن اسمه، فإذا أعجبه اسمه فرح به

ورُئي بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمه رُئي كراهية ذلك في وجهه، وإذا دخل قرية سأل عن اسمها، فإن أعجبه اسمها، فرح بها ورئي بشر ذلك في وجهه وإن كره اسمها رُئي كراهية ذلك في وجهه"[201]؛ فهذه غاية آثار الظنون علي من منعته العصمة من مزالق التفكير: أن تنبسط أساريره أو تنقبض ولا مزيد، وليس التفاؤل والتطير أكثر من محض ظن، وليس الامتناع عن ربط التقدم والتأخر بعلة الانبساط أو الانقباض إلا يقينًا أن الاختيارات لا تؤسس علي الظنون.

الفرع الثاني: من وثق بإحسانك أشفق علي سلطانك:

إن الخديعة صورت أمرين كان تأمين الغرب للدولة الناشئة ومساندته لها وحمايتها من السقوط أولهما، وكان توحد الطيف الإسلامي داخليًا لتأخير السقوط ثاني الأمرين، وما كان الأول ولا كان الثاني، وما كان توهمهما أو الركون إليهما إلا ضربًا من الهزل في ساح الجِدِّ.

ربما جري اختزال الخلاف الإسلامي بين التيارات في مظاهره المعاينة من سياساتٍ دعويةٍ وأولويات عملٍ وأنماط خطابٍ وانتشارٍ ولباسٍ، حتي عمي بها المختزل عن مظاهر متوقعة لم تخرجها الأحداث بعد إلي العيان وإن كان توقعها يسيرًا علي الناظر في أصول كل تيارٍ وتصوراته ونشأته وخطة عمله وتاريخه الدعوي، وكان يمكن تلافي وقوع تلك المظاهر الأخيرة لو كان هنالك مجتهد له القدرة علي تسوية كل خلاف وجمع الناس علي رأي واحد مستقيم فيما يجدُّ من حوادث لكنه لم يوجد ولم يوجد من يهتم لغيابه.

لقد كان من بين التيارات من قشر لنا عصاه، وأبان خطته، في واحدٍ من معسكَراته العلمية التي كان يجمع لها النخبة من ملتزمي الجامعات، إبان الثورة وقبل أن تكون دولة أو يكون حكم، فكان مِن عللها أو علله أن يسارعوا إلي النشاط السياسي- وكانوا قبلُ أبعد

[201] السلسلة الصحيحة (389/2)، برقم: 762

الناس عنه- ما دام الباب مفتوحًا والفرصة سانحة، فإذا أغلق الباب أو صودرت الفرص عدنا إلي المساجد من جديدٍ لنستمر في نشاط الدعوة والتربية والتعليم! هكذا كانوا يفكرون، وبهذا التفكير شحنوا مائة معمَّم إلي المجلس الموقَّر؛ أجل، يخرجون من المساجد إلي نزهةٍ ثم يعودون! لا؛ يخرجون من المساجد إلي مصارعةٍ ومنازعةٍ وشحناءَ ومنافسةٍ كاشفين عن قواهم، مبينين عن القصد إلي الحكم، مصرِّحين باعتقاداتهم وتصوراتهم عن الدولة وحالها والمآل، حتي ينزعج كل مرتابٍ، ثم إذا أغلِق الباب لعارض من عوارض زمان السوء يعود كل امرئٍ أدراجه إلي معسكره ليتركه ذلك التقي النقي الذي أغلَق الباب لقصدٍ شريفٍ ليعيد حشد قواته وتهيئتها وإعداد كوادره وتربيتها ليخرج بهم من جديد إلي منازعة أخري لا يرتاب لها البوابون.

هكذا- ونشهد الله أن سمعناه قبل أن يكون حادث أو حديث- لا يحفِلون لوسائل الفتح أو الغلق ابتداءً بل هي في العقول والضمائر أقرب إلي تحكمات القدر أو تفضلاته، لا تعنيهم في شيءٍ، وكيف يعنيهم شيءٌ لا يسألهم الله عنه وإنما يجري مجري السنن والنواميس؟

لك أن تفسر بهذا- وبهذا وحده- كيف وقف اللون المقصود من ألوان طيفنا المبدد في منشور زجاج النوازل إلي غاية شهر مايو موقف المعاند المنحاز إلي جانب الحاكم الجديد القاطع بامتناع عزله امتناعًا وجوديًا كامتناع اجتماع النقائض وتوارد معلَّقتين علي سبعة خواطر في زمانٍ واحد، حتي إذا لان الزمان للممسِك بالحلق علي جانب المصراع قاموا يقطعون بامتناع العكس امتناعًا وجوديًّا كامتناع اجتماع النقائض وتوارد مُعلَّقتين علي سبعة خواطر في زمان واحد.

ومــولاك مــولاك الذي إن دعوتَــه   أجابــك طوعًــا والدمــاءُ تَصَــبَّبُ

إن إحسان الظن بالمحونين في أفكارهم محنة تربو علي كل محنة، وإن الامتناع بهم عن السقوط شهورًا دون انتباهٍ لذلك محنة أخري لو لم تكن لما عدمنا في جنب السلطان من ينصحه قائلًا: من وثق بإحسانك أشفق علي سلطانك.

الفرع الثالث: من لم ينفعك ظنه لم ينفعك يقينه:

إن الملك لمن له الملك، أو هو آيل إليه، لا يسعي إلي صاحبه بخطيً أبطأ من خطي مليكه، بل إن الملك وأصحابه طلاب مطلوبون علي السواء؛ وإنَّ ظنَّ غيرِ هذا ضرب من ضروب العجز أو قلة الحيلة أو الحماقة أو ما شئت؛ ولا عجب أن يتفاءل العجزة فينسبوه لهم لكن العجيب أن يحسنوا الظن في المالكين فيصدقوا أنفسهم فيما زعموه من نسبةٍ باطلة.[202]

لقد وقع أول استقلال مصري عن الخلافة علي يد **ابن طولون** عام 254، ولم يكن الرجل يحلم بملك مصر، لكن قدره وقواته كانت تقضي له بذلك، ولم يكن للخلافة الممزقة أن تطمع من واليها القوي بأكثر من الدعاء علي المنابر، ولم يكن لها أن تتصور أن يمهَّد له الطريق إلي الانفراد فلا ينفرد.

وقبل ابن طولون بنصف قرن يتملك **بنو طاهر** خراسان باسم المأمون ويؤسسون دولة، وبعد ابن طولون بنصف قرن آخر يتملك محمد بن طغج **الإخشيد** ويؤسس لاستقلالٍ

[202] الكلام عن الملكية هنا عقليٌّ زمانيٌّ لا صلةَ له بالشرائع، يمكنك أن تمثِّل له بقانونٍ جديدٍ يخول الرئيس تعيين رؤساء الهيئات القضائية جميعًا رغم معارضة طوائف من القضاة له: حيث يمثل الرئيس "من له الملك"، ويمثل المعارضون "طرفًا يزعم أن له نصيبًا من الملك أو قادرًا علي الحدِّ من ملكية المالكين"، ويمثل الدستور "الشرائع المهملة"؛ وإجراءُ الهامش علي المتن يقتضي أن نقول لهم: أثبتوا أن الملك لكم يثبُت لكم الملك وإلا فلا؛ والصراط اللاحب أن يُجمع القضاة علي الاعتذار عن قبول أي منصب قيادي يقرره المالك وفق قانونه، فلا يجد بدًّا من إلغائه؛ فإن عجزوا عن ذلك عُلِم أن الملك له ليس الملك لهم؛ الملك لمن له الملك.

مصري ثانٍ عمن ملَّكوه أو قل: عمن عرَّفوه مملكته وسرير ملكه؛ ولا تعجب إن علمت أنه ورَّث مصر لعبد يتملكها اثنين وعشرين عامًا، وما كان مملوك ليحلم بهذا أيضًا، لكنَّ الملك لمن له الملك، فلا تقفنَّ طويلًا عند قول المتنبي:

أَكُلّمَا اغتَالَ عَبدُ السّوْءِ سَيّدَهُ   أوْ خَانَهُ فَلَهُ في مصرَ تَمْهِيدُ؟
صَارَ الخَصِيُّ إمَامَ الآبِقِينَ بِهَا   فالحُرّ مُسْتَعْبَدٌ وَالعَبْدُ مَعْبُودُ[203]

فقد كان مغريً بنعي كل شرعيةٍ مهدرةٍ، وقد عاش عمره في مرامٍ لم يبلغه، وهذه من تلك، ثم إن إحنته مع كافور تكلِّفه من القول ما لا يطيق.

وقبل هؤلاء وهؤلاء يسنِد الرشيد إفريقيَّة إلي إبراهيم بن **الأغلب** في أواخر القرن الثاني فكأنه الملك ينحاز إلي أصحابه، وكأني بالرشيد يدري بذلك أو لا يدري، فيستقل **الأغالبة** بإفريقية ويورثوا الملك أحقابًا رغم أنف الخلافة التي لم يكن لها أكثر من أن تقر بالملك لمن له الملك، إلي أن يسقط الأغالبة فريسةً للعبيدية الفاطمية.[204]

ولا نزال نخاصم الظنون والأوهام في معالم التفكير، ولا نزال نردع المخاصمين عن المتوهِّمين بحكمة العرب الخالدة: "من لم ينفعك ظنه لم ينفعك يقينه"؛ ولا يزال لنا من آي الذكر حجة علي الدهر: ﴿**إن بعضَ الظنِّ إثم**﴾[205].

الفرع الرابع: إلي المهديّ من جديد:

عقدنا في هذا الفصل مبحثًا **للمجتهِد المنتظَر**، وما كان غرضنا من عنوانه إلا صرف العقول إلي من ينبغي انتظاره أو البحث عنه والتطلع إلي إيجاده كل حين؛ وقد خلصنا في آخر

[203] ديوان المتنبي بشرح البرقوقي (396/1)

[204] راجع لتفاصيل الحوادث التي شملها الفرع الكامل (454/5)، والبيان المغرب (130/1)، والنجوم الزاهرة (251-1/3)

[205] الحجرات: (12)

البحث الذي جهدنا فيه أن نعتصر التجربة اعتصارًا لنفهم كيف انتهت إلي نهاياتها المشاهدَة إلي عجيبةٍ جديدةٍ ولعل العجائب لا تنتهي ولا ترحم كل من نظر كما نظرنا.

والعجيبة الجديدة أن تنتهي بعض المناهج "الإسلامية" المتناقضة بأصحابها إلي نتيجةٍ واحدةٍ لا تنشطر ولا تتناقض، واقرأ أولًا ما كتبه الألباني عن نتائج الاعتقاد الصوفي في المهدي: يقول- بعد كلام-: "فمنهم من استقر في نفسه أن دولة الإسلام لن تقوم إلا بخروج المهدي! وهذه خرافة وضلالة ألقاها الشيطان في قلوب كثير من العامة، وبخاصةٍ **الصوفية** منهم، وليس في شيء من أحاديث المهدي ما يشعر بذلك مطلقًا، بل هي كلها لا تخرج عن أن النبي ﷺ بشَّر المسلمين برجلٍ من أهل بيته، ووصفه بصفات بارزة أهمها أنه يحكم بالإسلام وينشر العدل بين الأنام، فهو في الحقيقة من المجددين الذين يبعثهم الله في رأس كل مائة سنة كما صح عنه ﷺ، فكما أن ذلك لا يستلزم ترك السعي وراء طلب العلم والعمل به لتجديد الدين، فكذلك خروج المهدي لا يستلزم التواكل عليه وترك الاستعداد والعمل لإقامة حكم الله في الأرض، بل على العكس هو الصواب، فإن المهدي لن يكون أعظم سعيا من نبينا محمد ﷺ الذي ظل ثلاثة وعشرين عامًا وهو يعمل لتوطيد دعائم الإسلام، وإقامة دولته فماذا عسى أن يفعل المهدي لو خرج اليوم فوجد المسلمين..."[206] ثم تأمل كيف تتحد نتائج ذلك الاعتقاد اتحاد الهزل بالجد مع نتائج سعي قومٍ آخرين يتناقض رأيهم في المهدي مع رأي أولئك الكسالي تناقضًا تامًا من كل وجه!

إننا قد نعتقد أمرًا و نحن نسعي في نصر نقيض ذلك الأمر، وإن كنتَ مرتابًا لحديثنا فحاول حل هذه الألغاز:

1-هل تجاوُز الاجتهادِ وأهله ووسائله ونتائجه- في المرحلة محل البحث- تجاوزًا تشهد نتائجه

[206] السلسلة الصحيحة (42/4)

بوقوعه ينأي بالمتجاوزين عن عقائد متصوفةٍ يرون أن الحل الإسلامي يجب أن يكون معصومًا من كل وجه مؤيدًا بموعودٍ يتعين انتظاره وإلا فلا؛ أم أنه لا علاقة أبدًا بين التنكر للاجتهاد والتمرد عليه وبين التنكر الصوفي لجملة مطلوبات الشرائع في الأزمنة المنكَّسة بحجة انتظار المخلِّص؟

2-هل استعجال المنازلات العقدية في كل حين- لداعٍ ولغير داعٍ- وطمس معالم النزاع الداخلي القديم أو الاستقواء بالمعتقدات للشحن والتهييج والمغالبة استقواءً يطرح العقائد بكل سبيل غرضًا للشانئين والمتحفزين والمتربصين يمكن أن يزايل عند التأمل تأخير المتصوفة لكل نزاعٍ بحجة أن سيد النزاع لا زال منتظرًا وأنه لن يخاض النزاع ولا يحل خوضه الآن أو غدًا ما لم يأت "المنتظَر" فيقرره نزاعًا دينيًا صرفًا يقف قطباه علي قطبي البسيطة؟

3-هل هناك فرق بين من يتنكر لحركة الجماهير لجهله بمحركيها وبين من إذا نقل إليه نبأ ثورة ما في بلدٍ مسلمٍ قال علي البديهة: أوَ خرج المهديّ؟

4-هل إساءة التعامل مع الفرص السياسية السانحة إساءةً تنتقل بأصحابها من إخفاقٍ إلي إخفاقٍ أقل سوءًا ممن يمتنع امتناعًا أوليًا عن أي عملٍ واجبٍ إزاء تلك الفرص بحجة انتظار المهديّ؟

5-هل التشبث بفقه الأزمات أو ما سميناه فقه الاضطرار ومحاولة تأسيس المرحلة عليه حال أقل انحرافًا من حال قومٍ يقطعون علي طول الخط بلزومه وحتميته إلي أن يخرج القادر الوحيد علي إجراء أحكام الاختيار علي الأمة؟

6-أليس قد أفضي اتخاذ القرارات العظمي داخل سياج إنكار الذات إلي إحالة الأمة إلي انتظار المهدي بدلًا من التطلع لسياسيٍّ قادر يحسن التصرف في الملِمَّات؟

إننا لو أعدنا نسج البحث علي هذا المنوال لأوشك بنا ذلك الضرب من التناقضات أن نستبدل بعنوانه الأساسي ذلك العنوان الأخير: هزل في جِد.

النتائج والتوصيات:

1-إن الدول لا تقوم إلا إذا وجِدت مبررات قيامها ولا تسقط إلا إذا غابت مبررات الوجود، وعليه فالسعي في إيجاد تلك المبررات يسبق وجوبًا كل سعي لإقامة الدول ونصب الحكومات.

2-لا يبسط إنسان بالجدل الفارغ لسانًا إلا قبض الله عنه من الحكمة أضعاف ما بسط، لكن الجيل إذا فقد يقينه ارتاب في كل شيء، وجادل في كل شيء، وفي الحديث: **"تكفير كلِّ لحاءٍ ركعتان"**[207].

3-إن اختلاط القيادة علي حد قول القائل:

إذا ركب الناس الطريق رأيتهم لهم قائد أعمي وآخر مبصر

علامة علي أنها قيادة منصوبة مفروضة متسلطة أوجبتها مقادير، وليس تسليم العاقل لها مع ذلك مختارًا مميّزًا إلا من خداعه لنفسه، أو جهله بما يعتريها من نباهةٍ أو سوء نظر، وفي الحديث: **"ما من القلوب قلب إلا وله سحابة كسحابة القمر، بينا القمر مضيء إذ علته سحابة فأظلم، إذ تجلت عنه فأضاء"**[208].

4-إن العجلة من ضروب الأهواء وإنْ تخادع المرء لها ونظمها سلك الديانة والورع، وإن أهم ما يستدَل به لذلك حتمية الأناة والتريث لتحقيق الشريعة وبلوغ اليقين في معانيها ومقاصدها في الحوادث جملةً وإن هانت واستصغِرت.

لكن العجيب أمر من يزداد يقينهم في العجلة وتمسكهم بها كلما عظم الأمر وجلَّ، وقديمًا

---

[207] السلسلة الصحيحة (397/4)، برقم: 1789، واللحاء الجدال وهو "الباطل" هنا ولا شك.

[208] السابق (339/5)، برقم: 2268.

أشير علي عمر- رضي الله عنه- بمن أشير كي يوليه إمرةً فامتنع أن يولّيَه قائلًا: "إنها الحرب ولا يصلح لها إلا الرجل المكيث، الذي يعرف الفرصة والكف"[209].

5-إن افتراض الأسوأ فرض عين علي كل خائض لجّةٍ لا يدري مداها ولا يبصر منتهاها، حتي يعرض ذلك الأسوأ علي العقل والشرع معًا، ليحكما له أو عليه، فيبيحا الخوض أو يُحَرِّماه، وإن من لجّات البحث ما قد يكلِّف خائضًا يومًا، ما نسبوه لابن جبير قبل إسلام نفسه: "والله لقد فررت حتي استحييت من الله"!

6-إن إيجاد المجتهدين والرد إليهم حتم علي كل متحملٍ ما لا يستطيع، وكلِ مجرّبٍ أرهقته تجاربُه وكشفت له عن جهله وحاجته لمن يكشف له الطريق ويجلي له مراتع العصمة؛ وفي تجارب آل عليٍّ- رضي الله عنه- حكايات وحكايات، واذكر حسينًا، واذكر زيد بن عليّ، واذكر النفس الزكية، واذكر.. واذكر .. واذكر كل من حاول حتي إذا أُكْدت عليه المحاولة زايله يقينه في حِل الإقدام عليها من حرمته؛ وقد طلب أسلافٌ ملكًا وكرهوا القتل، وليس في الأمرين طلب ولا كراهة لمن عاقر الشريعة كما ينبغي، إنما هو حكم الأمرين: يستنبَطُ ويعظَّم أو يُجهلُ ويجفَي.

7-الموازِنون موجودون في كل جمهور؛ والموازنون قوم لم يبلغوا اليقين بعد فيمن يوالون أو يتبعون، إنما يميلون مع الواقع ولا يصنعونه ولا يضحون في سبيله، وإنَّ شر ما ينتظر قائدًا يتوكل علي الجمهور أن يدرك يومًا أن أكثر جمهوره من ذلك النوع الرديء.

8-إن كل قارئٍ يحسب أنَّا قصدناه بشيءٍ من حديثنا مطالبٌ أن يحمِّل سمعه الحديث علي أسوأ ما يحتمل أن يسمع، وأن يقوم وأخدانه مثني وفرادي، لا يبرح يقول:

---

[209] مقدمة ابن خلدون (685/2)

وكنــتُ امـرأً لا أسمـع الدهـرَ سـُبةً أُسَــب بهــا إلا كشــفتُ غطاءهــا!

9-إن الحرب في بدايتها فتيَّة مخدرة يطلبها كل أحد ويطمع فيها كل عظيم وحقير، لكنها في نهايتها عجوز مبتذلة، لا يطمح إليها إلا مصطبر يطلب ميراثًا، وإن إجراء النظر في المعارك وفق هذا يوفر علي الكادحين كثيرًا من الجهد المهدر في التعرف علي المعارك والخلائق والمرامات.

10-إن إبداء الرأي في مسألةٍ، وتحرير وجه الصواب في قضيةٍ لا يتوقفان أبدًا علي معرفة المؤيدين لها أو المعارضين، والداعين إليها أو القاعدين، إنما تبحَثُ محررةً وفق مسلّمات البحث والاجتهاد الفقهيّ.

11-إن تحقيق اليقين في التوبة من آثام أغري بها فقد اليقين أول درجات التوبة، لكنك لن تسأم الضحك من مذنبٍ تائبٍ فاقدٍ لليقين في ذنبه وتوبته لا يسأم القول:

هـل الله عـافٍ عـن ذنـوبٍ تسـلّفت أو الله إن لم يعـفُ عنهــا معيــدُها؟

12-استراح من لا عقل له، ولا يزال العاقل طالب مجدٍ حتي يُجَنّ.

الخاتمة:

هل وجدوا أنفُسَهم؟

لم يكن "***معالم التفكير الإسلامي***" ليبحث أفكارًا مستقلةً عن الإسلام غير مؤسسةٍ عليه أنتجت أعمالًا وقراراتٍ أنتجت كوارث ومحنًا وخطوبًا، ولعله لو قدر الله لنا بحث هذا الجانب لخرج البحث عن حدِّ الرسالة أو المذكِّرة إلي حدِّ موسوعةٍ في المنطق أو الفلسفة أو علم النفس، ولعل ذلك الأخير سبب عدم قناعتنا بالخوض فيه رغم وفرة مادته وخصوبتها في الربيع المصري.

وسبب آخر للإعراض عن ذلك النوع من البحث هو أننا نعتقد دومًا أن كل فكرةٍ أو طريقةٍ في التفكير لم يهتمَّ الإسلام بإبداء الرأي فيها ولم تشغل حيّزًا ذا بالٍ في مسار الوحي والسيرة النبوية ومحطات التشريع فكرةٌ أو طريقة تفكير لا يعنت العقل في تقييمها إن حاكمها إلي أوليّات الإسلام محاكمةً مستعجلة.

وقد يقول قائل: ما دمتَ تزعم أن لتلك الأفكار والأعمال التي لم تؤسَّس علي اعتباراتٍ إسلامية آثارًا عظمي في نتائج الربيع لا تقل عن آثار تلك التي نسِبت للإسلام أو تفرَّعت عنه كرهًا فلماذا لم تبدأ بها فتوفر علي نفسك ما ينفعل به المتدينون بالأفكار إذا صدمتْهم "معالمك"، فإن ما يصدر عن المرء إذا كشفتَ له عن اختلال عقله أيسر وأخف ألف مرة مما يصدر عنه إذا ما كافحته باضطراب معتقداته؟

والجواب في العنوان: كان لزامًا أن نفعل العكس حتي يجدوا أنفسهم أولًا ثم يقلِّبوا أعينهم فيها فيقوِّموا كل عوَجٍ يحتاج إلي تقويم فإنهم إن لم يجدوها فلن تعدِم منهم أن يقوِّموا عوجًا ليس فيهم أو يغفلوا عن عوج موجود.

"لم تزل حفِيًّا بكل إلغاز، أوسعت وهيًا فارقعْه"!

إن الليبرالي الذي يوافق علي المشاركة في برلمانٍ تقيّد تشريعاته بالكتاب المقدَّس أو القرآن ليبراليٌّ ضال، لم يجد نفسه؛ وإن الماركسيَّ الذي يتخلي عن الدَّارويْنيَّة لأنه نشأ في بلدٍ مسلمٍ يعرِف الله ماركسيٌّ منحرِف، لم يجد نفسه؛ وحقيق بهما أن يبحثا عن نفسيهما، وحقيق بهما إن وجدا تلك الضالَّة المنشودة أن يبصرا منها ما اختلَّ فيصلحاه أو يسعيا في إصلاحه؛ كذلك فليكن القياس: إن "الإسلاميَّ" الذي ينحطُّ عن مقام الإسلام أو يتجاوز حدوده "إسلاميٌّ مغشوش" ممزوج مدخول يحتاج أن نصِف له كنه ذلك "الإسلاميّ" الذي لم يغَشَّ ليبحث عنه، فإن وجده كان يسيرًا عليه أن ينفِض التراب عنه وأن يلمِّعه ويهذِّبه ويجدِّد وشيَه ويصل نقوشَه ويستصلحه بكل طريق يصلحه.

"إن الله تعالي جعل الدنيا كلَّها قليلًا، وما بقي منها إلَّا القليل من القليل، ومَثَل ما بقي من الدنيا كالثَّغب- يعني الغدير- شُرِب صفوُه، وبقي كدَرُه"[210].

وصلَّي الله علي نبيِّنا محمدٍ وعلي آله وصحبه أجمعين..

الجيزة/مصر المحروسة، الليلة الرابعة عشرة من شهر رمضان المعظَّم لعام 1438.

[210]السلسلة الصحيحة (164/4) برقم: 1625

قائمة المراجع

مرتبةً ترتيبًا أبجديًا: (ت= تحقيق، ط= طبعة)

أولًا: القرآن الكريم

ثانيا:

1-إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، المكتبة التوفيقية/مصر.

2-الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي"، د. زياد عابد المشوخي، دار كنوز إشبيليا/الرياض، ط1: 1433

3-الإسلام وأصول الحكم ، علي عبد الرازق، مطبعة مصر، ط3: 1344.

4-إنسانيات الإسلام، مبادئ شرعية وتجارب واقعية، د.عبد الحليم عويس، العبيكان/الرياض، ط1: 1427

5-إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية، د.محمد السعيد عبد المؤمن، د.مصطفي اللباد، محمد عباس ناجي، د.وحيد عبد المجيد، د.مدحت أحمد حماد؛ مكتبة الأسرة/مصر، 2010

6-أيعيد التاريخ نفسه، محمد العبدة، ضمن سلسلة إصدارات المنتدي الإسلامي، ط3: 1419

7-البداية والنهاية، أبي الفداء بن كثير، ت:د.عبد الله التركي، دار هجر/مصر، ط1: 1419، وهي المعتمدة في سائر الحواشي إلا حاشية واحدة منقولة من طبعة مكتبة الصفا/القاهرة، ط1: 1423 أشير إليها في موضعها.

8-البروتوكولات واليهودية والصهيونية، د.عبد الوهاب المسيري، دار الشروق/القاهرة، ط3: 2003

9-البيان المغرِب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، أبي العباس أحمد بن عذاري، دار الغرب الإسلامي/تونس، ط1: 1434

10-تاريخ ابن خلدون المسمي ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن خلدون، دار الفكر/بيروت، 1421

11-التاريخ الأندلسي من الفتح إلإسلامي حتي سقوط غرناطة، د.عبد الرحمن الحجي، دار القلم /بيروت، ط2: 1402

12-تاريخ الخلفاء، السيوطي، دار ابن حزم/بيروت، ط1: 1424

13-تاريخ الفتح العربي في ليبيا، الطاهر أحمد الزاوي، المدار الإسلامي/بيروت، ط4: 2004

14-تجارب الأمم وتعاقب الهمم، أحمد بن يعقوب مِسكَوَيه، ت: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1: 1424

15- تدوين الدستور الإسلامي، أبو الأعلي المودودي، الرسالة/بيروت، ط5: 1401

16-تراث الإسلام، جوزيف شاخت و كليفورد بوزورث، الجزء الأول، ترجمة السمهوري ومؤنس والعمد، ضمن سلسلة عالم المعرفة/المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، ط3.

17-تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملِك وسياسة الملْك، أبو الحسن الماوردي، دار النهضة العربية/بيروت، ط1: 1401

18-الثورات الشعبية في مصر الإسلامية، د.حسين نصار ، الهيئة العامة لقصور الثقافة/مصر، 2002

19-الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، السيد ولد أباه، جداول/بيروت، ط1: 2011

20-الجامع الصحيح للبخاري، السلفية/القاهرة، ط1: 1400

21-الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الرسالة/بيروت، ط1: 1427

22-حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للشرواني والعبادي، وبالهامش نص التحفة لابن حجر الهيتمي، طبعة المكتبة التجارية الكبري/القاهرة.

23-الخطر اليهودي، بروتوكولات حكماء صهيون، ترجمة محمد خليفة التونسي، دار الكتاب العربي/بيروت، ط4

24-دراسات في تاريخ المغرب والأندلس" د. أحمد مختار العبادي، مؤسسة شباب الجامعة/الإسكندرية، غير مؤرخة

25-دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، أماني الغازي، دار القاهرة/مصر، ط1: 2007

26-دولة الإسلام في الأندلس، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي/القاهرة، ط4: 1417

27-الدولة العثمانية المجهولة، د.أحمد آق كوندز، دسعيد أوزتورك، طبعة وقف البحوث العثمانية: 2008

28-ديوان أبي الطَّيِّب المتنبي بشرح عبد الرحمن البرقوقي، ت: د.عمر الطبَّاع، دار الأرقم/بيروت، غير مؤرَّخة

29-روضة الطالبين، النووي، دار عالم الكتب/المملكة العربية السعودية، 1423

30-زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، الصفا/القاهرة

31-سراديب الشيطان صفحات من تاريخ الإخوان المسلمين، أحمد رائف، الزهراء للإعلام العربي/القاهرة، ط2: 1410

32-سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها، نوح فيلدمان ترجمة: الطاهر بو ساحية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر/بيروت، ط1: 2014

33-سقوط الدولة العباسية، د. سعد بن محمد حذيفة الغامدي، جامعة الرياض، ط2: 1403

34-السلسلة الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها، الألباني، مكتبة المعارف/الرياض، 1415

35-السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1: 1418

36-سير أعلام النبلاء، الذهبي، الرسالة/بيروت، ط2: 1402

37-السيل الجرار المتدفق علي حدائق الأزهار، الشوكاني، ت: محمود إبراهيم، طبعة المجلس الأعلي للشؤون الإسلامية/القاهرة: 1408

38-الشوقيَّات، أحمد شوقي، دار الصفا/مصر، ط1: 1430

39-صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، د. علي الصلابي، التوفيقية/القاهرة، غير مؤرخة

40- ضعيف تاريخ الطبري، ت: محمد بن طاهر البرزنجي، محمد صبحي حسن حلاق، دار ابن كثير/دمشق، بيروت، ط1: 1428

41-طبقات الشافعية الكبري، تاج الدين السبكي، ت: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية/القاهرة.

42-الطبقات الكبير، محمد بن سعد، مكتبة الخانجي/القاهرة، الجزء السابع، ط1: 1421

43-عثمان بن عفان ذو النورين، عباس العقاد، المكتبة العصرية/بيروت، غير مؤرَّخة

44-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق القيرواني، ت.محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع/القاهرة، ط1: 2006

45-عمر بن عبد العزيز شخصيته وعصره، د. علي الصلابي، دار المعرفة/بيروت، ط4: 1430

46-غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي الجويني، دار الدعوة/الإسكندرية، 1400

47-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الحديث/القاهرة، 1424

48-الفتح القسي في الفتح القدسي، محمد بن حامد (العماد) الأصفهاني، مطبوع بعنوان "حروب صلاح الدين" طبعة دار المنار/غير مؤرخة.

49-فتنة مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه وأرضاه، د.محمد عبد الله الغبان، العبيكان/الرياض، ط1: 1419

50-الفِصَل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم، دار الجيل/بيروت، 1416

51-الفقه السياسي الإسلامي، د.خالد الفهدوي، دار الأوائل/دمشق، ط3: 2008

52--فقه النوازل، بكر أبو زيد، الرسالة/بيروت، ط1: 1416

53-فلسفة التاريخ، نحو تفسير إسلامي للسنن الكونية والنواميس الاجتماعية، د.عبد الحليم عويس، دار الصحوة/القاهرة، ط1: 1432

54-الفوائد، ابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي/بيروت، ط2: 1414

55-قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، عز الدين بن عبد السلام، ت: د. نزيه حماد، د. عثمان ضميرية، دار القلم/دمشق، غير مؤرخة.

56-القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه علي مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي، ت: د. محمد بن سيدي محمد مولاي، "مجهولة".

57-الكامل في التاريخ، أبو الحسن ابن الأثير الجزَري، ت: د.محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1: 1407.

58-كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي البرهان فوري، الرسالة/بيروت، ط5: 1405

59-ما بعد الربيع العربي، جون آر برادلي، ترجمة: شيماء عبد الحكيم، مؤسسة هنداوي/القاهرة، ط1: 2013

60-مذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة: د.محمد حرب، دار القلم/دمشق، ط3: 1412

61-مذكرات محمد نجيب: "كنت رئيسًا لمصر"، المكتب المصري الحديث/القاهرة، ط2: 1984

62 -المسامرة- للكمال بن أبي شريف- بشرح المسايرة في علم الكلام للكمال بن الهمام، الأميرية ببولاق/مصر، ط1: 1317

63-المسلمون في معركة البقاء التحديات الخارجية والداخلية، د.عبد الحليم عويس، دار الكلمة/القاهرة، ط1: 1431

64-المسند للإمام أحمد بن حنبل، ت: أحمد شاكر، وحمزة الزين، دار الحديث/القاهرة، ط1: 1416

65-معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت: د.إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي/بيروت، ط1: 1993

66-المغني، لموفق الدين بن قدامة شرح مختصر الخرقي، ت: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، دار عالم الكتب/الرياض، ط3: 1417

67-مغني المحتاج إلي معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب الشربيني، دار المعرفة/بيروت، ط1: 1418

68-مقدمة ابن خلدون، ت: علي عبد الواحد وافي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة: 2006، ط2.

69-منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، ت: محمدرشاد سالم، قرطبة، ط1: 1406

70-مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام، محمد عبد الله عنان، مكتبة الأسرة/مصر، 1997

71-موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري، "يلماز أوزتونا"، ترجمة: عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات/بيروت، ط1: 1431

72-النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، أبي المحاسن بن تغري بردي، وزارة الثقافة/مصر، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

73-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقَّري التلمساني، صادر/بيروت، 1388

74-نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفية/القاهرة، 1344

75-والدي السلطان عبد الحميد الثاني، مذكرات الأميرة عائشة عثمان أوغلي، ترجمة: د.صالح السعداوي، دار البشير/الأردن، ط1: 1411

❁ ❁ ❁

ملحق كواشف البحث:

1-https://www.youtube.com/watch?v=lu1Bb9c7x_U

2-http://www.alukah.net/culture/0/51656

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=24042014&id=76dffe25-a5f7-46b2-927d-b957900dacc6

4-https://www.youtube.com/watch?v=v7xEPxip5JI&t=598s

5- https://www.youtube.com/watch?v=zCL2HjooQrk

6– https://www.youtube.com/watch?v=rcy3Vi5KjI4

7– https://www.youtube.com/watch?v=nwtCRDSA01U

8– https://www.youtube.com/watch?v=UTzaz2coap0

9– http://www.albawabhnews.com/24259

10– https://www.youtube.com/watch?v=UpBQ-IECi_8

11- https://www.youtube.com/watch?v=N5Ni8w5-0QU

12- https://www.youtube.com/watch?v=i8DeRvAfCyg

(13)https://ikhwanpost.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A-

%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D9%88%D8%A7%D9
%86

فهرس الموضوعات: